# الدرس النحوى عند ابن الأنبارى

( ت ٥٧٧ هـ )

تأليف

الدكتور

**جودة مبروك محمَّد**

كلية الآداب – جامعة القاهرة

( فرع بنى سويف )

القاهرة (١٤٢٣ = ٢٠٠٢)

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٣٩٠٠٨٦٨

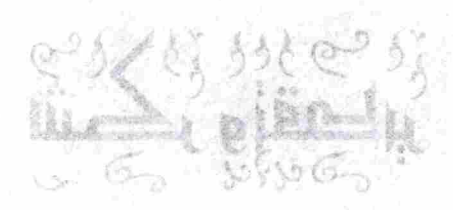
# شكر وتقدير

لمَن أسهما

في تشكيل عقلي وخيالي المتواضعين ،

أستاذي الدكتور سيد حنفى حسنين

وأستاذي الدكتور رمضان عبد التوّاب



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمـــد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فإن المستعرض لكتب أبي البركات يجد أن كثيرا منها جديد فى ساحة العلـــوم العربـــية ، فهى تخالف ما كان مشهورا من شروحٍ للمطولات النحوية القديمة ، فتميل إلى دراسة النقطة البحثية لا تتعداها ، ولا تتجاوزها .

ويظهـــر تأثـــره بالفقه ، الذى يسيطر على جل إبداعه ،فيدور فى فلك التفكير النحوى، وتتحول اللغة عنده إلى فكر دون أن تكون بعيدة عن المتلقى ، عـــلى نحـــو مـــا نجـــد ذلـــك فى كتابيه " الإغراب فى جدل الإعراب " و"لمع الأدلة"(١)، وتميزت كتبه بالاختصار وعدم الاستطراد ، ونراه ملتزما بموضوعه لا يخرج عنه.

هذه العقلية الجدلية مكنت أبا البركات بن الأنبارى من أن يقف بصدد علوم ثلاثة ، لم يسبقه أحد إليها ، وهذه العلوم هى :

١- **علم الخلاف** ، الذى وضع له كتاب الإنصاف.

٢- **علم الجدل** ، وقد وضع له كتابه " الإغراب فى جدل الإعراب " .

٣- **علم أصول النحو** ، على نسق علم أصول الفقه ، وقد وضع له كتابه "لمع الأدلة ".

فكتاب الإنصاف – مثلا – يطرح جمعا طيبا من الجديد ، الذى لم يصل إلـــيه أحد من نحاة العربية ، فِكْرةُ الكتابِ فى ذاقما تعد جديدا فى النحو العربى، وفى هـــذا يقول فى خطبته: "ليكونَ أول كتاب صُنِّفَ فى علم العربية على هذا

---

[١] – انظر : البغية ٨٧/٢ وهدية العارفين ٥١٩/١ وروضات الجنات ٤٢٥

الترتيب ، وأُلِّفَ على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يُصَنِّفْ عليه أحدٌ من السلف، ولا أَلَّفَ عليه أحدٌ من الخلف ، فتوخَّيْتُ إجابتهم على وَفْقِ مسألتهم، وتحرَّيْتُ إسعافهم ؛ لتحقيق طلبتهم ؛ وفتحت فى ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت فى النُّصْرة ، على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة ، على سبيل الإنصاف"(١)، وجدير بالذكر أن نذكر له ألفاظه " ذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق " ، وهذا دليل على معرفته بالتراث العربى ، ونذكر له قوله : "واعتمدت فى النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف " فلا يكون الحكم بمجرد الآراء الموروثة المتداولة ، ولكنه من اجتهاده الشخصى ، وأخذ على نفسه أن يكون منصفا بين الفريقين .

ويمتاز أبو البركات بن الأنبارى بتواضع جم ، عندما يذكر عن هذا الكتاب ، أنه ملخص ، وأنه كتاب تعليمى ، ألَّفه لحاجة الطلاب إليه فى المناظرات ، فيقول : "وبعد ؛ فإن جماعةً من الفقهاء المتأدبين ، والأدباءِ المتفقّهين، المشتغلين علىَّ بعلم العربية ، بالمدرسة النظامية، عمر الله مبانيها ، ورحم الله بانيها ، سألونى أن ألخصَ لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّى البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة"(٢) . وقد أثرى أبو البركات بن الأنبارى علم العربية بآرائه النحوية المعتدلة ، حيث ظهرت شخصيته العلمية فى كتبه .

وستحاول هذه الدراسة إيضاح موقفه من السماع والقياس ، حيث إنهما من الأدلة المعتبرة لديه ، فهو لا يقبل من النصوص إلا ما خرج عن حكم

---

[١] – انظر : الإنصاف ٣

[٢] – انظر : الإنصاف ٣

الشذوذ ، فنظر للنص من جوانبَ كثيرةٍ ، منها الرواية الصحيحة ، فكان يكثر من ذكر الروايات للشاهد الشعرى وغيره ، كما عالج الشذوذ والقلة فى الاستعمال ، والبعد عن القياس ، والضرورة الشعرية ، ونسبة الشاهد .

كما كان لأسلوب أبى البركات جزء من الدراسة ، فقد كشف عن شكل عبارته ، وطريقته فى التعامل مع الأقوال والآراء ، ثم حاولت الدراسة أن تبين عن بعض الألفاظ التى من سمات أسلوبه، فقد أسهم أداؤه اللغوى السهل فى تقريب العلم الجاف إلى أذهان طلابه .

أما عن العلوم النحوية التى برع فيها ، فقد كشفت الدراسة عن وصوله لعلوم ثلاثة ؛ علم الخلاف ، وعلم أصول النحو ، وعلم الجدل ، أما عن علم الخلاف ، فقد وضع له كتاب الإنصاف ، وقد بينت فى الدراسة تاريخ التأليف فى الخلاف النحوى ، فهناك علماء كان له جهد فى هذا الشأن نحو ثعلب والدينورى أحمد ابن جعفر وابن كيسان وابن النحاس أبو جعفر ، وابن درستويه وغيرهم .

والعلاقة بين الخلاف الفقهى والنحوى علاقة مؤكدة ، وقد أوضحت الدراسة ذلك، ومن خلال كتب التراجم توصلت إلى بعض أسماء الكتب التى تحمل اسم الإنصاف ، وكانت كتبا فقهية ، مما يؤكد هذه العلاقة ، وكان من الضرورى الإجابة عن سؤال : لماذا كان الخلاف النحوى؟ ، ثم كان الحديث عن الخلاف المبكر الذى أخذ طريقه لعلمى النحو والصرف ، واستعرضت بدايات الخلاف النحوى عند علماء العربية، الذى تمثل فى موقف أهل المدينة من الكسائى ، وموقف الفراء من سيبويه ، وموقف ابن أبى إسحق الحضرمى من الفرزدق إلى غير ذلك .

وقمت فى هذه الدراسة بتحليل المسائل الخلافية فى الإنصاف ، فجاءت على خمسة أقسام :

الأول : المسائل التى كان الخلاف فى أنواع الكلمة "الفعل والاسم والحرف ".

الثانى : المسائل التى كان الخلاف فى الزائد من الأصلى فيها .

الثالث : المسائل الخلافية فى أوزان بعض الكلمات .

الرابع : المسائل الخلافية التى تعتمد على معنى الكلمة ولفظها .

الخامس : المسائل الخلافية التى تناقش أصل الكلمة واشتقاقها.

ونظرا لأن الإنصاف لم يشتمل على كل المسائل الخلافية ، فقد رأيت أن أعرض لهذا الجانب فى عجالة سريعة ، ولكن فى حدود عطاء أبى البركات بن الأنبارى ، فأوضحت أنه ذكر مسائل خلافية فى غير الإنصاف ، وهى ليست فى الإنصاف .

ومن جهود أبى البركات بن الأنبارى النحوية الجدل النحوى ، فلم يكن أحد من النحاة قد سبقه إلى ذلك ، وقد جاء هذا الكتاب – فيما يبدو – بعد الإنصاف ، حيث يقول فى مقدمته " فإن جماعة من الأصحاب اقتضونى بعد تلخيص كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف تلخيص كتابٍ فى جدل الإعراب"(١)، وقد أوضحت أن فنه هذا لم يبدأ عنده بهذا الكتاب ، بل ظهر قبله فى كتبه الأخرى ، نحو الإنصاف ، وأسرار العربية ، فالجدل الحاد بين المدارس واتباع قانون صارم منظم ، دليل كبير على علم الرجل بالجدل ، والإغراب شأنه شأن كل مؤلفاته ، راعى فيه العمق الفكرى مع الاختصار ، وقد أبنت عن أهم القضايا التى عالجها .

[1] – انظر : الإغراب ٣٥

والعلم الثالث أصول النحو ، وهو علم الأدلة ، التى قسمها على ثلاثة أقســـام : النقل والقياس واستصحاب الحال ، وقد وصل إلى ظنى ، أنه فى هذا الفن، أفاد كثيرا من أصول الفقه وعلم الحديث النبوى .

وأخـــيرا أدعو الله العلى القدير أن يتجاوز عن سيئاتى ، فإنه نعم المولى ونعم القدير .

**د . جودة مبروك محمد**
Godmab@hotmail.com
القاهرة ٢٠٠٠/١/٢٧

# الباب الأول

**الفصل الأول** : أبو البركات بن الأنبارى :

( اسمه – لقبه – كنيته–مولده – وفاته – ثناء العلماء عليه – مكانته العلمية – شيوخه وتلاميذه – مؤلفاته ) .

**الفصل الثانى** : مذهبه النحوى .

**الفصل الثالث** : أسلوبه ، وتأثره بالدراسات الفلسفية والمنطقية .

**الفصل الرابع** : موقفه من النحاة .

# الفصل الأول

# أبو البركات بن الأنبارى

### اسمه ومولده ووفاته :

هو[١] : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنبارى، وُلِدَ فى شهر ربيع الآخر[٢] سنة ( ٥١٣ هـ ) [٣] بمدينة الأنبار[٤] ، وتُوفِّى ببغداد سنة ٥٧٧هـ [٥]، ودُفِنَ يوم الجمعة [٦] ، بعد أن بلغ عمره (٦٤) عاما .

### ثناء العلماء عليه :

ولا نكاد نقف على ترجمة أبي البركات بن الأنبارى حتى نرى ثناء جميلا علـيه ، ووصفا لخلقه وعلمه وزهده وورعه ، وعن قصد الطلاب له ، وإفادهم منه ، فتصفه بعض تلك المصادر بأنه :"كان إماما ثقة صدوقا غزير العلم ، ورعا

---

١– انظر فى تحقيق اسمه : إنباه الرواة ١٦٩/٢ وشذرات الذهب٢٥٨/٤ ووفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠ والبداية والنهاية ١٢/ ٣١٠ والمقدمة التى صنعتها فى مقدمة تحقيق الإنصاف فى مسائل الخلاف .

٢– ذكر الأستاذ سعيد الأفغانى أن مولده فى ربيع الأول . مقدمة الإغراب فى جدل الإعراب ٥

٣– انظر : إنباه الرواة ٢/ ١٧٠ ووفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠

٤– الأنبار : مدينة عراقية ، يكثر فيها النخيل والزروع ، واسمها فارسى ؛ لأن كسرى كان يتخذ فيها أنابير الطعام ، وهى أول عاصمة لبنى العباس . انظر : معجم البلدان ١/ ٣٦٧ ووفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠

٥ – طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٩ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ وروضات الجنات ٤٢٦ وإنباه الرواة ٢/ ١٧٠ والبغية ٢/ ٨٨

٦ – إنباه الرواة ١/ ١٧١ والبغية ٢/ ٨٨ وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٩

زاهدا تقيًّا عفيفا ، لا يقبل من أحدٍ شيئا ، وكان خشنَ العيش خشنَ الملبس، لم يتلبس من الدنيا بشيء " ([1]) .

وهو عند صاحب طبقات الشافعية ، يتحدث عن قدوم الطلاب عليه:"صاحب التصانيف المفيدة ، وله الورع المتين والصلاح والزهد ... صار شيخ العراق فى الأدب من غير مدافع ، وُلِّيَ التدريس فيه ببغداد ، والرحلةُ إليه من سائر الأقطار ... قال الموفق عبد اللطيف : لم أجد فى العباد والمنقطعين أقوى منه فى طريقه ، ولا أصدق فى أسلوبه ، جد محض لا يعتريه تصنع ، ولا يعرف السرور ، ولا أحوال العالم " ([2]) . ويصف ابن كثير زهده وورعه ودينه قائلا إنه :"الفقيه العابد الزاهد، كان خشن العيش، ولا يقبل من أحد شيئا ، ولا من الخليفة " ([3]) . وكذا يصفه صاحب شذرات الذهب بأنه كان :" زاهدا عابدا مخلصا ناسكا ، تاركا للدنيا " ([4]) .

ويصف صاحب وفيات الأعيان علمه ، فيقول : " من الأئمة المشار إليهم فى علم النحو"([5])، ويذكر اشتغاله بالتدريس ، فيقول :"فقد اشتغل عليه خلق كثير ، وصاروا علماء... وكتبه كلها نافعة، وكان نفسه مباركا ، ما قرأ عليه أحد إلا تميز " . وكذا يقول ابن الأثير : " وله تصانيف حسنة فى النحو ، وكان فقيها صالحا " ([6]) . وفى البغية أنه : " النحويُّ المفنِّن

---

[1] – انظر : فوات الوفيات ١/ ٥٤٧ والبغية ٢/ ٨٦

[2] – انظر : طبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨

[3] – انظر : البداية والنهاية ١/ ٣١٠

[4] – انظر : شذرات الذهب ٤/ ٢٥٨

[5] – انظر : وفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠

[6] – انظر : الكامل فى التاريخ ١١/ ١٧٩

الـــزاهـــــــد الـــورع " (١). أما القفطى فيذكره بأنه :"الشيخ الصالح ، صـــاحب التصـــانيف الحســـنة المفـــيدة فى الـــنحو وغيره ، وكان فاضلا عالما زاهدًا"(٢).

## مكانته العلمية :

إن الفنون التى أبدع فيها أبو البركات بن الأنبارى فى علم العربية تعود إلى نشأته وتكوينه ، فقد لزم ثلاثة من علماء عصره ، كان لهم كبير الأثر فى بناء عقلـــه وشخصيته ، على نحو ما يلقانا فى ترجمته؛ فابن الرزاز الذى كان أستاذا للفقه الشافعى ، وكان ملمًّا بالفقه وأصوله ، تتلمذ له ، حتى حصّل طرفًا صالحًا مـــن الخلاف "(٣) ، وكذا الجواليقى الذى أخذ عنه الأدب واللغة (٤)، وكذا ابـــن الشـــجرى الـــذى أخذ عنه النحو " ، وصار من المشايخ المشار إليهم فى النحو"(٥).

كما كان انتقاله من الأنبار التى سمع فيها من أبيه (٦) إلى بغداد التى سمع فـــيها مـــن عبد الوهاب الأنماطى (٧) ما جعله يعايش مُناخًا جديدا من العلم ، خاصة أن بغداد فى هذا الوقت كانت من العواصم الإسلامية ، التى تزدهر فيها الحضارة .

---

[١] – انظر : البغية ٢/ ٨٦

[٢] – انظر : إنباه الرواة ١/ ١٦٩

[٣] – انظر : البغية ٢/٨٦

[٤] – انظر : البغية ٢/٨٦ وإنباه الرواة ٢/١٧٠

[٥] – انظر : البغية ٢/٨٦

[٦] – انظر : البغية ٢/٨٦ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٦

[٧] – انظر : البغية ٢/٨٦ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٦ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨

وإذا ما استعرضنا مؤلفاته سنجدها فى جملتها تحمل فكرا نحويا جديدا فى ساحة علوم العربية لم يُسْبق إليها ، وتخالف ما كان مشهورا فى وقته من شروح للمطولات النحوية القديمة ، فكتبه تتناول أبوابا من النحو ، يبدو عليها جانب التخصص والإيجاز ، كأنها رسائل ، نحو : مسألة دخول الشرط على الشرط – تصرف لو – كتاب كلا وكلتا – كتاب كيف – كتاب الألف واللام – شفاء السائل فى بيان رتبة الفاعل – البيان فى جمع أفعل أخف الأوزان – المرتجل فى إبطال تعريف الجمل – جلاء الأوهام وجلاء الأفهام فى متعلق الظرف فى قوله تعالى :(أحل لكم ليلة الصيام) – زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء – البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث – فعلت وأفعلت ([١]) .

وكان لإلمامه بعلم الفقه أثر كبير وراء إبداعه النحوى واللغوى ، تمثل ذلك فى الخلاف الذى أخذه عن شيخه ابن الرزاز المشار إليه آنفا ، فاصطبغت مؤلفاته بهذه الصبغة ، فصارت تحلق بجانب التفكير والجدل ، نحو : الإغراب فى جدل الإعراب – الداعى إلى الإسلام فى علم الكلام – منثور العقود فى تجريد الحدود – الاختصار فى الكلام على ألفاظ تدور بين النظار – نجدة السُّؤَّال فى عمدة السؤال – لمع الأدلة ([٢]) .

وتميزت كتبه بالاختصار وعدم الاستطراد ، مما شكل ظاهرة ، ونراه ملتزما بموضوعه لا يخرج عنه ، يقول فى مقدمة الإنصاف :". . . سألونى أن

---

[١] – انظر : البغية ٨٧/٢ وهدية العارفين ٥١٩/١ وروضات الجنات ٤٢٥ وانظر مؤلفات ابن الأنبارى فى هذه الدراسة ١٩

[٢] – انظر : البغية ٨٧/٢ وهدية العارفين ٥١٩/١ وروضات الجنات ٤٢٥ وانظر مؤلفات المؤلف من هذه الدراسة ١٩

أخص لهم كتابا لطيفا "([1]) ويقول فى ختامه :"فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره فى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف ، واقتصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه ؛ لتوفر رغبة الطلبة فى سرعة إنهائه ، وكثرة الشواغل عن استقصائه "([2]) ومن بعض مؤلفاته نلحظ هذا ، فيقول فى مقدمة البلغة :" فقد ذكرت فى هذا المختصر بُلغةً فى الفرق بين المذكر والمؤنث على سبيل الاختصار"([3]) ويقول فى مقدمة أسرار العربية :"فقد ذكرت فى هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيرا من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين ، من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبت إليه منها ، بما يحصل به شفاء الغليل ، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل ، ورجعت فى ذلك كله إلى الدليل ، وأعقبته من الإسهاب والتطويل ، وسهَّلته على المتعلم غاية التسهيل "([4])وهكذا يقول فى مقدمة كتابه نجدة السُّؤَّال فى عمدة السُّؤاء :". . . فأجبتهم إلى ذلك على وَفْق سؤالهم ، من غير إكثار ولا إملال "([5]) كما يتضح أسلوبه هذا فى عنوانات كتبه من نحو :"اللباب المختصر – الاختصار فى الكلام على ألفاظ تدور بين النظار – الوجيز فى التصريف – الموجز فى القوافى " ([6]) .

هذه العقلية الجدلية مكنت أبا البركات من أن يقف بصدد علوم ثلاثة ، لم يسبقه أحد إليها، كما سبق أن ذكرت فى المقدمة ، وهذه العلوم هى :

١– **علم الخلاف** ، الذى وضع له كتاب الإنصاف .

---

[1] – انظر : الإنصاف ٣

[2] – انظر : الإنصاف٣

[3] – انظر : البلغة ٦٣

[4] – انظر : أسرار العربية ٢١

[5] – انظر نجدة السؤال فى عمدة السؤال ٦٧

[6] – انظر البغية ٨٧/٢

٢- **علم الجدل** ، وقد وضع له كتابه " الإغراب فى جدل الإعراب " .

٣- **علم أصول النحو** ، على نسق علم أصول الفقه ، وقد وضع له كتابه "لمع الأدلة " .

يقول الأستاذ سعيد الأفغانى :"هذه أولية تاريخية فى فنون ثلاثة فى العربية، لا ينازع ابن الأنبارى فيها منازع ، بل لم ينسج بعده على منواله أحد نعلمه مدة أربعمائة سنة ، حتى جاء السيوطى ، فألف كتابه الاقتراح فى علم أصول النحو " ([1]) .

والحق أن هذا يخص علم أصول النحو والأدلة ، أما بالنسبة للخلاف ، فقد كان معاصره العكبرى أبو البقاء صاحب التبيين ألف كتابه المشار إليه فى الخلاف بين المدرستين ، وليس هناك دليل قطعى على أن الإنصاف أسبق زمنا من التبيين ، وإن كانت هناك مبررات على أنه الأسبق ، فمحقق التبيين([2]) يُرَجِّح سبقَ تأليف الإنصاف بوقت كبير ، وبنى زعمه هذا على قول ابن الأنبارى فى مقدمة كتابه :"إنه أول مؤلف فى علم العربية على هذا الترتيب " ([3]) ويزعم المحقق كذلك أن العكبرى قد أفاد كثيرا من أبى البركات بن الأنبارى ، ومن دلائل ذلك التشابه فى منهج التأليف وعرض المسألة الخلافية ، من حيث الإجمال ثم التفصيل ، ومناقشة الآراء والأقوال ، وتقديم الأدلة .

---

[1] – انظر . مقدمة الإغراب ٢١

[2] – انظر : مقدمة التبيين ٩١

[3] – انظر مقدمة التبيين ٩١

ويـــرى الأستاذ محمد حسن فى مقدمة أسرار العربية أن الإنصاف ، وإن وجدت كتب أخرى فى الخلاف ، سيظل " الكتاب الوحيد الذى يعالج موضوع الخـــلاف بـــين البصريين والكوفيين بهذه الإحاطة والشمولية ، ولا يسد مسده كتاب آخر فى هذا المجال"([1]) .

**شيوخه وتلاميذه :**

**شيوخه :**

تذكر المصادر – التى ترجمت لأبى البركات بن الأنبارى –عددا كبيرا من الشـــيوخ الذيـــن تتلمذ عليهم ، ويبدو أن أباه كان أول أولئك ، فقد سمع عنه بالأنبار([2]) ، وهذه قائمة بأسماء هؤلاء:

١–أبو نصر أحمد بن نظام الملك : وقد أخذ عنه الأنبارى الحديث النبوى . ذكر فى : طبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٦ .

٢–أبـــو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأنماطى ( ت ٥٣٨هـــ ) ، ذكـــر فى : البغـــية ٢/ ٨٦ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٦ وذكر صاحب طبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ أنه أخذ عنه الحديث .

٣–أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقى ( ت ٥٣٩هـــ ) انظـــر : إنـــباه الـــرواة ٢/ ١٧٠ ووفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠ والبغية ٢/ ٨٦ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٨

٤–خلـــيفة بـــن محفوظ بن محمد بن على المؤدب (ولد سنة ٤٦٥هـــ – بالظن بالأنبار ) انظر : الوافى بالوفيات ٦ : ١/ ٧٠

٥– محمـــد بن عبـــد الملك بن الحســـن بن خيرون بن إبراهـــيم ( ت ٥٣٩هـــ ) انظر: طبـــقات الشافعية ٣/ ٢٤٨

---

[1] – انظر : مقدمة أسرار العربية ٩

[2] – انظر : البغية ٢/ ٨٦ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٦

٦-سعيد بن محمد بن عمر بن منصور الإمام أبو منصور بن الرزاز ( ت ٥٣٩ هـ ) انظر : إنباه الرواة ٢/ ١٦٩ والبغية ٢/ ٨٦ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ وروضات الجنات ٤٢٥

٧- أبو السعادات بن الشجرى ، هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الشريف العلوى ( ت٥٤٢هـ) انظر: إنباه الرواة ٢/ ١٧٠ ووفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠ والبغية ٢/ ٨٦ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٦

٨-أبو محمد عبد الله بن على بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوى ( ت ٥٤١ هـ ) انظر : نزهة الألباء ٤٠٢

٩- أبو بكر محمد بن عبد الله بن حبيب العامرى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

١٠- محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنبارى ، أبو الأنبارى صاحبنا ، انظر : البغية ٢/ ٨٦ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٦

١١- أبو بكر محمد بن القاسم السهروردى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

١٢- محمد بن محمد بن محمد بن عطاف الموصلى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

١٣- أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن على بن عمر السلامى ( ت ٥٥٠ هـ ) انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

**تلاميذه :**

تتلمذ على يد أبي البركات ابن الأنبارى طلاب كثيرون ، فقد قصدوه ، يطلبون عنده علوم العربية وغيرها ، غير أن المصادر لم تعددهم جميعا ، وهذه قائمة بأسمائهم ممن ذكرهم المصادر :

١- محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمى ( ت ٥٨٤ هـ)،انظر: طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨

٢-محمد بن سعيد بن يحيى أبو عبد الله الواسطى ( ت ٦٣٧ هـ ) انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨

٣-وجيه الدين بن المبارك بن سعيد أبو بكر الواسطى ( ت ٦١٢هـ ) انظر : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

٤-عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمى ، انظر : معجم البلدان ٤/ ٢٠٢

٥-أبو شجاع محمد بن أحمد بن على العنبرى ، انظر : طبقات ابن شهبة ٢ / ٧٧

**مؤلفاته :**

كثرت مؤلفات أبي البركات بن الأنبارى،فهى تزيد عن الثمانين مؤلفا ، وهذه قائمة بها:

١- الاختصار فى الكلام على ألفاظ تدور بين النظار : البغية٢/٨٧ وهدية العارفين١/٥١٩

٢- أسرار العربية : شذرات الذهب٤/٢٥٨ وهدية العارفين١/٥١٩ وقد نشره محمد بهجت البيطار بدمشق عام ١٩٥٧ ، ونشره محمد حسين شمس الدين ببيروت عام ١٩٩٧م.

٣- الأسمى فى شرح الأسما : البغية٢/٨٧ وهدية العارفين١/٥١٩

٤- أصول الفصول فى التصوف : البغية٢/٨٧ وهدية العارفين١/٥١٩

٥-الأضداد : البغية٢/٨٧ وروضات الجنات٤٢٥

٦- الإغراب فى جدل الإعراب : البغية٢/٨٧ وروضات الجنات٤٢٥ وقد نشره الأستاذ سعيد الأفغانى فى دمشق عام١٩٥٧م ، مع كتاب الأنبارى لمع الأدلة .

٧-الألفــاظ الجاريــة على لسان الجارية ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ وروضات الجنات ٤٢٦ والبغية ٢/ ٨٧ وهدية العارفين ١/ ٥١٩

٨-الإنصــاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وذكر فى الكشف ١٨٢ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ والبغية ٢/ ٨٧ وروضــات الجنــات ٤٢٥ وقــد حــققــته ونشــــــــرته بمطبعة الخـــــانجى بالقاهرة، عام ٢٠٠٢م.

٩-الأنوار فى العربية ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥١٩

١٠-الإيضاح فى النحو ، ذكر فى الكشف ٢١٢

١١-بداية الهداية ، ذكر فى : طبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ والبغــية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ والكشف ٢٢٨ وهدية العارفين ١/ ٥١٩

١٢-بغية الوارد ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥١٩ وروضات الجنات ٤٢٦ وإيضاح المكنون ١/ ١٩٣والبغية ٢/ ٨٧

١٣-الــبلغة فى أســاليب اللغــة ، ذكــر ذلك فى : هدية العارفين ١/ ٥١٩ وروضات الجنات ٤٢٦وإيضاح المكنون ١/ ١٩٣والبغية ٢/ ٨٧

١٤-الــبلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، ذكر فى : روضات الجنات ٤٢٦ وإيضاح المكنون ١/ ١٩٣والبغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ وقــد نشــرهذا الكتاب بتحقيق أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب بالقاهرة ١٩٧٠م.

١٥-البلغة فى نقد الشعر ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

١٦-البــيان فى إعــراب غريب القرآن ، وذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥٢٠ وروضات الجنات ٤٢٦وإيضاح المكنون ١/ ٢٠٦والبغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ والكشف ١٢٣

وقد حققه ونشره الدكتور طه عبد الحميد طه بالقاهرة ١٩٨٠م .

١٧-البيان فى جمع أفعل أخف الأوزان ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

١٨-تاريخ الأنبار ، ذكر فى : الكشف ٢٨٥ والبغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

١٩-تصرفات لو ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٢٠-التفريد فى كلمة التوحيد ، ذكر ذلك فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ وهدية العارفين ١/ ٥١٩

٢١-تفسير غريب المقامات الحريرية ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ وهدية العارفين ١/ ٥١٩

٢٢-التنقيح فى مسلك الترجيح ، ذكر ذلك فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/ ٥١٩ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

٢٣-ثلاثة مجالس فى الوعظ ، ذكر فى : البلغة ١٢٥

٢٤-جلاء الأوهام وجلاء الأفهام فى متعلق الظرف فى قوله تعالى : ( أحل لكم ليلة الصيام ) ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وفى إيضاح المكنون ١/ ٣٦٢ وهدية العارفين ١/ ٥١:"... فى تفسير آية أحل لكم ليلة الصيام " .

٢٥-الجمل فى علم الجدل ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ واسمه : " جمل فى الجدل " فى هدية العارفين ١/ ٥١٩

٢٦-الجوهرة فى نسب النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ والكشف ٦٢١ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

٢٧-الجوهرة فى نسب النبى صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه العشرة : البغية٢/ ٨٧ وهدية العارفين١/ ٥١٩

٢٧-الحـــض على تعليم العربية ، ذكر فى : الكشف ٦٧٠ وهدية العارفين ١/ ٥١٩

٢٨-حلـــية الطراز فى حل الألغاز ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥١٩ وإيضاح المكنون ١/ ٤٢٠

٢٩-حلـــية العربـــية ، ذكر ذلك فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

٣٠-حلـــيقة العقود فى الفرق بين المقصور والممدود ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضـــات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥١٩ وقد نشره الدكتور عطية عامر فى استكهولم سنة ١٩٦٦م .

٣١-حواشـــى الإيضاح ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ ويسمى بـــ " شرح الإيضاح لأبى على الفارسى فى النحو " فى هدية العارفين ١/ ٥٢٠

٣٢-الداعى إلى الإسلام فى علم الكلام ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ وروضات الجنات ٤٢٥

٣٣-ديـــوان اللغة ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

٣٤-رتـــبة الإنســـانية فى المسائل الخراسانية ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وإيضاح المكنون ١/ ٥٤٨ وروضات الجنات ٤٢٥

٣٥-الزهرة فى اللغة ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٣٦-زيـــنة الفضـــلاء فى الفـــرق بين الضاد والظاء ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ وقد حققه أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ونشره عام ١٩٧٨م .

٣٧-سمط الأدلة فى النحو ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥٢٠

٣٨-شرح الحماسة ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٣٩-شرح دواوين الشعراء ، ذكر فى : البلغة للفيروزآبادى ١٢٤

٤٠-شـــرح السبع الطوال ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

٤١-شرح المقامات للحريرى ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥٢٠

٤٢-شـــرح المقـــبوض فى العـــــروض ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦

٤٣-شـــــــرح مقصـــــورة ابن دريد ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦

٤٤-شـــفاء السائل فى بيان رتبة الفاعل ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٤٥-عقود الإعراب : ذكر فى : البغية٢/٨٧ والبلغة١٢٥

٤٦-عمـــدة الأدباء فى معرفة ما يكتب بالألف والياء ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥٢٠ والكشـــف ١١٦٥ وقد نشـــره أستانا الدكتور رمضان عبد التواب سنة١٩٨٢م .

٤٧-الفـــائق فى أسماء المائق ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٤٨-فرائد الفوائد ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

٤٩-الفصول فى معرفة الأصول ، ذكر فى : هدية العارفين ١/ ٥٢٠ والكشف ١٢٧١

٥٠-فعلت وأفعلت ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٥١-قبسة الأديب فى أسماء الذيب ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٥٢-قبســة الطالب فى شرح خطبة أدب الكاتب ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ والبغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٥٣-كتاب الألف واللام : ذكر ذلك فى : البغية ٢/ ٧٨ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وإيضاح المكنون ٢/ ٢٧١

٥٤-كتاب حيص بيص ، ذكر ذلك فى البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٥٥-كتاب فى " يعفون " ذكر ذلك فى البغية ٢/ ٨٧

٥٦-كـتاب كـلا وكلتا ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٥٧-كـتاب كـيف ، ذكـر فى البغـية ٢/ ٨٧ وطبقت ابن شهبة ٢/ ٧٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٥٨-كتاب " ما " ، ذكر فى : طبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

٥٩-الكـلام عـلى عِصِيّ ومَغْزُوّ ، لم يـذكر فى الترجـمة له ، ومنه مخطوطة بمعهـد المخطوطـات العـربية رقم ١١٥ لغة ملحق بكتـاب " الحروف ، للرمانى " ..(فهرس المخطوطات المصورة رقم ٣٥٣ ) .

٦٠-لباب الآدا ب، ذكر فى هدية العارفين ١/ ٥٢٠ والكشف ١٥٤٠

٦١-اللـباب المختصـر ، ذكر فى البغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨

٦٢-لمـع الادلة: ذكر في البغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/٧٧ وروضات الجـنات ٤٢٥ وقـد نشر هذا الكتاب سعيد الأفغانى بدمشق سنه ١٩٥٧ م ونشره الدكتور عطية عامر فى استكهولم سنة ١٩٦٣م .

٦٣-اللمعة فى صنعة الشعر ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ والكشف ١٥٦٥ وروضات الجنات ٤٢٦ وفى هدية العارفين ١/ ٥٢٠ أن اسمه " لمعة فى أصول الشعر ".

وقد نشر بعناية الأستاذ عبد الهادى هاشم فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ١٩٥٥م.المجلد ٣٠ / ٥٩٠ - ٦٠٧ ( البلغة ٣١ ) .

٦٤-المرتجل فى إبطال تعريف الجمل ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

٦٥-مسألة دخول الشرط على الشرط ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٦٦-المعتبر فى الفرق بين الوصف والخبر ، ذكر فى : الكشف ١٧٣١ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٦٧-مغانى المعانى ، ذكر فى : الوافى ٦ : ١/ ٧٢ ويسمى بشرح ديوان المتنبى فى البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٦٨-مفتاح الذاكرة ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

٦٩-المقبوض فى العروض ، ذكر فى : روضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ والبغية ٢/ ٨٧ وإيضاح المكنون ٢/ ٥٣٩

٧٠-مقترح السائل فى " ويل أمه " ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٧١-منثور العقود لتجريد الحدود ، ذكر فى البغية ٢/ ٨٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وإيضاح المكنون ٢/ ٥٧٤

٧٢-منثور الفوائد ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥ وهدية العارفين ١/ ٧٧ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ " ومنه مخطوطة بمعهد المخطوطات

العربـــية برقم ٨٣٥ " . وقد حققه الدكتور حاتم الضامن ، ونشر فى مجلة المورد - العدد الأول ، المجلد العاشر - عام ١٩٨١م .

٧٣-الموجز فى القوافى ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ والكشف ١٨٩٩ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠

ونشر هذا الكتاب بعناية عبد الهادى هاشم فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق ( ١٩٥٦ م ) المجلد ٣١/ ٤٨ - ٥٨

٧٤-ميزان العربية ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وقال صاحب الكشف ١٩١٨ : " شـــرحه شمـــس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلى النحوى المتوفى سنة ٦٣٧ هــ " واسمه فى هدية العارفين ١/ ٥٢٠ " ميزان العربية فى النحو " .وفى وفـــيات الأعيان ٢/ ٣٢٠ " الميزان فى النحو " وكذا فى مرآة الجنان ٣/ ٤٠٨ والبداية والنهاية ١٢/ ٣١٠ وشذرات الذهب ٤/ ٢٥٩

٧٥-نجـــدة الســـوال فى عمـــدة السؤال ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجـــنات ٤٢٥وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧ وقد حققه أســـتاذنا الدكـــتور رمضـــا نعبد التواب ونشره فى عمان ، عام ١٤١٠هـــ = ١٩٨٩م .

٧٦-نزهة الأباء فى طبقات الأدباء ، ذكر فى البغية ٢/ ٨٧ ووفيات الأعيان ٢/ ٣٢٠ والـــبداية والـــنهاية ١٢/ ٣١٠ وروضات الجنات ٤٢٥ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨ وللكتاب عدة طبعات :

١- طبعة القاهرة ، طبعة حجر عام ١٢٩٤هـــ .

٢- نشرة الدكتور إبراهيم السامرائى فى بغداد عام ١٩٥٩م .

٣- نشرة الدكتور عطية عامر فى استكهولم سنة ١٩٦٧ م .

٤- نشرة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٩٦٧م .

٧٧–نسمة العبير فى التعبير ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وطـبقات ابن شهـبة ٢/ ٧٨ وإيضاح المكنون ٢/ ٦٤٥ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ .

٧٨–نقـد الوقت ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وإيضاح المكنون ٢/ ٦٧٥ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وروضات الجنات ٤٢٦

٧٩–نكـت المجالس فى الوعظ ، ذكر ذلك فى البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٦ وهدية العارفين ١/ ٥٢٠ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٨

٨٠–النوادر ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وروضات الجنات ٤٢٥

٨١–النور اللائح فى اعتقاد السلف الصالح ، ذكر فى : البغية ٢/ ٨٧ وطبقات الشافعية ٣/ ٢٤٨ وطبقات ابن شهبة ٢/ ٧٧

٨٢–هداية الذهب فى معرفة المذاهب ، ذكر فى البغية ٢/ ٨٧ والنجوم الزاهرة ٦/ ٩٠ وطـبقات الشـافعية ٣/ ٢٤٨ ويسـمى " هداية الواهب فى معرفة المذاهب " فى هدية العافين ١/ ٥٢٠

٨٣–الوجيز فى التصريف ، ذكـر فى : البغيـة ٢/ ٨٧ وطبقـات ابن شهبة ٢/ ٧٨ ومنه مخطوطة بمعهد المخطوطات رقم ٢٦ صرف .

***

# الفصل الثانى

# مذهبه النحوى

ليس من السهل بمكان الاهتداء إلى معرفة المذهب النحوى لعالم من العلماء ، خاصة إذا كان من المتأخرين الذين نصَّبوا أنفسهم قضاة على المذهبين الكوفى والبصرى ،وطبيعى أن تختلف نظرة الباحثين فى المذهب النحوى لأبى البركات بن الأنبارى ، فهو لم يعلن صراحة عن حقيقة مذهبه ؛ لأنه نصَّب نفسه قاضيا بين المذهبين ، فلا يعقل أن يكشف فى كتبه عن انتسابه إلى أحدهما ، ولقد ذهب بعض من علمائنا وباحثينا إلى أنه بصرى، وذهب آخرون إلى أنه كوفى، وبعضهم ذهب إلى أنه بغدادى ([1]).

### انتسابه إلى المذهب البغدادى :

المذهب البغدادى مذهب يجمع بين المذهبين ، البصرى والكوفى ، وينظر فيهما نظرة غير مشوبة بالعصبية ، فيجد رجحان هذا المذهب فى مسائل ، وذلك المذهب فى مسائل أخرى ، ويتلخص عمل هذه الطائفة بالتنبيه على ما صح – من وجهة نظرها – من القوانين النحوية ، دون التحيز إلى فريق دون الآخر ، وقُدِّرَ لهذا المذهب أن يتسع وينمو ، فاحتل مكانا بين المذهبين ، وعُرِفَ بالمذهب البغدادى ، نسبة إلى بغداد ، التى أقلَّته ([2]).

---

[1] – انظر : نشاة النحو ١١١

[2] – انظر : نشأة النحو ١١١

ويذهـــب الدكتور شوقى ضيف ([1]) إلى أنه بغدادى ، ويدلل على ذلك بأنه تلميذ ابن الشجرى ، فيصل نسبه إلى أبى على الفارسى ([2]) .

ثم إن موقفه الترجيح بين المذهبين ، فيأخذ من كل مذهب ما صح دون التحيز ، يؤيد عمل البغداديين ، فقد أيد الكوفيين فى سبع مسائل فى الإنصاف ، فهـــو يجـــرى فى جمهور آرائه مع البصريين ، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين .

**انتسابه إلى المذهب البصرى :**

إن الـــتزام أبى الـــبركات بـــن الأنبارى إطلاق كلمة "أصحابنا" على البصـــريين ، دفع بعضا من علماء العربية إلى القول بأنه بصرى ، على ما ذهب الدكتور فاضل السامرائى ([3]) ، فهو الذى ألف كتاب الإنصاف لتأييد البصريين فى عامـــة مسائلهم ، إلا فى سبع مسائل ، ويؤكد أن آراءه البصرية واضحة فى كل كتبه .

ويتضـــح مـــن حديـــث العلماء على اختلاف منازلهم وطبقاتهم عن أبى البركات بن الأنبارى أنه ليس كوفيا ، ولم يقل أحد بانتسابه إلى هذا المذهب من قريب أو بعيد .

---

[1] – انظر : المدارس النحوية ٢٧٨ ويرى أستاذنا المرحوم الدكتور الطناحى أن ابن الشجرى لم يكن بغداديا ، فهو يذكر البغداديين ولا يعد نفسه تبعا لهم ، كما أنه صرَّح ببصريته . انظر مقدمة أمالى ابن الشجرى ١/ ١٨٦

[2] – انظر : المدارس النحوية ٢٧٨ ونشأة النحو١٢٤

[3] – انظر : ابن جنى النحوى ٢٥٥ وراجع . أسرار العربية١٥

وثمــة شيء غريب عند ابن الأنبارى ، وهو أنه كان يذكر بعض نحاة المدرســة البغدادية ، مثل أبي على الفارسى ([١]) وابن السراج([٢]) ، وينص على أنهمــا من البصريين ، كما أنه يستخدم مصطلحات الكوفة أحيانا ، وخاصة فى عــرض حججهم ، غير أن هذا لا يعنى أنه كوفى ، فالمنطق يقول إنه فى مناقشة آراء مدرســة مــن المدارس عليه أن يلتزم مصطلحاتها الخاصة بها ، وأن يتعمد أصولها النحوية ، وهذا ما صنعه أبو البركات بن الأنبارى .

ولعل الميقات الزمنى هو الذى جعل بعض العلماء يذهبون إلى أن مذهبه بغــدادى ، فهو من علماء القرن السادس الهجرى ، كما تمثل تلمذته على أيدى البغداديين دورا مهمًّا فى انتسابه إليهم ، يضاف لهذا طبيعة الموضوع المهم الذى ناقشــه فى الإنصــاف ، فهو موازن بين الفريقين ، مؤيد لهذا تارة ، ولذاك تارة أخــرى ، وإن كانت الغلبة للمذهب البصرى ، ففكره قريب من فكر البصرة ، وكثيرا ما يعتمد الأصول البصرية .

ولــنا –لنتعرف مذهبه النحوى – وقفة مع آرائه ، وتأييده للمذهبين ، أما عن موقفه من الكوفة والكوفيين فقد ظهر بوضوح ، أنه لم يؤيد رأيهم إلا فى سبع مسائل من الكتاب ، على حين أنه أيَّد البصريين فى معظم مسائل الكتاب ، ولــك أن تعــلم أن عدد هذه المسائل إحدى وعشرون مسألة بعد المائة ، وهذا يعــنى أنه على شاكلة علماء البصرة ، ويسير على طريقتهم وأصولهم النحوية ، ولــو ســأل ســائل : وكــيف لا يكون بغداديا وأستاذه بغدادى ، وهو ابن الشــجرى؟ فــنقول هذا إذا اتفقنا على أن الأخير بغدادى ، فلقد نصَّ ابن

---

[١] – انظر : الإنصاف ٣٩٧ ؛ ٤١٢ ؛ ٥٨٩

[٢] – انظر : الإنصاف ٤٠٤ ؛ ٥٦٩

الشـجرى عيـنه على أنه بصرى[١] ، كما أن تأييد أبى البركات بن الأنبارى للكوفة ليس دليلا على أنه تابع لهم ، وإلا اعتبرنا الأخفش الذى أيّد الكوفيين فى أكـثر مـن ثلاثـين مسألة كوفيا ، بل إنه – أى الأخفش – كان له ظهور فى المذهـب الكوفى من حيث تأييد الكوفيين أكثر من نحاتهم أنفسهم ، كما أنه من المفـترض ألاّ يظهـر مذهب أبى البركات بن الأنبارى فى الإنصاف ، فهو قاضٍ وحكـم بـين الفـريقين ، ولا يعقل أن ينتسب الحكم أو القاضى إلى فريق ، ، ويحكـم بيـنه وبين فريق آخر، ويُظهر ذلك بأى وسيلة ، فى هذا العمل ، ولو اتضـح ذلـك لكان عيبا كبيرا فى خلق الرجل وأمانته العلمية ، ففلسفة العمل تقـوم عـلى خلع الانتماء إلى أى من الفريقين ، وتحرى الدقة العلمية ، والتزام الموضوعية ؛ لذا لم يصرح بمذهبه البصرى فى الإنصاف ، وهو أشهر كتبه .

لكن المتأمل فى مؤلفات أبى البركات بن الأنبارى يلحظ ما يلى :

- اعتداده بأصول مدرسة البصرة النحوية .
- استخدامه للمصطلح النحوى البصرى .
- تأيـيده للبصـريين فى معظم مسائلهم ، إلا فى سبع مسائل ، وفى اعتقادى أنه أيدهم ليس لطبيعة المسألة وماهيتها بقدر إقناع القارئ بأنـه ملـتزم بـأن يكون حكما بين الفريقين ، ولا يعقل أن يؤيد البصريين فى كل المسائل .
- كمـا اتضح مذهبه البصرى فى كتبه الأخرى ، نحو البيان وأسرار العربية .
- كثرة جريان لفظة " أصحابنا " فى حديثه قاصدا بها البصريين .

ولعـل من أهم ما سبق اعتداده بأصول مدرسة البصرة النحوية ، هذا كفيل وجدير بأن يجعله منتميا إليها .

---

١– انظر مقدمة أمالى ابن الشجرى ١/ ١٨٦

# الفصل الثالث

## أولا : أسلوبه

أبو البركات بن الأنبارى من النحاة الذين أبدعوا فى عرض مسائلهم النحوية وتهذيب عبارتهم ، فلا نشعر بملل عندما نطالع كتبه ، فقد حاز عقلا منطقيًا ، يجيد المناظرة والحوار ، ما مكَّنه من أن يلبس زى الكوفيين والبصريين فى وقت واحد فى كتابه الإنصاف، ثم يعود هو ، فيكون قاضيًا ، والعجيب أنه يسوق حجج الكوفيين ، وهو ليس بكوفى ، بأسلوب لا يبعد عن أساليبهم ، وعبارةٍ من صميم أقوالهم ، وحججٍ تتفق مع ميولهم وأقيستهم وأصولهم، كأنه صار واحدا منهم ، وإذا ما تناول آراء البصريين ، ذكر حججهم وعللهم بما يسير وفق منطقهم النحوى ، من حيث النقل والقياس ، ومرة ثالثة يعبرعن تفرده وهويته الخاصة ، فيخالف الفريقين ، فى ثنايا مسائله ، بآرائه وحججه ، هذا مع أسلوب خالص من التعقيد ، سهلِ المأخذ ، قريبٍ للأذهان ، بعيدٍ عن الجفاء ، أدبى فى عرضه ، نحوىّ فى فكره ، وجمله واضحة ، يغلب عليها القصر ، وعبارته أشبه بأقوال الحكماء والفلاسفة ، تعبر عن قانون لغوىّ ، تطرح فى الذهن أسئلة واحتمالات ، وبذلك حقق الأمنية التى داعبت المصلحين لأحوال تعليم النحو العربى قديما وحديثا ، الذى ارتبط بالجفاء والغلظة والتعقيد فى عرضه على الناشئة ، والخروج به عن قضاياه إلى فلسفته ؛ لأن القائمين عليه لا يملكون الأسلوب الأدبى والعبارة الدقيقة .

فأبو البركات بن الأنبارى أدَّب النحو ، وأبعده عن السأم ، وليس بقليل أن تَعْرِض ما يشبه الأرقامَ والقضايا المنطقية عرضا جذابا ([1]) فهو يبدع

[1] – انظر : مقدمة الإغراب ٢٢

بأسـلوب غـير مطروق ، ولعلم دون تقليد أو محاكاة ، " فإذا عرض للمسائل المطـروقة ابتكر لها تنسيقا جديدا ونظرة عميقة شاملة ، ثم وضع تصميم البناء الذى تخيله ، ثم صبَّه فى قالب بديع ، لا تجد له نظيرا فيما سبق "([1]) .

**وتتلخص سماته الأسلوبية فيما هو آتٍ :**

– أبـو البركات بن الأنبارى من النحاة الذين ينظرون إلى دقائق اللغة وفنونها ، فجـاءت ألفاظـه تمس هذا الجانب، وتعبر عن مراده ، فكان يحسن اختيارها ، فصـارت مـن لـوازم أسـلوبه ، وكثر فى الإنصاف وغيره من كتبه جملة من الكلمات طالما كررها ، فى نفس المواقف من قبول ورفض واستدلال واحتجاج، نحـو : ذهب – أما – دل على – الجواب على – وجب – الأصل – حملوا – فـلما دل – استدلوا – إنما قلنا – يحكى عن العرب – على ما ترى – فساد ما ذهبوا إليه – ألا ترى – القياس – منهم من تمسك – وهذا كثير فى كلامهم – على ما بينا .

ولا نكـاد نقف أمام أسلوبه حتى نعرفه ، نحو قوله فى " أسرار العربية " فى بـاب التثنية والجمع :"وأما من ذهب إلى أنها تدل على الإعراب ، وليست بحروف إعراب ففاسد ؛ لأنه لا يخلو إما أن تدل على الإعراب فى الكلمة أو فى غيرها،فإن كانت تدل علىإعراب فى الكلمة، فلا بد من تقديره فيها . . . " ([2]) ويقول فى الموضوع نفسه :" لو أسقطنا هذه الأحرف لبطل معنى التثنية والجمع . . . فـدل ذلك على أنها ليست بإعراب ، وإنما هـى حروف إعـراب على ما بينا "([3]).

---

[1] – انظر : مقدمة الإغراب ٢٤

[2] – انظر : أسرار العربية ٤٩

[3] – انظر : أسرار العربية ٤٩

– أكثر من استخدام أسلوبى الشرط والاستفهام ، فى كتبه جميعها ، على نحو ما نجد ذلك فى كتابه أسرار العربية ، فقد اتبع فيه طريقة السؤال والجواب وتقليب المسألة الواحدة على أكثر من وجه ، مثل قوله فى البناء والإعراب:" إن قال قائل : ما المعرب والمبنى ؟" ([1]) .

ونحو قوله : " فأما الاسم غير المتمكن فنحو : من وكم وقبل وأين وكيف وأمس وهؤلاء ، وإنما بنيت الأسماء ؛ لأنها أشبهت الحروف ، وتضمنت معناها"([2]) ثم يأخذ يسرد ما ذكره بقوله :"فأما (من) فإنها بنيت لأنها . . . "([3]).

– عرَّج أبو البركات بن الأنبارى على تكرار كلمات بعينها فى الجملة نفسها، وذلك فى حال المقارنة بين المذهبين ، فكان هذا التكرار أدعى وأنسب لتلك ، نحو قوله فى المسألة الثانية :"والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب ، فإنَّ كل معرب فى كلام العرب ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، فإنه ليس فى كلامهم معرب له إعرابان ، فبان أن ما ذهبنا له نظير فى كلامهم ، وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير "([4]) .

– وهوقارئ جيد للتراث العربى ، وهذا ظاهر فى الإنصاف ، فقد ضمَّنه كثيرا من الآراء النحوية ، التى صاغها بأسلوبه ، ووظف بعضها فى ثنايا مسائله ،

---

[1] – انظر : أسرار العربية ٣٣

[2] – انظر : أسرار العربية ٣٧

[3] – انظر : أسرار العربية ٣٧

[4] – انظر : الإنصاف ١٧

فأحـــاط بموضوعاته دون ملل ، فإذا به يورد خلافاتهم مع الاحتفاظ بشواهدهم القرآنية والشعرية وأقوال العرب وعللهم ، ثم يرتبها ترتيبا دقيقا ، حتى يصل إلى الإقناع ، مستعينا بحجج كل فريق .

-والإحاطة بأطراف قضيته من سماته الأسلوبية ، فتجد صعوبة فى أن تستدرك عليه شيئا ؛ نظرا لما أخذه على نفسه من الإنصاف بين الفريقين ، ؛ ولذا لم يظهر كـتاب فى الخلافـات يعد مغايرا للإنصاف أو مهاجما له ، والأمر نفسه فى كتبه الأخـرى ، نحو الأسرار ، ففى حديثه عن العوامل ، يذكر أن المعنوى لم يأت إلا فى موضـعين عـند سـيبويه وأكثر البصريين ، عامل الابتداء ، ووقوع الفعل المضـارع موقـع الاسـم ، وأضاف الأخفش إليهما موضعا ثالثا ، وهو عامل الصـفة، فذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ، وينتصب لكونه صفة لمنصوب ، وينجر لكـــونه صفة لمجرور ، وكونه صفة فى هذه الأحوال معنى يعرف بالقلب ، وليس للفظ فيه حظ ([1]) .

– ومـن تمام أدوات المعلم الذى يؤلف كتبه إلى طلابه– وهو مراد من خطبه ومقدماتـه – اللجوء إلى نظام العدّ وحصر قضاياه ومسائله ، وهذا ما تميز به أسلوبه ، فدفعه إلى حسن تقسيم مسائله على اختلاف أوجهها .

– ولأبى الـبركات بن الأنبارى أسلوب تمثيلى يقرب العلم الجاف إلى أذهان طلابـه ، فيقتـبس من مفردات بيئته عناصر تمثيلية ، بحيث تتطابق وتقع موقع علمه، فييسر على طلابه وقرائه استيعاب تلك القواعد، ولا يخفى على ذى علم الـدور التربوى التعليمى من وراء ذلك ، ففى حديثه عن " لو " يرى أن نظيرها "لـولا " فإنهـا مركبة من " لو " و" لا" فلما رُكّبا تغيرت " لو " عن معناها ،

---

[1] – انظر : أسرار العربية ٥٥

وصــارت بمعنى " هلاّ " فى أحد وجهيها ، وبمعنى امتناع الشىء لامتناع غيره ، والحكمــة فى هذا ، أن الحروف إذا رُكّبتْ ، حدث فيها بالتركيب معنى لم يكن قبل التركيب ، كالأدوية المركبة من عقاقير مختلفة ، فإنه يحدث لها بالتركيب ما لم يكن لكل واحد منها قبل التركيب فى حالة الانفراد ([١]) .

-جـاء فى أسـلوبه تعريف " كل وبعض " بأل ([٢]) وهذه الظاهرة جاءت فى كتاب سيبويه ([٣]) والمقتضب للمبرد ([٤]) وغيرها من الكتب ([٥]) .

– وفى مواطن إيراد الشاهد كان ينسبه كثيرا إلى قائله ، أما النثر فكان يكتفى بذكر : وهذا كثير فى كلامهم ، ويحكى عن العرب .. . " .

– واجـتهد فى ذكر لغات الكلمة الواحدة ، إذا كانت معرفتها تمثل أهمية ، ومثال ذلك قوله فى " لعل " :"ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعلَّ ، ولَعَلْـنَ ، ولَعَنَّ – بالعين غير معجمة .... ولَغَنَّ . . . ورَغَنَّ ، وعَنَّ ، ولَغَلَّ – وغَلَّ " ([٦]) .

***

---

[١] – انظر : الإنصاف ٧١ والبيان فى غريب إعراب القرآن ٦٥/٢

[٢] – انظر : أسرار العربية ١٥٧ والبيان فى غريب إعراب القرآن٢٣٧/١

[٣] – انظر : الكتاب (بولاق) ٣٧٧/١

[٤] – انظر : المقتضب٢١٤/٣

[٥] – انظر فى مناقشة هذه القضية : درة الغواص ٢٥ وقد ذكر لى المرحوم الأستاذ الدكتور محمود الطناحى أن ما ذكر من أن تعريف " كل ، وبعض " بأل خطأ ، ليس بصحيح ، فقد عثر هو على نصوص فصيحة ، فيها هذه الظاهرة ، غير أنه لم يطلعنى على هذه النصوص .

[٦] – انظر : الإنصاف ١٨٣–١٨٤

# ثانيا : تأثره بالدراسات الفلسفية

مـن الظواهر المؤكدة من أوائل القرن الرابع الهجرى التأثر بالدراسات المنطقية والفلسفية ، وصب أفكارهما معا فى بوتقة النحو واللغة ، فقد تأثر النحاة بما فعله أرسطو ، " فقد استطاع أن يقرب بين منطقه واللغة اليونانية ، إن لم يكن قـد جعلهما منطبقين تمام الانطباق ، متآلفين تمام التآلف ، وأُعْجِب المفكرون فى الأمـم الأخرى بمنطق أرسطو ، وحاولوا صبَّ لغاهم فى تلك القوالب ، موفَّقين فى هـذا تـارة ، وبعيدين عن التوفيق تارة أخرى ، يجدون من لغتهم ما يواتيهم ويطاوعهم حينًا ، ويتعثرون حينًا آخر " (١) .

وهـذا الاتجاه نتيجة للمشابهة والمقاربة بين المنطق والفسفة والنحو من ناحية ، واعتماد كل منها على الأدلة والأقيسة والاستنباط من ناحية أخرى .

أضـف إلى ذلـك ضيق مجال النحو أمام اللغويين العرب وقتئذٍ ، فقد كثرت المؤلفـات ، وقـيل فى الـنحو ما ينبغى أن يقال ، فلم يجد بعضهم — خصوصا المتأخرين منهم — سوى مزج النحو بالعلوم العقلانية كالمنطق والفلسفة .

وأبـو الـبركات بـن الأنبارى نتاج تلك الحالة العقلية الخصبة ، فتأثر وأبـدع ، وكانـت له مؤلفاته فيها ، فاتسم أسلوبه بتلك المقدرة على التحليل والاسـتنباط ، ولـيس أدل على ذلك من كتابيه لمع الأدلة وجدل الإعراب ، فكانـت الفـائدة مـن الأول التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، وانقسـمت أدلـته على ثلاثة أقسام : النقل والقياس واستصحاب الحال (٢) ،

---

[1] – من أسرار اللغة ١٣٣-١٣٤

[2] – انظر : لمع الأدلة ٨١

وخَصَّص الثانى فى قوانين الجدل؛لِيُسلَك به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ؛ ولِيُتَأَدَّبَ به عند المحاورة والمذاكرة من المناكرة والمضاجرة فى الخطاب([1]) ، فيضع فيه قواعد تعصم المجادل أو المناظر من الخطأ ، فيبين شروط وأقسام الجواب ، والاستدلال والاعتراض على ما يستدل به من نقل وقياس وصياغة الأسئلة ([2]).

وتتجلى عبقريته الحقيقية ، فتبلغ مداها فى الإنصاف فإذا به ينظم حججه وعلله ، ويستنبط أحكامه بالأدلة القاطعة ؛ سماعية وقياسية ، منطلقا من أقوال القدماء ؛ بحثا عما اعتمدوا عليه ؛ لتُطرح جميعها فى إطار فلسفة نحوية ، لها قوامها وأصولها ، فلا يَرُدُّ رأى نحوى لعدم شهرته، ولا يقبل رأى آخر لمكانته، فقبوله مرهون بمدى موافقته لقانون عقلى صارم .

وأبو البركات بن الأنبارى يحاكى المناطقة والفلاسفة ، يدقق النظر ويوجه الفكر على مسائل كتبه ، لا يستطرد فى حديثه ، يبحث فيما يُواتى الحاجة ، ومن هنا انطلق فى مقدمة الإنصاف يقول :"فتوخّيت إجابتهم على وفق مسألتهم ، وتحريت إسعافهم " ([3]) ، فيضع القارئ أمام منطق نحوىّ ، لا يخرج عن موضوعه المنشود .

وإذا كان المنطقى ينشد العدل ، ويُلزم نفسه الاعتراف بالصحيح من الأقوال والآراء ، التى تمثل غاية وهدفا له ، ويحاجج ما عدا ذلك ، فتلك صفة صاحبنا ، فقد يلزم جانب الكوفيين ، إذا رأى فى كنفهم الصواب ،

---

[1] - انظر : جدل الإعراب ٣٥- ٣٦

[2] - انظر : جدل الإعراب ٣٦

[3] - انظر : الإنصاف ٣

يقــول:"واعــتمدت فى النصــرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة ، على سبيل الإنصاف ، لا التعصُّب والإسراف " ([1]) ويقدم الكوفة فى حديثه السابق على البصرة ، ثم يوافقهم فى سبع مسائل ، فالإنصاف يعتمد على تحليل دقيق لحجج الفريقين ، والحكم يقوم على ترجيح تلك العلل ، حتى تنتهى إليه ، فيستند أبو البركات على استقرائها واستنباط أحكامه .

والاحــتراز عــن عدم دقة الضبط فى المنقول يحتاج منه الإشارة باللفظ الصريح ، نحو قوله فى المسألة الثانية :"وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أَبُك ، ورأيت أَبَك ، ومررت بأَبِك"([2]) .

وقولــه :"وقــد يحكى أيضا عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك " ([3]) أما الرواية عن شخص معيَّن ، فيدع "قد"نحو قوله :"ويُحكى عن الإمام أبى حنيفة – رضى الله عنه – أنه سئل عن إنسان رمى إنسانا بحجر ، فقتله ، هل يجب عليه القَوَدُ ؟ " ([4]) فهذا ونحوه أقرب إلى الثبوت والــتحقق ، فلا يرده المنطقى ، فيترك استخدام لفظة " قد " التى تفيد الشك أو التقليل .

كمــا ألزم أبو البركات بن الأنبارى نفسَه الاستقراء فى تفصيل المذاهب الــنحوية ، وإن كان هدفه الوقوف على مذهبى البصرة والكوفة ، كما قال عن الإنصــاف إنــه :"يشــتمل عــلى مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّى البصرة

---

[1] – انظر : الإنصاف ٣

[2] – انظر : الإنصاف ١٤

[3] – انظر : الإنصاف ١٤

[4] – انظر : الإنصاف ١٥

والكوفة"([1]) ومن جملة تلك المذاهب الفردية لنحاة البصرة والكوفة – إن صح تسـميتها مذاهـب – فيخصـص لها ذكرا فى مسائله ، كأنها من تمام المذاهب الـنحوية ، وانظر مثلا المسألة الثالثة "إعراب المثنى والجمع" فيذكر رأى الكوفة والبصرة ،وما وصلنا إليه من خلاف ، ثم يذكر رأى الأخفش والمبرد وأبى عثمان المـازنى والجرمى والزجاج ([2]) ، ومما يقوى موقفه ودقته فى عرض تلك المذاهب أنـه كان يرى آراء كوفية توافق البصرة ، وآراء بصرية توافق الكوفة ، فيذكر هذا وذاك فى ملخصه فى بداية المسألة ، على نحو ما ذكر فى المسألة " تقديم خبر ما زال وما فى معناها " فذهب الكوفيون ، وتبعهم ابن كيسان من البصريين إلى أنـه يجوز تقديم خبر " ما زال " عليها ، وما كان فى معناها من أخواتها ، وذهب البصريون ، وتبعهم الفراء من الكوفيين ، إلى أنه لا يجوز ذلك ([3]) .

كمـا اتسـم قولـه بالعبارة المنطقية ، فكانت سمة أسلوبه الذى يشبه الأسلوب الرياضى ، ويتـضح هذا فى مناقشته للآراء واستدلالاته ، ففى المسألة (١٨) فى إثـبات أن " مـا زال " ليس بنفى للفعل، ولكنه نفى لمفارقة الفعل ، يذهـب إلى أن معنى " زال " معنى النفى ، و"ما " للنفى ، فلما دخل النفى على النفى صار إيجابا ، ويستدل على ذلك بأن النفى إذا دخل على النفى صار إيجابا بقولـنا:"انـتفى الشىء " فيصبح ضدًّا للإثبات ، فإذا دخله النفى ، نحو " ما انتفى " صار موجبا؛فدل على أن نفى النفى إيجاب ، وإذا كان كذلك صار " ما زال " بمنزلة " كان " فى أنه إيجاب([4]) .

---

[1] – انظر : الإنصاف ٣

[2] – انظر : الإنصاف ٢٥

[3] – انظر : الإنصاف ١٣٤

[4] – انظر : الإنصاف ١٣٧

ويذكــر له أنه لم يلجأ إلى استخدام المصطلح المنطقى أو الفلسفى كغيره من علماء النحو ، أو أنه اقتبس من هذين العلمين ، ما يدخل على النحو بأمور معقدة صعبة الفهم متعسرة الإدراك، وهذا من وجهة نظرى لسببين :

الأول : أنـــه يؤلـــف كتابا لطلابه من مريدى النحو ، فالدور التربوى يحمله بعيدا عن المشقة والغلظة عليهم بما لا يفهمون ، أو أن يثقل على آذانهم بما لا طائل وراءه .

الثانى : أنه يؤلف كتابه هذا فى الخلاف النحوى ، فهدفه الأساس إبراز مواضع الخلاف ، والوصول إلى منتهى قضيته ، وهذا يتطلب نصًّا غير مغلق، وعبارة سهلة المأخذ لقرائه .

والمدقق فى صنعته يجد أنه جعل الفلسفة والمنطق يجريان فى كتبه ، فقد استوحى روحيهما ، وخَبر أصولهما ، فصبَّ هذا كله فى معين النحو ، وإن كان بعيدا من مصطلحات العلمين ، كما سبق ، وإن جاء شىء من هذا فإنه قد وظفه وجعله إلى النحو أقرب ، بخلاف كثير من النحاة فى عصره ، فهو نحوى متمكن من أدواته ، يملك أسلوب المناطقة والفلاسفة فى عرض قضاياه ، ولو أنا تناولنا آراءه من وجهة نظر علم اللغة قديما ، لنرى مدى عبقريته ، فلا تكاد جملة أخذت مكانها فى كتبه، تخلو من فائدة ، وما من رأى نحوى إلا وقد صوَّب إليه فكره النحوى ؛ ليقلبه على وجوهه .

***

# الفصل الرابع

## موقفه من النحاة

لم يكـــن أبـــو البركات بن الأنبارى مجرد ناقل لآراء النحاة ، خاصة فى الإنصـــاف، فله موقف من النحو والنحاة ، فقلب آراءهم على وجوهها ، وأبان عـــن موافقـــتها للأصول النحوية التى يقبلها ، وتساير ما يقنع به ، وفى الغالب تســـير وَفْـــقَ مدرسة البصرة النحوية ، وفى نقده للآراء التى لا تتفق مع ميوله ومـــنطقه النحوى عبارات ، مثل تعبيره بـــ : فساد – باطل – ولهذه الكلمات دلالـــة تخـــتلف عنها فى المفهوم الشائع ؛ لأننا لو بحثنا فى دلالة الفساد ، لكان تعبيره غليظا ، وذا مغزى يؤاخذ عليه ؛ لأنه قدح فى شخصية العلماء الأجلاء ، غير أنه يريد من وراء فساد ، وباطل، أنه لا يستقيم مع القاعدة ومنطق العرب ، وهو لا يريد – حسب ظنى – أكثر من هذا .

ولم ينجُ نحاة مدرسة الكوفة من ذمه لهم بفساد ما ذهبوا إليه ، نحو ما رأيناه فى المسألة الأولى " الأصل فى اشتقاق الاسم " فى جوابه عليهم ، فقد ذهبوا إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم ؛ لأن الاسم فى اللغة العلامة ، والاسم وَسْم على المسمى ، وعلامة عليه يعرف به ، يقول : " قلنا هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ، ولا بد فيها من مراعاة اللفظ ... " [1].

كما أن نحاة مدرسة البصرة لم ينجوا من ذمه لهم ، وقد استخدم الألفاظ نفسها فى حال مخالفته لهم ، ففى المسألة ( ٢٧ ) من الإنصاف وعنوانها : " اللام الأولى من لعل " فى رده على البصريين ، حيث ذهبوا إلى أن اللام الأولى زائدة ، مستدلين على ذلك بكثرة ورودها فى كلام العرب وأشعارهم زائدة ، فيقول : "

---

[1] – الإنصاف ٦

القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه (يريد الكوفيين ) من زيادة لا والكاف هناك([1]) ، كما بينا فســـاد زيـــادة اللام ها هنا ، وكلاهما باطل "([2]).

ويتمثل موقفه من النحاة ، فى أحد أمرين ، موقفه من نحاة البصرة ، وهو تابع لهم ، غير أنه وافق الكوفيين فى سبع مسائل ، وموقفه من نحاة الكوفة ، وفيما يلى ذكر لبعض مواقفهم من نحاة المدرستين :

أولا : موقفه من بعض نحاة البصرة :

سبق أن ذكرت أن أبا البركات بن الأنبارى من نحاة المدرسة البصرية ، فهو يوافق هذا المذهب فى معظم المسائل ، ويظهر ذلك فى كتبه جميعها ، فيتحدث آخذا فى الاعتبار الاعتداد بما تراه مدرسة البصرة ، فهو على كل حال موافق لنحاتها ، إلا أنه نحا إلى أحد الموقفين :

الأول : مخالفة البصرة فى سبع مسائل ، فى الإنصاف ، وهى على هذا النحو:

- لولا ترفع الاسم بعدها ( المسألة ١٠ ) .
- تقديم خبر ليس ( المسألة ١٩ ) .
- اللام الأولى فى لعل ( المسألة ٢٧ ) .
- ترك صرف ما ينصرف ( المسألة ٧٣ ) .
- لولاى ولولاك ( المسألة ١٠٠ ) .
- الاسم المبهم والعلم أيهما أعرف ( المسألة ١٠٤ ) .
- الوقف ( المسألة ١٠٩ ) .

وتصل نسبة موافقته للبصرة إلى أكثر من ٩٤% من مسائل الكتاب .

---

[1]- وذلك فى لكن ، فقد جوز الكوفيون زيادة اللام والكاف فيها . الإنصاف ١٧٣

[2]-الإنصاف ١٨٦

الثانى : ينتقد نحاة البصرة ، أولئك الذين خرجوا فى بعض آرائهم عن مذهبهم ؛ ليوافقوا الكوفيين ، على هذا النحو

موقف أبى البركات بن الأنبارى من بعض نحاة البصرة :

موقفه من الخليل بن أحمد :

الخليل بن أحمد بصرى له شأنه ، فهو أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية فى كتابه عنه ، وكلما قال سيبويه : " وسألته " أو " وقال " من غير أن يذكر قائله فهو الخليل ([1]) غير أن هناك آراء للخليل تخالف آراء البصرة ، وقد تتفق مع آراء الكوفة ، ويقف منها ابن الأنبارى موقف المعارض ، وهذا تفصيل القول فى بعضها :

*المجازاة بـــ " كيف " :

يستدل الكوفيون برأى الخليل فى احتجاجهم على أن " كيف " يجازى بها كما يجازى بمتى وما أشبهها من كلمات المجازاة ، يقول الأنبارى : " ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء "، وذلك فى نحو : "كيف تكنْ أكنْ".

وفى الكتاب : " وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ ، فقـــال : هى مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها الجزاء ؛ لأن معناها : على كل حال تكن أكن " ([2]) .

ولا يتفق أبو البركات بن الأنبارى مع ما ذهب إليه الخليل والكوفيون، وإن لم يصرح برفضه لرأى الخليل خاصة ، فلا يسلم أن معناها كمعنى كلمات المجازاة ؛ لأن المجازاة لا تتحقق بها ، فإذا قلنا : كيف تكن أكن ، كان المعنى : على أى حال تكون أكون ، فقد ضَمِنْت له أن تكون على أحواله

---

[1]- انظر · البغية ١/٥٥٧

[2]- انظر  الكتاب ٣/ ٦٠

وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيرة ، يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان فى جميع أحوالهما ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان ، كالصحة والسَّقَم والقوة والضعف إلى غير ذلك (١) .

* " أى " الموصولة فى قولنا : " لأضربنَّ أيَّهم أفضلُ " :

الخلاف قائم بين مدرستى البصرة والكوفة فى بناء " أيّهم " ، فذهبت الكوفة إلى أنها إذا كانت بمعنى " الذى " وحذف العائد من الصلة فهى معربة ، نحو وقلنا : لأضربنَّ أيَّهم أفضلُ ، وذهبت مدرسة البصرة إلى أنها مبنية على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد فهى معربة ، نحو قولنا : " لأضربنَّ أيَّهم هو أفضل " ، أما الخليل فقد ذهب إلى أن ( أيهم ) مرفوع بالابتداء ، و( أفضل ) خبره ، ويجعل ( أيهم ) استفهاما ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأضربن الذى يقال له أيُّهم أفضل " (٢) .

ويجيبه ابن الأنبارى فى ختام مسألته ، فيقول : " وأما ما ذهب إليه الخليل من الحكاية فبعيد فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز مثله فى الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال : اضرِبْ الفاسقُ الخبيثُ ، بالرفع ، أى : اضرب الذى يقال له الفاسقُ الخبيثُ ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع " (٣) .

*وزن " خطايا " ونحوه:

تختلف الكوفة مع البصرة فى وزن خطايا ، فذهبت الأولى إلى أن " خطايا " جمع " خطيئة" على وزن " فَعَالَى " ، وذهبت الثانية إلى أن " خطايا "

---

١- انظر : الإنصاف ٥١٣

٢- انظر : الإنصاف ٥٧٢

٣- انظر : الإنصاف ٥٧٨

على وزن فعائل ،ويتفق رأى الخليل(١) مع رأى الكوفة فى وزن " خطايا " ونحوه ، ويبين أبو البركات بن الأنبارى العلة التى دفعت الخليل إلى هذا المذهب، فقد قدَّر فيه القلب ؛ لئلا يُجمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا قُدِّم اللام التى هى الهمزة إلى موضع العين التى هى الياء ، وأُخِّر العين التى هى الياء إلى موضع اللام التى هى الهمزة ، لم يجب قلب الياء همزة ، فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب ، جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التى هى ياء همزة ، وقلب اللام التى هى همزة ياء ، وهذا التقدير كما يرى أبوالبركات بن الأنبارى غير كاف فى تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ، فإعلالها لا يعتد به .

***

موقفه من الأخفش :

يختلف الأخفش فى أغلب آرائه التى وردت فى الإنصاف مع مدرسته، فقد وافق الكوفة فى المسائل ( ٣ ؛ ٣٤ ؛ ٦٧ ؛ ٧٣ ؛ ١٠٠ ؛ ١١٢ ؛ ١٢١ ) ، وقد يختلف مع المدرستين كذلك ، على نحو رأيه فى المسائل ( ٣ ؛ ٣١ ؛٨٨ ؛ ٩٨ ) ، وعند موافقته للكوفة يجيبه أبو البركات بن الأنبارى فى جوابه عن الكوفيين ، وفى حال اختلافه مع المدرستين يفرد له جوابا، كما فى " القول فى عامل النصب فى المفعول معه "(٢) ، حيث ذهب الأخفش (٣) إلى أن المفعول معه ينتصب بانتصاب " مع " فى نحو "جئت معه".

---

[١]- انظر : الإنصاف ٦٤٦

[٢]- انظر : الإنصاف ٢٠٦

[٣]- انظر : الجنى الدانى١٥٦ وذهب أبو حيان إلى أن الأخفش فى هذه المسألة قد تبعه معظم الكوفيين ، فقد ذهب إلى أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف الارتشاف٣/ ١٤٨٤

ويبطل أبو البركات بن الأنبارى رأى الأخفش ؛ لأن "مع" ظرف ، والمفعول معه فى نحو "استوى الماء والخشبةَ ، وجاء والبردُ والطيالسةَ" ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف .

موقفه من الجرمى :

يختلف أبو البركات بن الأنبارى مع الجرمى فى كل آرائه التى وردت فى الإنصاف منسوبة إليه ، ففى المسألة "القول فى إعراب المثنى والجمع "([١]) يذهب الجرمى إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع انقلابها هو الإعراب ، ويرى ابن الأنبارى ([٢]) فساده من وجهين :

الأول : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى كلام العرب .

الثانى : أن هذا يؤدى إلى أن يكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين ؛ لأن الرفع أول أحوال الاسم ، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما ، وليس من مذهبه أن التثنية والجمع مبنيان فى حال من الأحوال .

وفى انتصاب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية يذهب الجرمى فى كلتا المسألتين(٣) إلى أنه ينتصب بهما ، ويخالف مذهبى البصرة والكوفة ، أما عامل النصب فى الفعل المضارع بعد واو المعية ، فيذهب ابن الأنبارى مذهب البصريين، القاضى بأن الناصب " أنْ " مقدرة ، ويجيب الجرمى بقوله :"وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمى أنها عاملة ؛ لأنها خرجت عن باب العطف فباطل ؛

---

١- انظر : الإنصاف ٢٥

٢- انظر: الإنصاف ٢٨

[٣]- انظر : الإنصاف ٤٤٢ ؛ ٤٤٥

لأنه لو كانت هى العاملة كما زعم ، لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفى امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه "(١) .

ويبطل ابن الأنبارى رأى الجرمى فى عامل النصب بعد فاء السببية ، بدليل عدم دخول حرف العطف عليها ، نحو "ائتنى وفأكرمك وفأعطيك" وفى امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها ، فواو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها ، نحو "فوالله لأفعلن" ؛ لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد (٢) .

موقفه من المازنى :

يختلف الكوفيون مع البصريين فى إعراب الأسماء الستة، فترى الكوفة أنها معربة من مكانين ، وترى البصرة أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، ويذهب المازنى(٣) إلى أن الباء من "أب" حرف الإعراب ، وإنما الواو والياء والألف نشأت عن إشباع الحركات .

ويجيبه ابن الأنبارى بقوله :"وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر ، كما أنشدوه من الأبيات ، وأما فى حال اختيار الكلام ، فلا يجوز ذلك بالإجماع "(٤) .

ويكاد يتفق علم اللغة الحديث مع ما ذهب إليه المازنى ، فالحرف الثانى تختلف عليه الحركات الإعرابية ، والألف والواو والياء ليست حروفا ، وإنما هى

---

[1]- انظر : الإنصاف ٤٤٣

[2]- انظر : الإنصاف ٤٤٧

[3]- انظر : الإنصاف ١٣

[4]- انظر : الإنصاف ١٩

حركات طويلة (١) ، ناتجة عن إشباع الحركات القصيرة ، وهذا كثير فى كلام العرب ، وقد أورد ابن الأنبارى شواهد كثيرة على ذلك ، منها قول ابن هرمة :

وإننى حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور (٢)

موقفه من المبرد :

توافق آراء المبرد البصرة فى الإنصاف فى ثلاثة مواضع ، وهى فى المسائل(١؛ ١٠٠؛١٠١) وتوافق مدرسة الكوفة فى المسائل (٦؛٣٦؛٥٧؛٦٧؛ ٣٥؛٨٤) ويختلف مع المدرستين فى المسألتين (٣؛٧٦) ، ويخالفه أبو البركات بن الأنبارى فى كل مسائله التى يخرج فيها عن مدرسة البصرة ، وهذا مثال يوضح ذلك :

القول فى : هل يقال :"لولاى ولولاك" ؟ وموضع الضمائر (٣):

يختلف المبرد (٤) مع كلا المدرستين فى جواز ذلك ، فلا يقال عنده : لولاى ولولاك ، ويجب أن يقال : لولا أنا ، ولولا أنت ، فيؤتى بالضمير المنفصل، كما جاء فى التنزيل فى قوله تعالى: ( لولا أنْتُم لكنَّا مؤمنين )(٥) ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا .

ويرى ابن الأنبارى أن إنكار المبرد لا وجه له ؛ لأنه قد جاء فى كلامهم وأشعارهم ، ومن بين ما يستشهد به قول عمر بن أبى ربيعة :

---

[١]- انظر : فصول فى فقه العربية ٤٩

[٢]- انظر: الإنصاف ١٩ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦ ؛ ٣٣٨ ؛ ٦٣٠ ؛ والمحتسب ١/ ٢٥٩ ؛ والممتع ١٥٦

[٣] – انظر : الإنصاف ٥٤٨

[٤] – انظر : المقتضب٧٣/٣ والدرر٣٣/٢ والبيان فى غريب إعراب القرآن٢٨١/٢

[٥] –سورة سبأ٣١/٣٤

أومتْ بعيْنَيْها من الهودجِ　　　　لولاكَ هذا العامَ لم أحجج(١)

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو " لولا أنا ، ولولا أنت " كما قال تعالى: ( لولا أنتم لكنا مؤمنين ) فيرى أبو البركات بن الأنبارى أنه لا خلاف أنه أكثر فى كلامهم وأفصح ، وعدم مجيء الضمير المتصل فى التنزيل ، لا يدل على عدم جوازه ، ومثله ما لم يأت فى التنزيل ترك عمل " ما " فى المبتدأ والخبر ، نحو "ما زيد قائم" وإن كانت لغة جائزة فصيحة ، وهى لغة بنى تميم(٢) ، ثم لم يدل عدم مجيئها فى القرآن على أنها غير جائزة ولا فصيحة ، فكذلك ها هنا .

موقفه من ابن كيسان :

يكاد يتفق ابن كيسان فى كل آرائه مع الكوفيين فى المنسوبة إليه فى الإنصاف ، ومن هنا كان يقابل بالنقد من ابن الأنبارى ، فقد استشهد به فى أكثر من موضع،وهذا مثال يوضح ذلك:

جمع المؤنث بالتاء (٣):

اتفق رأى ابن كيسان مع الكوفة ، فقد ذهب إلى أن الاسم الذى فى آخره تاء التأنيث إذا سُمِّى به رجل ، يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو"طلْحة وطلْحون" ، إلاَّ أنه يفتح اللام ، فيقول :"الطلَحون" كما قالوا : "أرَضون"(٤)حملا على "أرَضات" .

---

[١] –انظر : ملحقات الديوان٤٧٩ وهو فى المفصل١٣٦ وقطر الندى٢٥١

[٢] – انظر : الرضى على الكافية١/٢٦٧ والكناش١/٤٠٦

[٣] – انظر: الإنصاف ٣٤

[٤] – انظر الجامى على الكافية٢/١٨٤ والمصباح المنير١٦ والقاموس المحيط(أرض)٢/٣٢٣ وشرح الأشمونى١/٤٨ والمطالع السعيدة١/١٠٠ وأوضح المسالك١/٥٢

ويذكر ابن الأنبارى (١) أن ابن كيسان احتج بأن التاء تسقط فى"الطلحات" فإذا سقطت التاء، وبقى الاسم بغير تاء ، جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم "أرض وأرَضون" ، وكما حركت العين من " أرَضون" بالفتح ، حملا على "أرَضات" فكذلك حُرِّكَت العين من" الطلَحون" حملا على "الطلَحات" ؛ لأنهم يجمعون ما كان على "فَعْلة" من الأسماء دون الصفات على "فَعَلات"(٢).

ويجيبه ابن الأنبارى بأن التاء فى "الطلحات" وإن كانت محذوفة لفظا إلا أنها ثابتة تقديرا ، فالأصل فى "مسلمات": مسلمتات(٣) ، إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع حذفوا هذه التاء التى كانت فى الواحد .

واستدل ابن الأنبارى على فساد ما ذهب إليه من فتح العين من قوله "الطلَحون" ؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد فى حروفه وحركاته ، والفتح قد أدخل فى جمع التصحيح تكسيرا .

أما فتح العين من "أرَضون " حملا على "أرَضات " فيعلل ابن الأنبارى لذلك بأنه غُيِّر فيه لفظ الواحد ؛ لأنه جُمِعَ على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التأنيث منه تخصيصا له بشىء لا يكون فى سائر أخواته ، مع أن هذا التعويض تعويض جواز ، لا تعويض وجوب ، ويخرج على هذا حذف التاء وفتح العين من "طلحات" ، أما حذف التاء فلأن التاء الثابتةصارت عوضا عنها ؛ لأنها للتأنيث ، كما أنها للتأنيث ، وأما الكوفة فحذفوا من غير عوض، فبان الفرق بينهما ، وأما من فتح العين فلأجل الفصل

---

[١] –انظر : الإنصاف ٣٧

[٢] –انظر : الإنصاف ٣٧ وأسرار العربية٥٢

[٣] – وعلم اللغة الحديث يؤيد ما ذهب إليه ابن الأنبارى من أصل "مسلمات": مسلمتات ، ودليل ذلك وجود هذه الظاهرة فى اللغة الحبشية ، وقد ذكر لى هذا مشافهة أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب .

بين الاسم والصفة ، فإن ما كان على "فَعْلة" من الأسماء فإنه يفتح منه العين ، نحو"قَصَعات وجَفَنات" وما كان صفة فإنه لا تحرك منه العين نحو "خَدْلات وصَعْبات" وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله هذا التغيير(١).

ثانيا : موقفه من مدرسة الكوفة :

سبق الذكر أنه على خلاف مع مدرسة الكوفة ، ولم يؤيد آراءهم إلا فى سبع مسائل ، وهى فى الغالب ليست خلافا بين المدرستين فحسب ، بل تحمل خلافا بين نحاة كل مدرسة فى الغالب ، فيكون النصر والفوز لمدرسة البصرة ، وفيما يلى تفصيل لبعض المخالفات لنحاة الكوفة:

موقفه من الكسائى :

عامل الرفع فى الفعل المضارع (٢) :

اختلفت المدرستان – الكوفة والبصرة – فى عامل الرفع فى الفعل المضارع ، فذهبت الكوفة إلى أنه يرتفع بتعرِّيه من الناصب والجازم ، وذهبت البصرة إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم.

وذهب الكسائى مختلفا مع البصريين وبعض الكوفيين إلى أن عامل الرفع فى الفعل المضارع الزوائد الأربع فى أوله ، وقد أبطله ابن الأنبارى من وجوه(٣):

الأول : أنه كان ينبغى ألاَّ تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

الثانى : لو كان الأمر كما زعم لكان ينبغى ألاَّ ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزوائد أبدا فى أوله ، فلما

---

[1] – انظر : الإنصاف ٣٨–٣٩

[2] – انظر : الإنصاف ٤٣٧

[3] – انظر : الإنصاف ٤٤٠

انتصب بدخول النواصب، وانجزم بدخول الجوازم ، دل على فساد ما ذهب إليه الكسائى .

الثالث : أن هذه الزوائد بعض الفعل ، وهى من تمام معناه ، فلو كانت هى العاملة لأدى ذلك إلى أن يعمل الشىء فى نفسه ، وذلك محال .

موقفه من الفراء :

وافق الفراء البصريين فى مسائل الإنصاف فى مسألتين ، هما ( ١٨؛ ٢٨ ) واختلف معهم فى المسائل التى أرقامها ( ٥ ؛ ٢٦ ؛ ٣٦ ؛ ٩٠ ؛ ١١٢ ؛ ١١٧ ) واختـــــلف مع بعض الكوفيين أمثاله ، فقد خالف الكسائى فى المسائل ( ٨٩ ؛ ٩٠ ؛ ١١٧ ) ويشترط فى المسألة (١١٢) شروطا لم يشترطها الكوفيون .

ويرفض ابن الأنبارى كل آراء الفراء التى لا تلتقى والمذهب البصرى ، مقدما الحجج والبراهين على ذلك ، على نحو ما نجد فى المسألة ( ٤٧ ) والتى اختلف فيها الفراء (١) مع البصرة ، كما اختلف مع الكوفة ، فذهب إلى أن الاسم المنادى المفرد العلم مبنى على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول ، وزعم أن الأصل فى النداء أن يقال " يا زيداه " كالندبة ، فيكون الاسم بين صوتين مديدَيْنِ ، وهما " يا " فى أول الاسم ، والألف فى آخره ، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر فى كلامهم استغنوا بالصوت الأول ، وهو " يا " فى أوله عن الثانى ، وهو الألف فى آخره ، فحذفوها ، وبنوا آخر الاسم على الضم ؛ تشبيها بـــ "قبل وبعد " ، ويفرد ابن الأنبارى فى كتابه أوجها كثيرة فى الرد على الفراء ، فيرى أن قوله بأن أصل النداء "يا زيداه" كالندبة يفتقر إلى دليل ، أما عن الألف المزيدة فى آخره بأنها بمنزلة

---

[1]- انظر : الإنصاف ٢٧٥

المضاف إليه ، فلما حذفوها بنوه على الضم ؛ تشبيها بـــ "قبل وبعد" ، فيبطل بالمنادى المضاف ، فإنه يفتقر فى باب مد الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ، أما عن عدم تقدير ذلك فى المنادى المضاف لطوله فهو باطل ؛ لأن الطول لا يمنع من تقدير الكلمة على حقها من تقدير الصوت فى أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق بين طويل الأسماء من قصيرها فى باب النداء (١).

موقفه من ثعلب :

ثعلب إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، وكان حافظا لكتب الفراء[٢]، وقال عنه الأوارجىّ الكاتب :"ولم يكن يعلم مذهب البصريين ، ولا مستخرجا للقياس ، ولا مطالبا له ، وكان يقول : قال الفراء ، وقال الكسائى ، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة فى ذلك لم يفرق فى النظر "[٣].

وقد أورد أبو البركات بن الأنبارى لثعلب مسائل قد وافق فيها مدرسته الكوفية ، ومن ذلك استدلالهم على تعريف الاسم بقولهم :" الاسم سمة توضع على الشىء "[٤]؛ لإثبات أن الاسم مشتق من "وسم" وليس من "سمو" كما ذهب نحاة البصرة ، وفى هذه المسألة يناصر ابن الأنبارى البصريين كعادته ، ويعلق على تعريف ثعلب للاسم بقوله فى جوابه عن كلام الكوفيين: "قلنا : هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى ، إلا أنه فاسد جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ، فلا بد قيها من مراعاة اللفظ"[٥].

---

١- انظر : الإنصاف ٢٨٠-٢٨١

٢- انظر: البغية ١/ ٣٩٦

٣- انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٤١ واتهام ثعلب بعدم معرفته لمذهب البصرة فيه تجوز ، ولا يسلم من النقد ، فقد كان من أعلام النحو واللغة ، وله مؤلف عن اختلاف النحويين ، ولا يعقل أن يؤلف فى الخلاف ، دون أن يكون على علم بالمذاهب النحوية .

٤- انظر : الإنصاف ٤

٥- انظر : الإنصاف ٦

ويخالف ثعلب مدرسته الكوفية ومدرسة البصرة فى المسألة (٢١) ، فقد ذهبت الكوفة إلى جواز "طعامَك ما زيدٌ آكلاً " ، وذهبت البصرة إلى عدم جواز ذلك ، فلا يجوز عندهم تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها([1]) ، أما ثعلب فذهب إلى أنه جائز من وجه ، فاسد من وجه ، فإن كانت "ما" ردًّا لخبر كانت بمنزلة "لم" ويجوز التقديم ، كما تقول فى الخبر لمن قال:"زيد آكلٌ طعامَك " فترد نافيا :ما زيدٌ آكلاً طعامك" فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فنقول :"طعامَك ما زيد آكلاً" فإن كانت جوابا للقسم إذا قال :"والله ما زيد بآكلٍ طعامَك" كانت بمنزلة اللام فى جواب القسم ، فلا يجوز التقديم .

وفى التبيين ، للعكبرى : " وفرق ثعلب فقال : إن كان ذلك فى القسم لم يجز ، وإن كان فى خبر محضٍ جاز"(٢).

ويجيبه ابن الأنبارى بقوله : "وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل ، من أنه إذا كانت ردًّا لخبر ، جاز التقديم ، وإن كانت جوابا للقسم لم يجز ، ففاسد ؛ لأن (ما) فى كلا القسمين نافية، فينبغى ألاّ يجوز التقديم فيهما جميعا"(٣).

---

١- انظر : الإنصاف١٤٩

[2] - انظر : التبيين٣٢٧

[3] - انظر الإنصاف ١٥٠

# الباب الثانى

**الفصل الأول** : جهوده فى الخلافات النحوية .

**الفصل الثانى** : جهوده فى علم الجدل.

**الفصل الثالث** : جهوده فى أصول النحو .

**الفصل الرابع** : جهوده فى إعراب القرآن.

# الفصل الأول

# جهوده فى الخلافات النحوية

* تاريخ التأليف فى الخلافات النحوية .
* بين الخلاف الفقهى والخلاف النحوى .
* الخلاف المبكر .
* المسائل الخلافية فى الإنصاف .
* الخلافات النحوية عنده فى غير الإنصاف .

# تاريخ التأليف فى الخلاف النحوى

أبــو البركات بن الأنبارى أحد أولئك المشهود لهم فى الإبداع فى أكثر مــن عــلم، فهو بلا منازع عمدة المؤلفين فى الخلافات النحوية ، وكتابه فى هذا الموضــوع أول كــتاب يأتينا من تلك القريحة العربية ، التى احتفظت بها المكتبة العربــية ، يقــول :". . . ليكون أول كتاب ، صُنِّف فى علم العربية على هذا الترتيــب ، وأُلِّــف عــلى هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف ، فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم، وتحريت إسعافهم ؛ لتحقيق طلبتهم ، وفتحت فى ذلك الطريق " ([1]) .

ومــن ينعم النظر فى ألفاظه السابقة " أول كتاب صنف فى علم العربية عــلى هذا الترتيب " وقوله " وألف على هذا الأسلوب " يعلم أنه ليس أول من تحــدث عن الخلاف ، فالحديث عن الخلاف موجود فى معظم المؤلفات النحوية عــلى كثرتها ، غير أنه جاء فى ثنايا تلك الموضوعات والأبواب التى كانت تحمل اســم موضوع على أساسه يكون التصنيف والترتيب ، نحو باب الفاعل وباب المفعــول .. . إلى أن كشف الزمان عن أبى البركات بن الأنبارى ؛ ليؤلف كتابه هذا ، الذى خصصه فى مسائل الخلاف ، مراعيا ترتيبه على أساس الخلاف ، لا على أساس أبواب النحو المعروفة .

---

[1] – انظر : الإنصاف ٣

وتقـص علينـا كتـب التراجم أن هناك نحويين أسهموا فى التأليف فى مسـائل الخـلاف ([1]) ، منهم من هم أسبق من ابن الأنبارى زمنا ، وفيما يلى ذكر هؤلاء حسب وفياقم :

١-ثعلب ( ت ٢٩٤هـ ) وكتابه " اختلاف النحويين "([2]) .

وقـد درس كتـب الفراء وكتب الكسائى ، يقول عنه صاحب كتاب طـبقات النحويين واللغويين : " ولم يكن يعلم مذهب البصريين ، ولا مستخدما للقـياس ، ولا مطالبا له ، وكان يقول : قال الفراء وقال الكسائى ، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة فى ذلك لم يفرق فى النصر"([3]) .

٢- أحمـد بـن جعفر الدينورى أبو على ([4]) ، ختن ثعلب (ت ٢٨٩ هـ) وكتـابه " المهذب"([5]) .

يقـول الزبـيدى :"قدم مصر ، وألف كتابا فى النحو ، سماه المهذب ، وجلب فى صدره اختلاف البصريين والكوفيين ، وعزا كل مسألة إلى صاحبها ، فلم يعتلّ لواحد منهم ، ولا احتج لمقالته ، فلما أمعن فى الكتاب ترك الاختلاف، ونقل مذهب البصريين ، وعوّل فى ذلك على كتاب الأخفش سعيد"([6]) .

---

[1] – انظر : انظر : مقدمة التبيين ٧٧

[2] – انظر : البغية ٣٩٧/١

[3] – انظر : طبقات النحويين واللغويين ١٤١

[4] – انظر فى ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ٢١٥ والبغية ٣٠١/١

[5] – ذكر فى · البغية ٣٠١/١ وطبقات النحويين واللغويين ٢١٥

[6] – طبقات النحويين واللغويين ٢١٥

٣- ابن كيسان ([1]) ، محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن ( ت ٢٩٩ هـ ) وكتابه :"المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون "([2]) .

وكان بصريًّا كوفيًّا ؛ لأنه أخذ النحو عن المبرد وثعلب ، وكان ميله إلى البصريين أكثر ([3]) ، "قال أبو بكر بن الأنبارى :خلط بين المذهبين ، فلم يضبط مذهب الكوفيين ، ولا مذهب البصريين "([4])، وكان يفضل الزجاج عليه ([5]) .

٤- ابن النحاس([6]) ، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادى أبو جعفر النحوى المصرى ( ت ٣٣٨ هـ ) وكتابه :"المقنع فى اختلاف البصريين والكوفيين " ([7]) .

٥- ابن درستويه ([8]) ، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت٣٤٧ هـ ) وكتابه " الرد على المفضّل فى الرد على الخليل "([9]) .

يقول السيوطى عنه : "كان شديد الانتصار للبصريين فى النحو اللغة ، وثّقه ابن مَنده وغيره ، وضعَّفه هبة الله اللالَكائىّ ، وقال : بلغنى أنه قيل له :

---

[1] – انظر فى ترجمته : البغية ١/١٨ وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ وإنباه الرواة ٣/٥١

[2] – انظر : البغية ١/١٩ وإنباه الرواة ٣/٥١

[3] – انظر : طبقات النحويين واللغويين ١٥٣ والبغية ١/١٨

[4] – طبقات النحويين واللغويين ١٥٣ وانظر : البغية ١/١٩

[5] – انظر : طبقات النحويين واللغويين ١٥٣

[6] – انظر فى ترجمته : البغية ١/٣٦٢

[7] – انظر : البغية ١/٣٦٢

[8] – انظر فى ترجمته : البغية ٢/٣٦ وطبقات النحويين واللغويين ١١٦

[9] – انظر : البغية ٢/٣٦

حدّث عن عباس الدورى حديثا ، ونعطيك درهما ، ففعل ، ولم يكن سمعه منه ، قال الخطيب : وهذا باطل ؛ لأنه كان أرفع قدرًا من أن يكذب "([1]).

٦- عبيد الله الأزدى ([2]) ، عبيد الله بن محمد بن جعفر بن محمد الأزدى ( ت ٣٤٨ هـ ) وكتابه "كتاب الاختلاف"([3]) . " روى عن ابن قتيبة وابن أبى الدنيا ، وعنه المعافى بن زكريا وغيره ، وضُعِّفَ "([4]) .

٧- الرمانى ([5]) ، على بن عيسى بن على بن عبد أبو الحسن ، وكان يعرف بالإخشيدى وبالوراق ، وهو بالرمانى أشهر ( ت ٣٨٤ هـ ) وكتابه " الخلاف بين النحويين " ([6]) .

" وكان يمزج النحو بالمنطق ، حتى قال الفارسى : إن كان النحو ما يقوله الرمانى ، فليس معنا منه شىء ، وإن كان ما نقوله نحن ، فليس معه منه شىء "([7]) .

٨- الرازى([8]) ، أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب ، أبو الحسن اللغوى القزوينى ( ت ٣٩٥ هـ ) وكتابه " اختلاف النحويين "([9]) وكذلك

---

[1] – البغية ٣٦/٢

[2] – انظر فى ترجمته : البغية ١٢٨/٢

[3] – انظر : البغية ١٢٨/٢

[4] – البغية ١٢٨/٢

[5] – انظر فى ترجمته : إنباه الرواة ٢٩٤/٢ والبغية ١٨٠/٢ وطبقات النحويين واللغويين ١٢٠

[6] – انظر : إنباه الرواة ٢٩٥/٢

[7] – الغية ١٨١/٢

[8] – انظر فى ترجمته : البغية ٣٥٢/١

[9] – انظر : البغية ٣٥٢/١

" الانتصــار لثعلب "([1]). وكان نحويًا على طريقة الكوفيين ، وتتلمذ على يد الصاحب بن عباد ([2]) .

٩- الأصفهانى ([3]) ، على بن الحسن الصّفدى الفاسى أبو الحسن ( مات بعد ستمائة ) . قال ابن الزبير :"كان بارعا فى معارفه ، جليلا فى علومه ، قرأ كتاب سـيبويه عــلى أبى بكـر بن طاهر ، وأقرأ العربية والأصول وغير ذلك ، وولى قضاءها " ([4]) .

١٠- ابن الفَرَس ([5]) ، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجى ، يعرف بــابن الفــرس الغَــرْناطى ( ت ٥٩٩هــ ) وكتابه " المسائل التى اختلف فيها النحويون مــن أهل البصرة والكوفة "([6]) .

١١- أبــو البقاء العكبرى ([7]) ، عبد الله بن الحسن بن عبد الله بن الحسين ، الإمام محب الدين أبــو البــقاء العكبرى البغــدادى الضــرير النحوى الحنبلى ( ت ٦١٦ هــ) وكتــابه " التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين " ويسمى بــ"التعليق فى الخلاف"([8]) .

---

[1] – انظر : البغية ٣٥٢/١

[2] – انظر : البغية ٣٥٢/١

[3] – انظر فى ترجمته : البغية ١٦٠/٢

[4] – انظر : البغية ١٦٠/٢

[5] – انظر فى ترجمته : البغية ٢/ ١١٦

[6] – انظر : الجنى الدانى ٤٢٧

[7] – انظر فى ترجمته : البغية ٣٨/٢

[8] – انظر : البغية ٣٩/٢ وقد نشر هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين ببيروت .

قــال القفطــى :" أصــله من عكبرا ، وقرأ بالروايات على أبى الحسن الــبطائحى ، وتفقــه بالقاضــى أبى يعلى الفراء ، ولازمه حتى برع فى المذاهب والخلاف والأصول "([١]) .

١٢- ابن المناصب ([٢]) ، إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ ، أبو إسحاق القرطبى الأزدى المعروف بابن المناصب ( ت ٦٢٧ هــ ) .

يقول عنه السيوطى بأنه : " شيخ العربية ، وواحد زمانه بإفريقية ، أملى على قول سيبويه : هذا باب علم ما الكلم من العربية عشرين كراسا"([٣]) .

١٣- ابــن عــدلان الموصــلى([٤]) ، على بن عَدْلان بن حمَّاد بن على الإمام عفــيف الدين أبو الحسن الموصلى النحوى المترجم ( ت ٦٦٦هــ) ، وقد أخذ النحو عن أبى البقاء وغيره .

١٤- الأصفهانى ([٥]) ، محمد بن محمود بن محمد بن عبد الكافى ، شمس الدين الأصفهانى (ت٦٧٨ هــ ) ، وكتابه :" الخلاف والمنطق " ([٦]) .

يقــول الســيوطى : " انتهت إليه الرياسة فى معرفة أصول الفقه ، وله معــرفة جــيدة بالنحو والأدب والشعر ، ولكنه قليل البضاعة من الفقه والسنة والآثار " ([٧]) .

١٥- ابــن إيــاز ([١]) ، الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين (ت٦٨١هــ ) وكتابه :"الإسعاف فى مسائل الخلاف " ([٢]) .

---

[١] - البغية ٣٨/٢

[٢] - انظر فى ترجمته : البغية ١/ ٤٢١

[٣] - انظر : البغية ٤٢١/١

[٤] - انظر فى ترجمته : البغية ١٧٩/٢

[٥] - انظر فى ترجمته : البغية ١/ ٢٤٠

[٦] - انظر : البغية ١/ ٢٤٠

[٧] - انظر : البغية ١/ ٢٤٠

"قال ابن رافع : كان أوحد زمانه فى النحو والتصريف " ([3]) .

١٦- يوســف الكــورانى الكــردى (ت ٧٦٨ هــــ ) وكتابه :" الذهب المــذاب فى مذاهب النحاة " ([4]) .

١٧- لمجهــول ، كتاب " ائتلاف النصرة فى اختلاف نحاة الكوفة والبصرة " وهو لأحد علماء اليمن ، ومنه نسخة فى مكتبة شهيد على باشا ([5]) .

ولكــن معظم هذه الكتب مفقودة ، فلم نطالعها ونتعرف موضوعاتها ، سوى أننا نحكم على عنواناتها ، وهذا ليس كافيا فى ظنى ، فلم تصل إلينا سوى كتاب العكبرى التبيين ، وكتاب صغير ، قد يكون ملخصا للإنصاف هو ائتلاف النصرة .

***

[1] – انظر فى ترجمته : البغية ١/ ٥٣٢ والبلغة ٦٨

[2] – انظر : البلغة ٦٨

[3] – انظر : البغية ١/ ٥٣٢

[4] – انظر : إيضاح المكنون ١/٥٤٤

[5] – انظر : مقدمة التبيين ٨٢

# بين الخلاف الفقهى والخلاف النحوى

إن الخلاف من سمة العقل الإنسانى ، وقد ظهر واضحا فى الفقه فى العلوم الإسلامية بين الأئمة ، ولعل المستجدات فى أمور الحياة وحاجاتها تضرب بسهم وافر فى شيوعه ، وإذا كانت هذه الحاجات تختلف باختلاف طبائع الناس وزمانهم ومكانهم ، فسيجد الخلافُ البابَ متسعًا ؛ لينفذ منه ، ومما يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قاضيا ، فسأله :"كيف تصنع إذا عُرِضَ لك قضاء ؟" قال :"أقضى بما فى كتاب الله " ، فقال الرسول عليه الصلاة والسلام :"فإن لم يكن فى كتاب الله ؟" ، فأجاب :"فبسنة رسول الله" ، قال :"فإن لم يكن فى سنة رسول الله ؟" ، فأجاب :"أجتهد رأيي ولا ألو"([1]) .

" ولا شك أن هؤلاء الذين تفرقوا تفرُّقَ النجوم فى الآفاق ، قد لاحظوا فى استنباطهم وجوههم الفقهية ظروف المكان والزمان والناس ، وكان لهؤلاء الصحابة الفقهاء تلاميذ تلقوا عنهم ، وزادوا فيما تلقوا "([2]).

وكان التقاء الفكرَيْنِ العربِي واليونانى فى العصر العباسى ذا أثر واضح فى خلق عقلية جدلية ، تملك الحجج ، وتبدع فى عرض البراهين ([3]) ، مما أدى إلى ازدهار المذاهب الفقهية ، ووقوفها على أساس قوى ، فأُلِّفَتْ فيها

---

[1] – انظر : المذاهب الأربعة ٦ وفجر الإسلام ٢٧٤

[2] –انظر : المذاهب الأربعة ٧

[3] – انظر : المذاهب الأربعة ٧

المؤلفات،وأصبح هناك أنصار لكل فريق ، حتى ظهرت كتب فى الخلاف الفقهى بين الأئمة .

وحال نشوء الخلاف النحوى مشابهٌ لحال نشوء الخلاف الفقهى ، وهذا ما دعا أبا البركات بن الأنبارى ، ليقول فى خطبة كتابه :"فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين ، المشتغلين علىّ بعلم العربية ، بالمدرسة النظامية — عمَّـرَ الله مبانـيها — سألونى أن ألخّص لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسـائل الخلافية بين نحويّى البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشـافعى وأبى حنـيفة ؛ لـيكون أول كتاب صُنِّفَ فى علم العربية على هذا الترتيـب، وألّف على هذا الأسلوب "([1]) وكأن عمل ابن الأنبارى ، وإن كان فى الـنحو ، إلا أنـه تقليد لكتب الفقه ، التى عُنِيَت بالمسائل الخلافية ، ولعلنا نـلحظ اسـتخدامه لهذه الألفاظ : الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين — ترتيب المسـائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة ، فهذا يدلنا على وقوفه على الخلاف الفقهى ، وخاصة أن بعض تلاميذه المشتغلين عليه بعلم العربية فقهاء ، كما ذكر هو، ومن هذه المؤلفات :

١-الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى سعيد بن يحيى النيسابورى ( ت ٥٤٨ هـ ) .

٢- الإنصـاف فى مسائل الخـلاف ، لأبى الفـرج عبـد الرحمـن ابن على بن الجوزى ( ت ٥٩١ هـ ) .

٣- الإنصاف فى مسـائل الخـلاف ، لأبى بكر محمد بن عبد الله بن العربى المالكى الأندلسى ( ت ٥٤٣هـ ) .

---

[1] - انظر : الإنصاف ٣

٤- الإنصـاف فيمـا بين العلـماء من الاختلاف ، لابن عبد البر القرطبى ( ت ٤٦٣هـ ) .

ومـن الواضح أن أسماء هذه الكتب تحمل اسم كتاب الإنصاف الذى اختـاره أبـو البركات بن الأنبارى ليكون اسم كتابه فى الخلاف النحوى ، مما يقوى تلك العلاقة بين النشأتين ، وعلى إفادة أبى البركات بن الأنبارى من منهج ذلك العلم .

وتتشابه الظروف التى نشأ الفقه والخلاف فيه مع تلك الظروف فى جمع العربـية ، فما ذكره سيدنا معاذ فى نهاية الحديث ، وهو ما حدث لعلماء العربية مـن إعمـال العقـل ، وتحكـيم النقل ، فقد وجد كل لغوى ظروفا مختلفة ، ومستويات كثيرة فى أثناء جمعه للغة ، فوصف كلَّ ما سمع .

وهـناك نحـاة لم يكونوا فقط مشتغلين بعلم العربية ، بل كان أكثرهم يعرف علوما أخرى ، كالفقه والمنطق والفلسفة ، وطبيعة هذه العلوم الاختلاف، وهذا فى حاجة لمهارة وثقة وقدرة على مجابهة الحجة ، مما هيأ الأرض النقية لنحو العربية ؛ ليكون له مذاهبه واتجاهاته .

وكـثيرة هذه الأساب التى دفعت الفكر العربى إلى فنى الخلاف الفقهى والنحوى ، من أهمها :

**أولا : اختلاف الأقطار والأمصار الثقافية والسياسية والاجتماعية :**

فكل عالم محدود بثقافة مكان وزمان ، وهو معبر عن هذه الهوية الثقافية ، وخاصة تلك الأماكن التىتعد ملتقى للثقافات عبر الأزمان ، مثل إقليم العراق ، وقـد نشأت به المذاهب الفكرية والعقلية ، سواء فى الفقه أم فى النحو ، يقول

صـــاحب نشأة النحو :"إقليم العراق من أسبق الأقاليم مدنية وعمرانا ؛ لخصب تربـــته ووفـــرة مـــياهه واعتدال جوه ، وكان ملتقى الأمم شتى، نحو البابليين والأشـــوريين والفرس "([1]) كما أن السريان انتشروا فيه ، وأنشأوا لهم مدارس قـــبل الإسلام ، كانت مثابة لفلسفة اليونان وحكمة الفرس ، وكان العراق بعد الفتح الإسلامى مزيجا من أجناس مختلفة ، وكانت فيه آراء تتضارب فى السياسة وأصول العقائد ([2]) .

### ثانيا : اختلاف المصادر التى اعتمدوا عليها:

فلقد تفرق علماء الفقه والنحو ؛ باحثين عن غايتهم من العلم ، فكانت مصـــادرهم مـــتفاوتة ، مما أتاح لهم فرصا جديدة من الاطلاع على الحضارات المخـــتلفة ، وخاصـــة بعد استكمال منظومة الفتوحات الإسلامية ، ووُضِعَ بين أيدهم مصادر لم تتوافر لهم فى بيئاتهم .

### ثالثا : التفاوت فى الاطلاع على النصوص وإمكانات كل عالم :

فقـــد تفاوتت حظوظ العلماء فى الاطلاع على النصوص ، وكان لكل مـــنهم إمكاناته الخاصة فى التحليل والاستنباط ، مما جعل كل واحد منهم يختلف عـــن الآخـــر ، ويكـــون له أسلوبه المتميز ، فمن الثابت أن الناس يختلفون فى تفكيرهـــم ، وكـــلما سعى الإنسان تجاه المَدَنّية ، كلما تزاحمت مواطن الخلاف لديـــه([3]) ، خاصـــة أنه قدكشف التاريخ العربى عن ميلاد حقبة زمنية ، أفرزت مجموعـــة من العلماء ، لا يجمدون أما النصوص ، بل أعملوا فكرهم ومزاجهم الخاص ، وإمكانية تأويل النصوص وتقليبها على وجوهها .

---

[1] – نشأة النحو ٧٣-٧٤ وانظر : فجر الإسلام ٢٠٧-٢١٠ ؛ ٢٨٨

[2] – انظر : المذاهب الأربعة ٣٤٩

[3] – انظر : المذاهب الأربعة ٨

**رابعا : الاتساع فى الرواية والقياس :**

فلقد ظهرت فى الفقه مدارس ثلاث ([١])؛ الأولى مدرسة الرأى ، وطبيعى أن تكــون بإقلـيم العراق ، والثانية مدرسة الحديث ، وهى بالحجاز ، والثالثة مدرســة كانت بين المدرستين ، لا تهمل الرأى ، وهى مع ذلك غنية بالحديث ، ولا تعمــل الــرأى إلا بشــروط ، وإلا عندما لا يوجد نص فى المسألة ، ويعلق الأساذ أحمد أمين :"وهذه المدارس على اختلافها رقت التشريع رقيا بيِّنا بما بحثت واســتنبطت"([٢]) ، والنظرية نفسها تسرى أصولها فى مجال اللغة ، فالكوفة تتسع فى رواية الأشعار وعبارات اللغة ، والبصرة تتشدد فى الأخذ عن العرب ([٣]) .

**خامسا : السياسة :**

فقــد لعبــت السياسة دورا فعَّالا فى نشوء الخلاف الفقهى والنحوى ، فالمــناظرة التى انتصر فيها الكسائى على سيبويه ([٤]) ، وهى التى تعرف بالمسألة الزنــبورية ، عــلى ما يرى جمهور العلماء من تنفيذ السلطة ، فقد " رويت هذه المــناظرة على صور مختلفة ، فيُظَنُّ أن أصبع السياسة لعبت دورا كبيرا فى هذه الحادثــة الخطيرة ؛ لأنها حكم بين البلدين ، لا بين الرجلين ، وما وافقت العرب الكســائى إلا لعلمهم أنه ذو حظوة عند الرشيد وحاشيته ، وهم على يقين أن الحــق مع سيبويه ، على أنه روى أنهم قالوا القول قول الكسائى ، بإيعاز رجال الدولة ، ولم ينطقوا بالنصب ؛ إذ لا تطاوعهم ألسنتهم "([٥]) .

---

[١] – انظر : فجر الإسلام ٣٨٢-٣٨٩

[٢] – انظر : فجر الإسلام ٣٨٩

[٣] – انظر : فصول فى فقه العربية ١٠٧ والمدارس النحوية ١٦٠

[٤] – انظر : الإنصاف ٥٦٢ ومغنى اللبيب ١/٨٠ ونشأة النحو ٢٩

[٥] – انظر : نشأة النحو ٣٠-٣١

**سادسا : الخلاف لمجرد الخلاف :**

وأمـــر هذا معروف ، فهو من طبيعة النفس الإنسانية ، وهو خلاف لا يعتد به ، وهدفه المصالح الذاتية ، لا القضايا العلمية .

**سابعا : غموض الموضوع فى ذاته :**

وذلـــك بـــأن يكون من الموضوعات التى تحتمل أوجها كثيرة ، وخاصة فـــيما له علاقة بالعلوم النظرية ، التى يكثر فيها التأويلات ، فلتنظر إلى القول فى رافع المضارع ، أهو تجرده من الناصب والجازم ؟ أم حروف المضارعة ؟ أم غير ذلك ؟ وكل هذه خلافات ناشئة بين النحاة بسبب غموض الموضوع .

**ثامنا : عدم الإلمام بوجهة نظر الآخر :**

فكل طـــرف لا يحاول تقريب وجهات النظر ، فلا يتصف بالمهلة لفهم الآخر ؛ لذا يقول سقراط : إذا عرف موضع التراع بطل التراع ([1]) .

***

[1] – انظر : المذاهب الأربعة ٨

# الخلاف المبكر

إنـــه لا يخفى علينا أن هناك خلافات كثيرة تمت بين علماء العربية حول اللغـــة العربية ولهجاها المختلفة ، وما يجوز وما لايجوز ، غير أن الأمر السلبى فى هذه القضية أنها ارتبطت كثيرا بالجدل المرتبط بالرؤية المجردة ، دون نظرة واعية لنصوص العربية ، التى " لا تنتمى صفاتها أو عناصرها إلى بيئة محلية بعينها ، بمعنى أن الخطيـــب باللغـــة المشتركة ، لا يكاد السامع يكشف عن بيئته المحلية، وهذا يعـــنى أن اللغة المشتركة ليست لغة قبيلة بعينها . . . وإن التبس هذا المزيج فى نشأته بعض صفات هذه اللهجات بعد هضمه "([1]).

وهـــذا يعـــنى أن لكل قبيلة مستويين لغويين ، المستوى الأول اللهجة المحلية، التى تتمثل فى لغة الخطاب اليومى ، والثانى مستوى الخاصة من الناس فى تلك القبائل ، أولئك الذين لجئوا إلى تلك اللغة النموذجية التى نشأت بمكة ([2]).

ويؤكـــد عـــلماء العربية فى العصر الحديث أن توحُّد هذه اللهجات فى لهجـــة واحدة ، أدى إلى وجود لغة مشتركة ، دعت إليها الحاجة حيث اتصال تلـــك القبائل فى مواسم الحج قبل ظهور الإسلام ، وعقد المؤتمرات الثقافية التى سميت بالأسواق ([3]) .

---

[1] – انظر : فصول فى فقه العربية ٨٢

[2] – انظر : فى اللهجات العربية ٤٦

[3] – انظر : فى اللهجات العربية ٣٩

ويـــرى أستاذنا المرحوم الدكتور رمضان عبد التواب ([1]) أنه قد يتلفظ العـــربى بمـــا أفاء الله عليه من خصائص لهجته المحلية ، فكان يتهم بالخطأ ، وأنه يـــلحن وغير ذلك ، ولعل الرواية التى جاءتنا عن الكسائى حينما حج بيت الله الحرام ، وكان بصحبة الخليفة المهدى الذى قدمه يصلى بالمدينة ، فهمز ، فأنكر أهـــل المديـــنة عليه ، وقالـــوا : تنبر فى مسجد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالقرآن .

غـــير أن هذيـــن المســـتويين كانا سببا فى وقوع اللحن ، وعدم إقامة الإعراب إقامة صحيحة لدى بعض الخاصة ، كما هو الأمر عند ابن أبى إسحاق الحَضْرَمِىّ ، الذى كان يكثر الرد على الفرزدق ، فهجاه قائلا :

فلو كانَ عبدُالله مولًى هجوتُه ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليَا ([2])

فأجابه ابن أبى إسحاق : وقد لحنت فى هذا أيضا ، وصوابه مولى موالٍ ، وهـــذا دليل على أن العربية لم تكن سليقة لكل العرب ، وإلا ما ورد الخطأ عن أشعرهم، وأحد فصحائهم ، وهوالفرزدق ([3]) .

وقـــد لعبـــت المدارس اللغوية دورا كبيرا فيما بعد فى شيوع الخلط بين هذيـــن المســـتويين ، فتباينت فى مبدأ القياس والسماع ، فما يقبله البصرى لا يقبـــله الكـــوفى ، يقـــول الدكتور شوقى ضيف :"لا يكون هناك شىء يتمـــيز به النحو الكوفى من النحو البصرى إلا نجد أصوله عند الأخفش ، لا من

---

[1] – انظر : فصول فى فقه العربية ٨٣

[2] – انظر : فصول فى فقه العربية ٩٥

[3] – انظر : فصول فى فقه العربية ٩٥

حيــث قبول القراءات الشاذة على مقاييس سيبويه والخليل فحسب ، بل أيضا من حيث قبول الأشعار الشاذة ، واتخاذها أصلا " ([1]) .

وعامل آخر يرتبط بالرواية ، فأخذ اللغويون يبحثون عن موارد اللغة ، ولم يــتركوا كــبيرا أو صغيرا أو رجلا أو امرأة ، إلا وكان الاحتجاج بقوله ، وكانوا موفقين إلى حدٍّ ما فى حفاظهم على هذه اللغة ، غير أنهم لم يضعوا فاصلا بــين هــذه المرويات ؛ ليبينوا أمرها ومصدرها ، وعمن جاءت؟، وإلى أى لهجة تنســب ؟، ومــن المعــروف أن ما تتحدث به قبيلة بكر قد يوافق أو يخالف ما تــتحدث به طيئ ، وما هو عند الحجاز نفسه قد يخالف أو يوافق ما هو عند بنى تمــيم ، فلغــوى يجمع هذا ، وآخر يجمع ذاك ، فيصبح لدينا أكثر من جهة فى مسألة واحدة ، فيحدث الاضطراب والخلاف بين نحاة العربية ([2]) .

وكــان يمكــن أن يوضــع نحو لكل لهجة من هذه اللهجات العربية ، فــنخلص مــن كثير من هذه الاضطرابات فى المرويات ، غير أن الاهتمام كان موجها إلى اللغة المشتركة ، ويعلل ذلك الدكتور إبراهيم أنيس بأنه قد :"اتسعت الدولة العربية ، حتى شملت دولا كثيرة ، فكان لا بد لضمان وحدها ، والقضاء عــلى عوامل الفرقة فيها ، ألا تعطى اللهجات العربية من العناية ما قد يزيد من عصــبية القبائل ، ويباعد بينها ، فأُهْمِل أمرُها ، ولم يُرو عنها إلا القليل فى ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ ، بل إن ما رُوِى عنها جاءنا مبتورا ناقصا فى معظم الأحيان " ([3]) .

---

[1] – انظر : المدارس النحوية ١٠٠

[2] – انظر : فصول فى فقه العربية ٩٥-٩٧

[3] – انظر : فى اللهجات العربية ٤٧

وكـــان الخـــلاف عند اللغويين القدامى واضحا فى احتجاجهم بالشعر والنـــثر ، وليس أدل على ذلك مما رواه البغدادى فى الخزانة من أن أبا عمرو بن العـــلاء وعبد الله بن أبى إسحاقَ والحسن البصرى ، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الـــرمة وأضرابهم فى عدة أبيات أُخذت عليهم ظاهرا ، وكانوا ينعتونهم من المولديـــن ؛ لأنهـــم كانوا فى عصرهم ، والمعاصرة حجاب ([1]) ، وبذلك اشتد الخلاف بين المدرستين ، فى الأخذ بنصوص اللغة ، فالبصرة تبدو لنا متشددة فى فصاحة العربى ، غير أن الكوفة تتساهل ، وتتسع دائرة الاحتجاج عندهم ([2]) .

وإذا أردنا أن نحصى مواقف الخلافات النحوية بين علماء العربية ، فإننا لا نســـتطيع حصرها ، وقد جاء بعض منها عن طريق المجالس ، ولعل ما حدث بـــين ســـيبويه والكسائى لقريب بهذا ، وهو ما عرف بالمسألة الزنبورية ، والتى قصها علينا أبو البركات بن الأنبارى فى الإنصاف ([3]) .

ولا يقل الفراء فى الحمل على سيبويه من سابقه ، على الرغم من أنه قرأ كـــتاب ســـيبويه ، فإنـــه يروى أنه مات وتحت رأسه كتابه ([4]) ، وقد أخذ عن يونس، وهو بصرى ، وكثيرة هذه الأسباب التى نحت بالفراء هذا المنحى ، فهو " يحـــب الكـــلام ، ويميل إلى الاعتزال ، وكان متدينا ورعا ، على تيهٍ وعُجبٍ وتعظّم ، وكان زائد العصبية على سيبويه ، وكتابه تحت رأسه ، وكان يتفلسف فى تصانيفه ، ويسلك ألفاظ الفلاسفة "([5]) .

---

[1] – انظر : الخزانة (بولاق ) ٦/١ وفصول فى فقه العربية ١٠٢

[2] – انظر : المدارس النحوية ١٦٠

[3] – انظر : الإنصاف ٥٦٢

[4] – انظر : البغية ٣٣٣/٢

[5] – انظر : البغية ٣٣٣/٢

ويذكر الدكتور شوقي ضيف ([1]) أن الفراء خالف البصريين فى أربع مسائل :

**الأولى** : لم يفرق بين ألقاب الإعراب والبناء .

**الثانية** : المصدر مشتق من الفعل .

**الثالثة** : إعراب الأفعال ، وأنه أصل فيها كالأسماء .

**الرابعة** : تقسيم الأفعال إلى ماض ومضارع ودائم .

وكان هناك جملة من علماء البصرة خرجوا عن سيبويه ، فها هو ذا الأخفش الذى دفعه ذكاؤه ومعرفته بلغة العرب إلى أن يخالف سيبويه فى مسائل كثيرة ، يقول المبرد :" وكان الأخفش أعلم الناس بالكلام وأحقهم بالجدل "([2]).

ومن أولئك محمد بن المستنير المعروف بقطرب(ت ٢٠٦ هـ) ، فقد لازم سيبويه ، وكان يُدْلِج إليه ، فإذا خرج رآه على بابه، فقال له : ما أنت إلا قطرب ليل ، فلقب به ([3]) ، غير أنه خرج عنه فى بعض مسائله ([4])، ولو وصل إلينا كتابه " العلل فى النحو " لرأينا جملة من هذا الخلاف .

والجرمى ،صالح بن إسحاق ( ت٢٢٥هـ ) ، الذى ناظر الفراء ، فله آراء تخالف سيبويه كذلك، وربما تكون جملتها فى كتابه "غريب سيبويه " ، وإن

---

[1] – انظر : المدارس النحوية ١٩٦-١٩٧

[2] – انظر : البغية ٥٩٠/١

[3] – انظر :البغية ٢٤٢/١

[4] – انظر : المدارس النحوية ١١٠-١١١

كان بصريا ، أخذ اللغة عن الأصمعى وأبى عبيدة ، والنحو عن الأخفش ويونس ([1]) .

فواضح إذن أن المسائل الخلافية لم تكن بين المدارس فحسب ، ولكنها بين النحويين فى إطار المدرسة الواحدة ، وأصدق شاهد ، كما مرَّ ، موقف الأخفش ، فقد كان بصريا ، ومن رواة كتاب سيبويه ، إلا أنه وافق الكوفيين فى أكثر من ثلاثين مسألة ([2]) ، والكسائى الذى ينظر إليه على أنه مشكل الفكر النحوى الكوفى يوافق البصريين فى بعض مسائلهم ، هذا ما دعا فايل ([3]) إلى أن يذهب إلى أنه لا وجود للمدرسة الكوفية ؛ نظرا لكثرة الخلافات الداخلية بينها ، وبنفس المنطق يذهب أحد الباحثين ([4]) إلى القول بأن الفراء ليس كوفيا، ولكنه على شاكلة نحاة البغدادية الذين ينحون وسطا بين مدرستى البصرة والكوفة .

وعلى ما وصل إليه الخلاف ، لا يحملنا هذا أن نزعم أن هناك نزاعا أو خلافا بين النحاة ، يمثل مذاهب شتى فى نحونا ، بعيدة عن الأصول النحوية ، فإنهم جميعا أسهموا فى وضع لبنات هذا العلم ، ولنأخذ مثالا بالحضارات ، فإنها على ما بين حضارة وأخرى من خلاف ، تتأثر بما سبقها أو جاورها ،تتأثر وتؤثر، فتتكون دعائمها ، وترسخ أصولها ، حتى يتحقق كيانها ، فما كان للنحو أن يتشكل ، وتتوضع أصوله ، لولا تراكم هذه الخبرات وتعاقبها ، مهما كان بينها

---

[1] – انظر : البغية ٨/٢

[2] – انظر : المدارس النحوية ١٠٦

[3] – انظر : المدارس النحوية ١٥٥

[4] – انظر : المدارس النحوية ١٥٧

مــن الخلاف ، ويتعين علينا فى النهاية أن نحكم على هذا الخلاف بأنه يمثل ثراءً علميًّا ، فيحسب للعقلية العربية فى تلك الفترة .

ثم يــتحقق خطــأ من يزعم أن تأثر نحوى كالكسائى بالمذهب البصرى بدايــة للمذهب البغدادى ، فالتأثر شىء طبيعى ، ولم لا ؟ وقد تتلمذ للخليل ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش ، مما يدل على أن العلاقة بين المدرستين كانت علاقــة إثراء ، وهذا ما جعلهما يتجهان إلى إبراز الفكر والقراءة الجادة وحسن التلقى ، كلٌّ حسب أسلوبه .

***

# المسائل الخلافية فى الإنصاف

اشتمل الإنصاف فى مسائل الخلاف على مجموعة من المسائل التى تعتمد علـى الفـروض والاحتمالات، القابلة للآراء المختلفة ، وجرى معظمها على طـريقة بـيان الكلمة ، سواء كانت اسما أم فعلا أم حرفا ، والزائد من الكلمة والأصلى ، والكلمة مركبة ومفردة ، ومناقشة قضايا تخص الكلمة لفظا ومعنى ، وأصـل اشتقاق الكلمة ، وموقع بعض الكلمات من الإعراب ، مما يدل عليه دلـيل لفظـى من حركة وخلافه ، ووزن بعض الكلمات ، وفيما يلى بيان لهذه القضايا مصنفة حسب التقسيم السابق ، مع دراسة لمسألة من المسائل ؛ لإثبات زعمى بأن هناك احتمالا أو افتراضا فى هذه القضايا :

**أولا : المسائل الخلافية فى نوع الكلمة :**

١- " **نعم وبئس** " فعلان أم اسمان ؟ . المسألة ١٤

٢- **أفعل فى التعجب** اسم أم فعل ؟ . المسألة ١٥

٣- " **حاشا** " **فى الاستثناء** حرف أم فعل ؟ . المسألة ٣٩

٤- القول فى " **رب** " اسم أم حرف ؟ . المسألة ٥٧

وهذه دراسة **لنعم وبئس** :

مـن القضايا التى أثارت انتباهنا ، فقد جاءت لتكشف عن الخلاف بين رؤيـة البصـرة والكوفة النحوية للكلمتين ، وكان مكمن القضية فى النظر إلى كونهما معمولين بالجر والنداء ، وتصرفهما ودلالتهما الزمانية ، وصيغتهما ، وما يطرأ عليهما من تغيير ، وما يلحق بهما ، فالكوفة التى رأت اسميتهما ، واستدلت بما هو آتٍ :

الأول : دخـــول حـــرف الجر عليهما بقول العرب :"ما زيد بنعم الرجل "([1]) وما ورد من شعر لحسان بن ثابت :

ألستُ بنعمَ الجار يُؤْلِفُ بيتَه　　　أخا قِلّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما (٢)

الـــثاني : دخـــول حـــرف النداء عليهما ، واستدلوا على ذلك بقول العرب: "يا نعم الولىّ ويانعم النصير " .

الثالث : أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كبقية الأفعال .

الرابع : عدم تصرفها ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال .

الخامس : ما جاء عن العرب من لغاتها :"نَعيم الرجل زيد " ([3]) وليس من أمثلة الأفعال " فَعيل ".

وكـــان استدلال البصريين بما يلحق بهما وحركة الآخر ، أما ما يلحق بهما فشيئان :

الأول : اتصـــال الضمير المرفوع بهما ، وقد جاء ذلك عن العرب من قولهم : نعما رجلين ، ونعموا رجالا ، وحكى هذا الكسائى ([4]) .

الثانى : اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة ، وذلك نحو قولهم:" نعمت المرأة، وبئســـت الجاريـــة " ، غيرأن هناك نصوصا جاء فيها الحرف متصلا بالتاء ، نحو "ربت وثمت ولات"([5]) نحو قوله تعالى : ( فنَادَوا ولات حينَ مناص ) ([1]) .

---

[1] – انظر : شرح الأشمونى ٢٩/٢ وشرح الكافية ، لابن مالك ١١٠٢ وشرح التصريح ٩٤/٢ والإنصاف ٨٦

[2] – انظر : الديوان ١٢٨ وابن يعيش ١٢٧/٧ والخزانة ١٠٦/٤ والإنصاف ٨٦

[3]– انظر : المفصل ٢٧٢ –٢٧٣ وشرح الأشمونى ٣٠/٢ والإنصاف ١٠٢

[4] – انظر : الإنصاف ١١٩

[5] – انظر : الإنصاف ٩١

أمّا استدلال البصرة على فعليتهما بحركة الآخر ، فبناؤهما على الفتح ، يقول أبو البركات بن الأنبارى : "وهو من أضعف الأدلة "([2]) .

مـــن الواضح أن الاعتماد على النقل لا يعطى نتيجة قطعية ، فالنقل عن العرب متعارض ، فإذا استدل الكوفيون على اسميتهما بدخول حرف الجر ، جاء البصريون بفعل لا شبهة فيه ، وقد دخل عليه حرف الجر ، وهو قول الراجز :

والله ما ليـــــــلى بنامَ صاحبُهْ

ولا مُخالــــطِ اللّيانِ جانبُهْ (٣)

وإذا اســـتدل البصـــريون عـــلى فعليتهما بقبول تاء التأنيث ، استدل الكوفـــيون بالنقل بما لا شبهة فى حرفيته ، وقد قبل تاء التأنيث ، نحو قوله تعالى (ولات حين مناص ) ، وفى نهاية الأمر لا يملك كل فريق منهما سوى أن يتجه إلى الأدلـــة العقلانية والتأويل لجملة هذه النصوص ، وإذا كانت البصرة هنا قد انتصـــرت ، فإنمـــا بفضل أبى البركات بن الأنبارى ، الذى هو أميل إلى مذهب البصرة وأصولها النحوية .

لكـــن يمكن أن ينتهى الحكم بأن هذه الأفعال لها طبيعة خاصة ، وذلك مثل كان وأخواتها ، من حيث الجمود والدلالة علىالزمن والمدح والذم .

***

---

[1] – سورة ص ٣/٣٨

[2] – انظر : الإنصاف ٩٥

[3] – لأبى خالد القنانىّ وهما فى اللسان (نوم) ٧٦/١٦ والدرر٣/١-٤ وأسرار العربية ٧٠ والإنصاف ٩٥

**ثانيا : المسائل الخلافية فى الزائد والأصلى**

١- **اللام الأولى من لعل** زائدة أم أصلية ؟ — المسألة ٢٧

٢- **السين** مقتطعة من سوف أم أصل برأسها ؟ . — المسألة ٩٥

٣- الحروف التى وضع عليها الاسم فى " **ذا والذى** " . — المسألة ٩٨

٤- الحروف التى وضع عليها الاسم فى " **هو وهى** " . — المسألة ٩٩

٥- الضمير فى "**إياك**" وأخواها . — المسألة ١٠١

٦- هل فى كل **رباعى أو خماسى** من الأسماء زيادة ؟ . — المسألة ١١٧

وفيما يلى مناقشة " **اللام الأولى من لعل** " :

تمثل اللام الأولى من لعل مسألة خلافية بين المذهبين ، وذلك بالنظر إلى نصوص اللغة ، فالشائع فى هذه النصوص إثبات هذه اللام ، ومن هنا اقتسم نحاة العربية على قسمين ، فذهب نحاة الكوفة إلى أن هذه اللام أصلية ؛أخذا بمبدأ أن الحـــروف جمـــيع حـــروفها أصلية ، وذهب نحاة البصرة إلى أها زائدة ، وكان اعتمادهم الوحيد على النقل ، نحو قول الشاعر :

ولستُ بلوَّامٍ على الأمر بعدما    يفوتُ ولكن علَّ أن أتقدَّما (١)

ورأى البصـــريون أن الـــلام أصـــلية فى لعل ، وخالفوا ما وصل إليه الكوفيون ، وهنا خالفوا أنفسهم فى أمرين :

الأول : أن الحروف لا زيادة فيها ([٢]).

---

[١] – لنافع بن سعد الطائى فى : اللسان(لعل) ١٢٨/١٤ والإنصاف ١٨٠

[٢] – انظر شرح الكافية . لابن مالك ٢٣٠١ وابن يعيش ١٤١/٩ والممتع ٢٠١ والمقتضب ١ ١٩٤

الثانى : اللام لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذًّا ، فكيف بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال[١] ؟

وما من شك أن كلا الفريقين قد واجه مشكلة ، فالكوفة تغاضت عما ورد من حذف اللام الأولى من لعل بأدلة ساقها ابن الأنبارى ، وأما البصرة فاعتدت بالنصوص على حساب مخالفة المبدأين اللذين تقدما ، ثم تحدثت عن الأفعال وأوزانها ، ومشابهة عل للأفعال ، ومن هنا عملت فى الاسم والخبر، وأن لعل ليست من أوزان الفعل إلى آخر ما قدموا من استدلالات .

ويجىء أبو البركات بن الأنبارى على غير عادته لينتصر للكوفيين ، ويؤول حذف اللام فى النصوص لكثرة الاستعمال ، ثم يقول :"وكان حذف اللام أولى من العين ، وإن كان أبعد من الطرف ؛ لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات ؛ فيؤدى ذلك إلى الاستثقال ؛ لأجل اجتماع الأمثال "[٢] فيخرج عن جوهر قضيته ، فما علاقة جواز حذف العين من عدم جوازه ؟ فكأنه لا يريد أن يبرر العلة التى حذفت من أجلها اللام فقط ، ولكنه يعلل لعدم إمكان حذف العين ، وكان يجدر به أن يقف على حذف اللام فقط .

وعند مراجعة لغات " لعل " نجد أن المحققين من النحاة قد حكوا فيها لغات كثيرة ، وصل بعضها إلى أربع عشرة لغة[٣] ، وهى : علَّ ولعلَّ ولعنَّ وعنّ ولأنّ وأنّ ورعنّ ورغنّ ولغَنَّ وغَنَّ ولعلت ولعًّا ولو أنَّ ، وليست هذه

---

١ – انظر شرح الرضى على الشافية ٣٨١/٢ وابن يعيش ١٠/٦ والممتع ٢١٣ وأصول ابن السراج ٢٤٣/٣ والتصريف الملوكى ٢٠٩ والإيضاح٢٩٠/٢

٢ – انظر الإنصاف ١٨٤

٣ – انظر الهمع ١٤٨/٢

اللغـــات بالضرورة صحيحة ، فربما يكون التصحيف والتحريف قد امتد إليها ، غير أن هناك عاملين جدير بنا أن ننظر إليهما هنا ، وهما :

الأول : اللهجات .

والثانى : التطور اللغوى .

أمـــا عن أمر اللهجات ، فواضح من كل هذه اللغات أنها ليست مروية عن لهجة واحدة ، بل عن مجموعة من اللهجات ، والفصحى بالتالى لا تستخدم ســـوى القليل مما روى من لغات " لعل " ، وهذا ما جعل بعض اللغويين يختلف فـــيها وفى عددهـــا ، فكـــل لغوى [١] يتحدث عن أربع أو خمس لغات منها ، وبعضهم يجمع كل ما سبق ، فوردت هذه اللغات عن هذه اللهجات ، دون أن يُقدِّم أحد من الرواة شيئا عن مصدره.

أما عن التطور اللغوى فالأمر هنا يرتبط بالتطور الصوتى الذى يمكن أن يكـــون قد انتاب "لعل" حتى وصلت إلى هذا العدد ، وذلك من نحو إبدال اللام راء ، والعين همزة إلى غير ذلك مما إثباته سهل من الناحية الصوتية .

ويمكـــن الـــنظر إلى بعض لغات " لعل " وهى : لوأنَّ وعنّ ولأنّ وأنّ ، فالواضح أن أكثر هذه الصيغ حروفا ، هى " لو أن " وهى قريبة من " لعل " فى المعـــنى ، وهذه القرابة مصدره " لو " التى قد تفيد الترجى ، ثم تحذف واوها ، وتقلب همزة " أن " عينا ، والنون لاما ، فتصبح " لو أن " : لعل ، أما عن الواو فإنهـــا تحذف على سبيل النحت ، أما هذه عن اللغة التى جاءت فى الشعر العربى من نحو البيت السابق :

---

[١] – انظر على سبيل المثال : الكناش٢/ ٧٧٦ والإنصاف ١٨٣-١٨٤

ولستُ بلوَّامٍ على الأمر بعدما يفوتُ ولكن علَّ أن أتقدَّما

فهـــى من قبيل اللغات الأخرى من نحو " عَنَّ وأنَّ " ، وخاصة أن من لغات "لعل " : عل .

كما يمكن التفرقة من جهة المعنى بين اللغتين " لو أن ، ولعل " ، فالأولى والثانية يشتركان فى عنصر " أن " الذى يفيد التوكيد ، ويفترقان فى " لو " التى تفيد الترجى فى بعض معانيها ، أو عدم الحدوث أو الشك ([1]) ، ويستخدم كل صيغة منهما حسب المعنى الذى يقصده المتحدث باللغة .

وبهذا تكون " لعل " مركبة ، وليست مفردة من " لو " و" أن " ، وقد جـــاءت من طريق آخر بمعنى مقارب من العنصر الثانى " أن " الذى يؤدى معنى التوكـــيد والتحقيق ، ولم يفرق اللغويون بين صور التطور اللغوى الذى انتاب " لعل " فصارت إلى ما آلت إليه .

***

**ثالثا : المسائل الخلافية فى أوزان بعض الكلمات :**

١- **وزن الاسم الخماسى المكرر ثانيه وثالثه** . المسألة ١١٦

٢- وزن " **سيد وميت** " . المسألة ١١٨

٣- وزن " **خطايا** " . المسألة ١١٩

٤- وزن " **إنسان** " . المسألة ١٢٠

٥- وزن " **أشياء** " . المسألة ١٢١

---

[1] - انظر : الكناش ٢/٧٩٩-٨٠١

## ولنأخذ قضية وزن "أشياء":

لم يكـــن للخلاف أن يأخذ طريقه إلى " أشياء " لو لم تأت فى سياق الآية القرآنـــية : ( لا تســـألوا عـــنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لكم تَسُؤكم ) ([١]) ممنوعة من الصرف ، وكان الخلاف فى الواقع فى تعليل ورودها على هذه الصورة ، فبدأت الافتراضات حول أصل صيغة جمعها ، فذهب سيبويه وتبعه البصريون ([٢]) ، إلى أن بهـــا قلبا مكانيا ، وأصلها شيئاء ، وذهب الكسائى ([٣]) إلى أنها جمع " شىء"، ووزن جمعهـــا " أفعال " وأجابه أبو الفداء بقوله : " وهو مردود لاستلزامه منع الصــــرف بغير علـــة، وأما القلب فكثير فى كلامهم ، فوجب المصير إليه "([٤]) وذهب الفراء([٥]) إلى أن أصل" أشياء " : أشْيِئاء ، جمع لشَيِّء على وزن فَيْعِل ، وقال أبو الفداء أيضا : " وهو مردود بأن لم يسمع : شيِّء، فلو كان هو الأصل لكان شائعا ، كـــ(ميت) وبأنه حُذِف لامُ الفعل على غير قياس ؛ لأن الهمزتين إذا توسطهما ألف ، لا تحذف إحداهما ولامهما "([٦]) .

كمـــا يرد على الفراء ما ورد من جمعها على " أشايا وأشاوَى وأشياءات " ؛ لأن " أفعلاء " لا تُجمع على هذه الجموع ([٧]) .

---

[١] – سورة المائدة ٥/ ١٠١

[٢] – انظر : الكتاب(بولاق) ٣٧٩/٢ وابن يعيش ٩/ ١١٧ والمخصص ١٦/ ٦٣ ؛ ١٧/ ١١٦ والمقتضب ١/ ١٦٨ والجاربردى ١/ ٢٦ والرضى على الشافية ١/ ٢٩ والإنصاف ٦٥٤

[٣] – انظر : المقتضب ١/ ١٦٨

[٤] – انظر : الكناش ٢/ ٦٣٥

[٥] – انظر : معانى القرآن ، للفراء ١/ ٣٢١ والصحاح ( شيأ ) ١/ ٤٥٨

[٦] – انظر : الكناش ٢/ ٦٣٥

[٧] – انظر : المغنى فى تصريف الأفعال ٤٨

والمــنعم الــنظر فيما قصد إليه نحاة العربية ، يجد أنهم أرادوا أن يعللوا قضـــية إعرابــية ، ولــيس بيان أصل الصيغة ، سوى الكسائى ، وما ورد من نصوص اللغة الآية القرآنية السابقة ليس إلا ، وبهذا تندر الأمثلة والشواهد التى توافقها ، وإن وُجِدَ ما سبيله ذلك ، فهو تالٍ زمنا لزمن هذه الآية .

ويعلل أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ([1]) منع الكلمة من الصرف فى الآيــة لوقوعها فى سياق تتوالى فيه الأمثال لو صُرِفت ؛ إذ لو صُرِفت لقيل : عــن أشــياءٍ إن ، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع " إن " ، وعلى هذا تكون الكلمة كما قال الكسائى على وزن أفعال ، ومنع صرفها لعلة صوتية .

**رابعا : المسائل الخلافية فى لفظ ومعنى الكلمة:**

١- **اللام الداخلة على المبتدأ** . المسألة ٦١

٢- **أيمن** فى القسم مفردًا أم جمعًا ؟ . المسألة ٥٤

٣- **كلا وكلتا** مثنيان لفظا ومعنى أو معنى فقط ؟ . المسألة ٦٥

٤- **همزة بين بين** متحركة أم ساكنة ؟ . المسألة ١٠٨

٥- **أصل حركة همزة الوصل** . المسألة ١١٠

وفيما يلى مناقشة : **لكلا وكلتا** لفظا ومعنى :

اخـــتارت الكوفـــة التثنية اللفظية والمعنوية لهما ، وتعتد بالنقل ، حيث وردتْ كلتا مفردة، وقد ذكره أبو البركات بن الأنبارى ، وهو قول الشاعر :

---

[1] - انظر : التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه ٧٤-٧٥

في كلت رجـــــليها سُلامى واحـــــدة

كلتــــــــــــاهما مقرونة بزائدة(١)

وهـــو رجز لم يعرف قائله ، وحكى ([٢]) الكسائى والفراء ودُرَيْود ([٣]) وجماعة أن بعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر ، وحكى . رأيت كِلى أخويك ، وعزاها الفراء ([٤]) إلى كنانة

وتحـتج البصـرة بأن بهما تثنية معنوية وإفرادا لفظيا بعود الضمير تارة مفردا حملا على اللفظ ، وتارة مثنى حملا على المعنى ، وتنفى أن تكون هناك صلة بينهما وبين " كل " ، كما زعم الكوفيون ، يقول أبو البركات بـن الأنبارى " والـذى يدل على أن كلا ليست مأخوذة من كل ، أن كلاًّ للإحاطة ، وكلا لمعـنى مخصـوص "([٥]) غير أنه هناك عناصر شبه بينهما ، كان للبصرة ألاّ تغفل عنها ، يمكن إيرادها على هذا النحو :

– عـلى مستوى اللفـــظ ، فكما قالت الكوفة : خففت اللام من كل ، وزيدت الألف للتثنية ([٦])

– كلاهما من ألفاظ التوكيد المعنوى .

---

[١] – انظر : الإنصاف ٣٥٥ والخزانة (بولاق) ١/٦٢ والدرر ١/١٦

[٢] – انظر : الارتشاف ٢/ ٥٥٨

[٣] – هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسى القرطبى النحوى . الملقب بدَرْوَد ، وربما صغّر فقيل: دُرَيْود . وله شرح كتاب الكسائى ، توفى سنة ( ٣٢٥ هـ ) . انظر البغية ٢/ ٤٤ وطبقات النحويين ٢٩٨

[٤] – معانى القرآن ، للفراء ٢/ ١٨٤

[٥] . انظر الإنصاف ٣٥٩

[٦] . انظر الإنصاف ٣٥٥

-" كـــل " تفـــيد فى المعنى الإحاطة كما ذكرت البصرة ، فنقول : كل القوم صـــالحون ، و"كلا " وإن كانت تفيد التخصيص ([١]) ، غير أنها تقترب من معنى "كل " ، فالمعنى ما وجد رجل من هؤلاء القوم إلا تعين صلاحه ، وعندما نقول : كـــلا الـــرجلين صـــالحان ، أى اجتمع الرجلان على الصلاح ، وتخصصا به ، فالفرق فى الإحاطة والتخصيص .

-الحمـــل عـــلى اللفظ والمعنى فى عود الضمير : فنقول فى " كل " : كل القوم ضربته ، وكل القوم ضربتهم ، وفى القرآن الكريم : ( إن كلٌّ مَنْ فى السموات والأرض إلا آتـــى الـــرحمنِ عبدًا ) ([٢]) فقال " آتى " بالإفراد ، وقال تعالى : (وكلٌّ أتوه داخرين ) ([٣]) فقال " أتوه " بالجمع ، كما يقول : ( كلتا الجنَّتَيْنِ آتت أكلها ) ([٤]) فقال " آتت " بالإفراد ، ونقول :"كلاهما قائمان " بالتثنية .

ومـــن ينعم النظر فيما أوردته الكوفة يجد أنه مروى عن قبيلة كنانة كما سبق ، فليس كل العرب يفعله ، ودليل ذلك النصوص التى بين أيدينا ، فالكوفة لم تـــدرك كل جوانب الحقيقة ؛ حيث اعتدت بما هو قليل ، وانطلقت تبنى عليه قاعدتهـــا ، وكـــذا البصرة ، لم تدرك كل أطراف القضية ، فلم تنظر إلى ما هو قلـــيل، ولم تعتد به ، الذى قد يفسر لنا بعض ظواهر الفصحى ، ويكون شاهدًا أحيانا على تاريخ تطور الكلمة لفظا ومعنى .

والوجـــه عـــندى هنا ، أن ما ورد فى " كلا " صورتان للفظة واحدة ، فحينما تكون معربة بحركات مقدرة تكون مثنى من قبل المعنى ، وهذا غير ما هو

---

[١] – انظر : الإنصاف ٣٥٩

[٢] – سورة مريم ١٩/ ٩٣

[٣] – سورة النمل ٢٧/ ٨٧

[٤] – سورة الكهف ١٨/ ٣٣

عـند كـنانة ، وعـندما تكون معربة بالألف والياء، تكون مثنى لفظا ومعنى ، حسـب رؤيـة الكوفـة ، فالأمر هنا يشبه التداخل بين اللفظين ، كالتراكب المعروف فى بعض الصيغ ، والمراد به (١) أن يبادل بين صيغتين لفعل واحد ، قد جـاء ماضـى كل صيغة منهما ، ومضارعهما على الأصل ، كما جاء " فضَل يفضُـل " عـلى صيغة " قتَل يقتُل " وجاء أيضا " فضَل يفضَل " على صيغة " شـرِب يشرَب " ، فأُعْطِى ماضى إحداهما مضارع الأخرى ، فتركب من ذلك "فضِل يفضُل " بكسر عين الماضى وضم المضارع على خلاف بابه .

***

**خامسا : المسائل الخلافية فى أصل الاشتقاق :**

| | |
|---|---|
| ١- الاختلاف فى أصل **اشتقاق الاسم** . | المسألة الأولى |
| ٢- أصل **الاشتقاق** . | المسألة ٢٩ |
| ٣- الاختلاف فى **إعراب الأسماء الستة** . | المسألة الثانية |
| ٤- **كم** بين التركيب والإفراد . | المسألة ٤٢ |

وفيما يلى مناقشة لقضية **إعراب الأسماء الستة** :

مـن قضـايا النحو العربى ، والتى اهتم بها أبو البركات بن الأنبارى ، الإعـراب بالحروف والحركات، وقد تمثل ذلك فى إعراب الأسماء الستة (٢) ،

---

[1] – انظر : الكناش ٢/ ٧٢١-٧٢٢

٢ – انظر : الإنصاف ١٣ وأسرار العربية ٤٣

فذهبت الكوفة إلى أنها معربة من مكانين ، وذهبت البصرة إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب (١) .

والأسماء الستة ثلاثية البنية ، ثم حذف حرف العلة ، وهو اللام ، على سبيل المجاز لا الحقيقة ، وذلك عندما تضاف هذه الأسماء إلى غير ياء المتكلم ، وذلك وفق شروط ، فيرد حرف العلة المحذوف ، ويصبح حرف إعراب عند البصرة ، ونقف أيضا على لغتين فى إعراب هذا النوع من الأسماء :

الأولى : إعراب النقص ، ويكون إعرابها بالحركات ، التى هى الضمة والفتحة والكسرة ، نحو " جاء أخُك ، ورأيت أخَك ، ومررت بأخِك ".

والثانية : إعراب القصر ، وهو إلزام هذه الأسماء الألف ، وتقدير حركات الإعراب على هذه الألف ، وهذا نوع من الاضطراب فى المروىّ عن العرب فى الأسماء الستة .

والباحث فى اللغات السامية يجد أنه لا مانع من أن تكون بنية الكلمة ثنائية ، فمثلا كلمة " اسم " فى العبرية Sem وفى الآرامية " شْمَا " Sma ، والألف الأخيرة فيها أداة التعريف ، وفى الحبشية " سِمْ " Sem وفى الأكادية "شُمُ " Vumu (٢) ، أما عن وجود الياء والألف والواو ، فهى ليست حروفا ، أو لام الكلمة ، وإنما هى حركات طويلة ؛ لما يأتى :

١- تختلف الحركات الإعرابية على الحرف الثانى .

٢- يرى علم اللغة الحديث أن الألف والياء والواو ليست حروفا ، وإنما هى حركات طويلة ناتجة عن إشباع الحركات القصيرة .

---

١ - انظر : الإنصاف ١٣ وأسرار العربية ٤٣ وراجع فى ذلك : الإيضاح ١/ ١١٦ والرضى على الشافية ٣/ ١٨٦ والمفصل ١٦ وابن يعيش ١/ ٥٢ والهمع ١/ ٣٨

٢ - انظر : فصول فى فقه العربية ٤٩

٣- أن ما دعا إلى هذا الإشباع ، ثقل النطق بحركات قصيرة متتالية.

٤- ظاهــرة الإشــباع هذه توجد فى تراثنا الشعرى ، نحو قول ابن هرمة :

وإنَّنى حيثُما يَثنى الهَوى بصرى   من حيثُما سلكوا أدنوا فأنظور (١)

وقول الفرزدق :

تَنفىيداهاالحصىفى كلِّ هاجرةٍ   نَفْىَ الدراهيمِ تَنْقاد الصياريف (٢)

٥- أطلــق اللغويون عليها حروفا ؛ لأنه ليس هناك مصطلح الحركة الطويلــة بشكل واضح فى كتب الأوائل ، أضف إلى ذلك أنها قد تستخدم على أنها صوامت ، كما فى " وعد ، يوم " مما أدى إلى اللبس بين الاستعمالين (٣) .

٦- مــا ذكــره لى أستاذى الدكتور رمضان عبد التواب ، وهو أن الإعــراب فى اللغات السامية يكون بالحركات الطويلة ، فهذه الظاهرة ليست بمستحدثة فى العربية .

وعلى هذا تكون هذه الكلمات معربة بالحركات ، فمن اللغات الشهيرة مــا سبق ذكره " جاء أخُك، ورأيت أخَك ، ومررت بأخِك ، وقطعا هى لهجة لــبعض العــرب ، ثم كــان غيرهــم من يطيل ، فلو كان إعراب هذه الأسماء بالحــروف ، لما جاز أن تنقص فى لغة من لغات العرب ، ويمكن القول بأن هذه حــركات طويلة قابلة لأن تكون قصيرة بفعل المتكلم ، فالفرق فى الزمن ، وقد

---

١ - انظر : الإنصاف ١٩ وأسرار العربية ٤٥ والبيت فى : سر صناعة الإعراب ١/ ٢٦ ؛ ٣٣٨ ؛ ٦٣٠ والمحتسب ١/ ٢٥٩ والممتع ١٥٦

٢ - انظر : الإنصاف ٢١ والبيت فى الخزانة ٤/ ٤٢٥ وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢١٥ ؛ ٣٣٧

٣ - انظر : فصول فى فقه العربية ٣٩٧-٣٩٩

فطـــن لهذا ابن جنى(١)، عندما ذكر أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهى الألف والواو والياء ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك بعضها ثلاثة ، وهى الضمة والفتحة والكسرة ، فالضمة بعض الواو ، والفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، ويذكر أن بعض المتقدمين من النحاة كانوا يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة ، ويحتج بأن هذه الحروف قد تجىء ، وفيها استطالة وامتداد فى بعض الأحوال أطول منها فى بعـــض ، نحو يطير ويسير ، فإذا وقعت بعدها الهمزة أو الحرف المدغم ازدادت طـــولا وامتدادا ، نحو : يشاء ويسوء ويجىء ، كما يدل على ذلك أيضا أنه متى أشبعت واحدة منها حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه ، وذلك نحو فتحة عين " عَمَر " ، فتحول إلى ألف ، فتصبح " عامر " فلو لم تكن هذه الحركات أبعاضا لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ، ولا كانت تابعة لها (٢) .

ويـــزيد ذلـــك وضـــوحا أن جميع حروف المعجم غير هذه الثلاثة ، للمتكـــلم أن يـــأتى بكل حرف منها بعد أى الحركات ، ولا يجد استكراها مع ذلك ، سواكن كانت الحروف أو متحركات ، نحو : سَلْم وسِلْم وسُلْمى ، فأما اســـتكراهم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازما ، للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقـــل مـــنه ، ولو أراد المتكلم أن يجىء بكسرة أو ضمة قبل ألف لم يستطع ، وكذلـــك لـــو تكلف الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة ، أو الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشَّم فيه مشقة وكلفة ، لا يجدها مع الحروف الصحاح (٣) .

وعـــلى هذا يكون إعراب الأسماء الستة بالحركات الطويلة التى هى الألف والواو والياء .

---

١ – انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٧

٢ – انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٨

٣ – انظر : سر صناعة الإعراب ١/ ١٨– ١٩

***

وأخيرا نذكر لأبى البركات بن الأنبارى جهده فى سبيل عرض تلك المسائل الخلافية عرضا شيقا ، مع ذكر حجج كل فريق بالتفصيل ، مما جعل الكتاب حافلا بآراء واتجاهات كثيرة ، ولقد حاول أن يكون منصفا ، غير أن هذه الاستدلالات كما سبق ليست بالضرورة مقبولة أو مرفوضة ، وخاصة أن بعضها يقترب من الاحتمالات والفروض ، وهذه سمة عصره ، وسيظل يذكر له تاريخ الخلاف النحوى أنه صاحب محاولة فريدة من نوعها .

***

# الخلافات عنده فى غير الإنصاف

لم يكن الإنصاف مشتملا على كل مسائل الخلاف النحوية بين البصريين والكوفيين ، ولم يسجل تلك المعارك مكتملة ، ولكنه قص على أسماعنا ما اشتهر منها ، كما أعلن صاحبه عن ذلك فى مقدمة كتابه إذا يقو ل: " ... سألونى أن ألخص لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّى البصرة والكوفـة " ([1]) وقـد أورد جمعا من الخلافات النحوية فى غير كتابه هذا ، نحو أسـرار العربـية ، والإغـراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة والبيان فى غريب إعـراب القـرآن ، وكان يشير أحيانا إلى هذه المسائل الخلافية فى كتابه هذا ، وكـان بوسعه أن يضع هذه المسائل فى جملة مسائل الإنصاف ، ولكنه كان يبغى الإيجـاز والاختصار فى مؤلفه هذا ، ومما يذكر من هذه الخلافات التى لم يثبتها فى الإنصاف :

**<u>خلافات نحوية فى إعراب بعض الكلمات :</u>**

مـن القضـايا الجديـرة بالذكر عند أبى البركات بن الأنبارى ذكره لـلخلاف حـول إعـراب بعض الكلمات والعامل فيها ، نحو ما ورد كثيرا فى "كتابه البيان فى غريب إعراب القرآن "([2]) مثال ذلك العامل فى الظرف " يوم " فى قولـه تعالى : ( قال الله هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم ) ([3]) ، فقد قرئ "يـوم" بالرفع والنصب ، فالنصب على الظرف ، وتقديره : قال الله هذا القول

---

[1] – انظر : الإنصاف ٣

[2] – انظر على سبيل المثال أرقام الصفحات : ١/ ٩٨ ؛ ٩٧ ؛ ١٠١ ؛ ١٠٣ ؛ ١٠٧ ؛ ١٢٣ ؛ ١٢٤ ؛ ١٩٧ ؛ ٢١١ ؛ ٢١٥ ؛ ٢١٧ ؛ ٢٣٧ ؛ ٢٤٨ ؛ ٢٥٧ ؛ ٣١١ ؛ ٣١٥ ؛ ٣٤٤ ؛ ٣٥٠ ؛ ٣٦٢ ؛ ٢/ ٣٥ ؛ ١٣٠ ؛ ٢٤١

[3] – سورة المائدة ٥/ ١١٩

فى يــوم ينفع ، ويرى أن العامل فيه " قال " ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف مقدر ، ، وتقديره : " هذا واقع يوم ينفع " فحذف " واقع " ، ويجوز على قول الفراء أن يكون مبنيا على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل ، فعلى هذا يجوز أن يكون فى موضـــع رفـــع ، وأن يكـــون فى موضع نصب ، ويعلق على قول الفراء بأنه ضعيــف ؛ لأن الظـــرف إنما يبنى إذا أضـــيف إلى مبنى ، كالفعـــل الماضى أو " إذ " ( [1] ).

ويتناول أبو البركات بالذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى إعراب قوله تعالى : ( ها أنتم أولاء تحبونهم ) ( [2] ) فالطرف الأول يرى أن " أنتم" مبتدأ ، وخبره " أولاء " ، و" تحبونهم " فى موضع نصب على الحال من اسم الإشارة ، والطرف الثانى يرى أن " أنتم " مبتدأ ، و" أولاء " بمعنى " الذين " ، و"تحبونهم " صلة ، والصلة والموصول خبر " أنتم " ( [3] ) .

**<u>خلافات نحوية فى وزن بعض الكلمات :</u>**

عرض أبو البركات بن الأنبارى للخلاف القائم بين البصرة والكوفة فى وزن بعض الكلمات ، ومن هذا كلمة " التوراة " التى فيها وجهان ( [4] ) ؛ الأول مذهـــب البصـــريين ، أن تكـــون " فَوْعَلة " من "ورَى الزَّنْد يرى " ، وأصله "وَوْرَيَـــة"، فأبدلت الواو الأولى تاء ، وقلبت الياء ألفا ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها .

---

[1] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٣١١

[2] – سورة آل عمران ٣/ ١١٩

[3] – انظر البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢١١

[4] – انظر البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ١٩٠

والثانى : مذهب الكوفيين ، أن تكون " تفْعلة " ، من " وَرىَ الزَّنْدُ " ، فالتاء زائدة غير منقلبة، كالتاء فى " توصية " ، فأبدلت من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفا ، كما قالوا فى " جارية " : جاراة ، وفى " ناصية " ناصاة .

ويرى أبو البركات أن " الوجه الأول أوجه الوجهين لوجهين : أحدهما: لأن فَوْعَلة أكثر من تفعلة ، فحمله على الأكثر أولى من الأقل ، والثانى : أن زيادة الواو ثانية فى الأسماء أكثر من زيادة التاء أولا ، فكان حمله على الأكثر أولى " ([1]) .

**الخلاف النحوى فى زيادة الواو :**

من مسائل الخلاف النحوى فى زيادة الواو عندهم وعدم زيادها ، وقد ذكر ذلك أبو البركات بن الأنبارى فى أثناء إعرابه لقوله تعالى : ( ومصدّقا لما بين يدىّ من التوراة ) ([2]) فالكوفة ترى زيادة الواو ، غير أن البصرة تأباه ([3]).

**الخلاف النحوى فى حذف الاسم الموصول :**

فى إعراب أبى البركات لقوله تعالى : ( ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم ) ([4]) يذكر الخلاف بين المدرستين فى جواز حذف الاسم الموصول، فذهب الكوفيون إلى أن تقدير الآية السابقة : ومن الذين قالوا إنا نصارى مَن أخذنا ميثاقهم ، فالهاء والميم فى " ميثاقهم "تعود على "مَن " المحذوفة، وهى مقدرة قبل المضمر ، وهم يجوزون حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة ، والبصريون يرفضون ذلك ([5]) .

---

[1] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ١٩٠

[2] – سورة آل عمران ٣/ ٥٠

[3] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٠٥

[4] – سورة المائدة ٥/ ١٤

[5] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٨٧ وانظر كذلك : ٢/٤٣٧-٤٣٨

**الخلاف فى "إن" و"اللام" :**

وذلـــك فى قولــه تعــالى : ( وإنْ كانتْ لكبــيرة إلا على الذين هــدى الله ) ([1]) ، فالبصريون يرون أن " إن " مخففة من الثقيلة ، واللام فى " لكــبيرة " لام التوكــيد ، التى تأتى بعد " إنْ " المخففة من الثقيلة ؛ ليفرق بينها وبــين " إن " التى بمعنى " ما " فى نحو قوله تعالى : ( إن هم إلا كالأنعام ) ([2])، وذهب الكوفيون إلى أن " إنْ " بمعنى " ما " واللام بمعنى " إلا " ([3]) .

**الخلاف فى الوقف على " يا أبت " :**

اخــتلف مذهــب سيبويه عن الفراء فى الوقف على " يا أبت " فى قوله تعــالى : ( يا أبــتِ إنى رأيتُ ) ([4]) ، فــيُوقَفُ عليها بالهاء عند سيبويه ؛ لأنه ليس ثَمَّ ياء مقدرة ، وذهب الفراء إلى أن الياء فى النية ، والوقف عليها بالتاء ، وعليه أكثر القراء اتباعا للمصحف ([5]) .

**الخلاف فى بناء صيغة افتعل من الأكل :**

ومــن الخلاف النحوى ما ذكره أبو البركات بن الأنبارى فى جواز بناء صــيغة افــتعل من الأكل ، فالبصريون لا يجوزون هذا ، فلا يقولون افتعل من الأكل اتَّكل ، على تقدير قلب الهمزة ياء ، وقلب الياء تاء ، والكوفة تجيزه ([6]).

**الخلاف فى جواز التركيب "إن زيدا إنه منطلق" :**

وذكر أيضا أن البصريين يجيزون " إن زيدًا إنه منطلق " ، كما يجوز أن يقال : " إن زيدًا هو منطلق " ، وأباه الفراء ([1]) .

---

[1] – سورة البقرة ٢/ ١٤٣

[2] – سورة الفرقان ٢٥ / ٤٤

[3] – انظر : البيان فى غريب إرعاب القرآن ١/ ١٢٦

[4] – سورة يوسف ١٢/ ٤

[5] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٢ – ٣٣

[6] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢ ١١٥

**الخلاف فى " مع " بين كونها اسما أو حرفا :**

فى إعراب قوله تعالى : ( وأسلمنا مع سليمانَ ) ([2]) فقد ذكر وجهين فى " مع " هما : الأول : أن تكون ظرفا .

الثانى : أن تكون حرفا ، وبنيت على الفتح ؛ لأنها قد تكون ظرفا فى بعض أحواله ، فقوى بالتمكين فى بعض الأحوال ،فبنى على الحركة ، وكانت فتحة ؛ لأنها أخف الحركات ، كما يرى ، فإن سكنت العين ، فهو حرف لا غير ، وهو قول أبى على الفارسى ([3]) .

**حذف نون " يكون " :**

فى أثناء إعرابه لقوله تعالى : ( وإن يكُ كاذبًا )([4]) يذكر العلة التى من أجلها حذفت نون "يك" فذكر لحذفها وجهين :

الأول : لكثرة الاستعمال ، وعليه أكثر النحويين .

الثانى : تشبيها لها بنون الإعراب فى " يضربون " وهو قول المبرد ، ويعلق أبو البركات بن الأنبارى بقوله:"والوجه الأول أوجه الوجهين " ([5]) .

**التاء فى " لات " :**

من مسائل الخلاف التى جاء ذكرها فى البيان التاء فى " لات " ، فقد ذكر ذلك الخلاف فى إعرابه لقوله تعالى : ( ولات حين مناص ) ([6]) ، فالتاء لتأنيث الكلمة ، وهى عند البصريين بمنزلة التاء فى الفعل ، نحو " ضربتْ وذهبتْ" ، والوقف عليها بالتاء ، وعليه خط المصحف ، وهى عند الكوفيين

---

[1] انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ١٧١

[2] – سورة النمل ٢٧/ ٤٤

[3] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٢٣

[4] – سورة غافر ٤٠/ ٢٨

[5] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٣٠

[6] – سورة ص ٣٨/ ٣

بمنزلة التاء فى الاسم ، نحو : ضاربة وذاهبة ، والوقف عليها عندهم بالهاء ، وروى ذلك عن الكسائى ، والأقيس عند أبى البركات بن الأنبارى مذهب البصريين ؛ لأن الحرف إلى الفعل أقرب إلى الاسم ، وذهب أبو عبيد ([1]) إلى أن التاء تتعلق بـ " حين " والأكثرون على خلافه ([2]) .

* * *

وجدير بالذكر أن هناك مسائل خلافية كثيرة قد ذكرها ابن الأنبارى فى الإنصاف ، كماذكرها فى كتبه الأخرى ، فجاء ذكر الإنصاف فى البيان فى ثلاثين موضعا ، وفى ثمانية مواضع فى أسرار العربية([3]) ، وكان يشير بقوله : "وفى نعم وبئس خلاف طويل ، استوفيناه فى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف"([4]) ويقول كذلك : " وفى العامل فى جواب الشرط مذاهب ذكرناها فى مواضعها مستوفاة فى كتاب أسرار العربية والإنصاف وغيرها " ([5]) .

***

---

[1] – وقد تبعه ابن الطراوة واستضعفه الرضى .   انظر : الدرر ١/٩٨ – ٩٩ وراجع : قطر الندى ١٤٧ والمطالع السعيدة ١/ ٢١٢ وأوضح المسالك ١/ ٢٨٧ وشرح الأشمونى ١/ ٢١٤

[2] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢/ ٣١٢

[3] – انظر : مقدمة البيان ١/ ١٣  وانظر بعض مواضع ذكر الإنصاف فى البيان : ١/٢٦ ؛٧٥ ؛ ٦٨ ؛ ٨٥ ؛ ٩٥ ؛ ١١٦ ؛ ١٤٥ ؛١٤١؛١٤٩ ؛ ١٥٥ ؛ ١٦٧ ؛ ١٧٨ ؛ ٢٢٧ ؛ ٢٦٣ ؛ ٣٠٧ ؛ ٣٥٠ ؛ ٣٥٢ ؛ ٢/٤١ ؛ ٤٦ ؛ ٦٧ ؛ ٨٩ ؛ ١١٧ ؛ ٢٤٧ ؛ ٢٨٠ ؛ ٢٨١

[4] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ١٧٨

[5] – انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١/ ٢٦١

# الفصل الثانى

## الجدل النحوى

الجدل هو ذلك الفن الذى وظَّفه أبو البركات بن الأنبارى توظيفا حسنا فى علم النحو ، فلم يكن أحد قد سبقه إليه ، يعرض آدابه وأصوله ، وتتبع هذه القضية عنده من إحساس بأن هناك خلافا كان قائما منذ نشأة النحو العربى ، دون أن يرتكز على أساس سليم ، أو ببيان قويم من الجدل الحق ، فيستدل نحوى بأدلة لم يكن له أن يستدل بها ، ويرفض آخر نصا عربيا ، كان الواجب يفرض قبوله، فيجىء أبو البركات بن الأنبارى ليكشف عن فن نحوىّ هو فن الجدل ، وتمَّثل فى كتابه " الإغراب فى جدل الإعراب " ، يبين فيه الصفات التى ينبغى أن يتصف بها من يقع تحت طائلة الجدل ، والإغراب هذا يأتى فى مرحلة تالية للإنصاف ، فإنه يقول مخبرا عن ذلك :"فإن جماعة من الأصحاب اقتضونى بعد تلخيص كتاب " الإنصاف فى مسائل الخلاف "تلخيص كتاب فى جدل الإعراب ([1]) ، غير أن هذا الملخص ليس جديدا عنده ، بل كان يعيش معه فى كل مؤلفاته ، بل تستطيع القول إنه سمة من سمات أسلوبه الذى تحقق بصورة واضحة فى كتابه الإنصاف ، فقد بلغ الغاية فى تطبيق قواعد وأصول فن الجدل فى كل سطر من سطوره ، فقد حوى فى كل مسألة من مسائله جدلا حادا بين المدرستين ، ويبدو الإغراب كأنه شرح لأسلوبه فى الإنصاف ، بعد تفريغ مسائل وحجج الفريقين ؛ ليبقى فى النهاية الهيكل الذى يقوم عليه الإنصاف ، ولو أنه طُعِّم جدل الإعراب أو الإغراب بأمثلة لما يقوله من قواعد فن الجدل ، لكان الإنصاف أو صورة قريبة منه ، حتى إنه يبدو لنا فى مقدمة الإغراب أنه يقصد الجدل القائم بين المدرسة الكوفية والبصرية ، فيوضح الغاية منه قائلا :

---

[1] – انظر : الإغراب ٣٥

" ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب ، ويتأدبوا به عـــند المحاورة والمذاكرة من المناكرة والمضاجرة فى الخطاب " ([1]) ، وليس هناك عجـــب أو غـــرابة حينـــئذ أن يتكرر كثيرا ذكره لمدرستى البصرة والكوفة ، والاستشـــهاد بمذهب كل فريق ما يناسب موضوعه ، نحو قوله فى معرض حديثه عن صفات السؤال :" وألا يسأل إلا عما يلائم مذهبه ، فإن سأل عما لا يلائم مذهـــبه ، لم يسمع منه ، مثل أن يسأل الكوفى عن الابتداء : لم كان عمله الرفع دون غـــيره "([2]) ، وقوله فى الفصل السابع فى الاستدلال على الاعتراض على المـــتن بـــــ " أن تختلف الرواية ، مثل أن يقول الكوفى : الدليل على جواز مد المقصور فى ضرورة الشعر ، قول الشاعر :

سَيُغْنِينِى الَّذِى أغناكَ عَنِّى فَلا فَقْرٌ يَدومُ ولا غِنَاءُ([3])

فمـــد ( غـــنى ) وهـــو مقصور ؛ فدل على جوازه ، فيقول البصرى : الرواية غَناء، بفتح الغين ممدود " ([4]) ، فالإغراب كان نتيجة للخلاف النحوى ، على ما نرى فى موضوعات أبوابه .

وشأن الإغراب فى المنهج شأن كتب أبى البركات الأخرى ، فقد راعى فـــيه الاختصـــار والعمـــق الفكرى ، والبعد عن الإطناب ، فهو :" معرى عن الإســـهاب، مجـــرد عن الإطناب ؛ ليكون أول ما صُنِّفَ لهذه الصناعة فى قوانين الجـــدل والآداب " ([5]) ، ومـــع أن الكتاب مختصر ، إلا أنه كثير الفائدة ، جم

---

[1] – انظر : الإغراب ٣٥-٣٦

[2] – انظر : الإغراب ٣٨

[3] – من الوافر ، وهو غير منسوب فى العينى ٤/ ٥١٣ والتذكرة ٥٠٩

[4] – انظر : الإغراب ٤٧

[5] – انظر : الإغراب ٣٥

المنفعة ، أما عن فصوله ، فكما ذكر صاحبه فى :" اثنى عشر فصلا على غاية الاختصار تقريبا للطلاب " ([١]) ، وهى :

الفصل الأول : فى السؤال .

الفصل الثانى : فى وصف السائل .

الفصل الثالث : فى المسئول به .

الفصل الرابع : فى وصف المسئول منه .

الفصل الخامس : فى وصف المسئول عنه .

الفصل السادس : فى الجواب .

الفصل السابع : فى الاستدلال .

الفصل الثامن : فى الاعتراض على الاستدلال بالنقل .

الفصل التاسع : فى الاعتراض على الاستدلال بالقياس .

الفصل العاشر : فى الاستدلال على استصحاب الحال .

الفصل الحادى عشر : فى ترتيب الأسئلة .

الفصل الثانى عشر : فى ترجيح الأدلة .

ويعرف السؤال بقوله :"اعلم أن السؤال هو طلب الجواب بأداته فى الكلام "([٢]) وأقسامه أربعة أصول : سائل ، ومسئول به ، ومسئول منه ، ومسئول عنه ([٣]) .

**ويشترط فى السائل :**

١- أن يقصد قصد المستفهم المتعلم .

---

[١] - انظر : الإغراب ٣٦

[٢] - انظر : الإغراب ٣٦

[٣] - انظر : الإغراب ٣٧

٢- أن يسأل عما يثبت فيه الاستفهام ؛ ليصح عنه الاستفهام ، نحو أن يسأل عن حد النحو وأقسام الكلام .

٣- ألاّ يسأل إلا عما يلائم مذهبه ، نحو سؤال الكوفى عن الابتداء : لم كان عملــه الرفع دون غيره ؟ فهذا تسليم منه أن الابتداء عامل ، وهو لا يقول إنه عامل .

٤- ألاّ ينــتقل من سؤال إلى سؤال ، فإن انتقل عُدَّ منقطعا ، كالمسئول عند الانتقال من استدلال إلى استدلال ([1]) .

**ويضع أبو البركات بن الأنبارى شروطا للمسئول به أهمها :**

١- أن يكون ببعض ألفاظ الاستفهام .

٢- أن يكــون السؤال مفهوما غير مبهم ، نحو السؤال عن الاسم ؛ لأنه لا يعلم أنه يسأل عن اشتقاقه أو عن حده أو عن علاماته .

**واشترط فى المسئول منه :**

١-أن يكون أهلا لما يسأل عنه .

٢- أن يــأخذ فى ذكــر الجواب بعد تعيين السؤال ، فإن سكت بعد تعيين السؤال كان قبيحا .

واشترط فى المسئول عنه ([2]) أن يكون مما يمكن إدراكه ، كأن يسأل عن أنواع الحركات والمرفوعات والمجزومات والمنصوبات والمجزومات ، فإن كان مما لا يمكن إدراكه ، مثل أن يسأل عن أعداد جميع الألفاظ ، والكلمات الدالة على جميع المسميات ، كان فاسدا .

---

[1] - انظر : الإغراب ٣٧- ٣٩

[2] - انظر : الإغراب ٤٣

وإذا كـــان قد وضع أسسا للسؤال ، وما ينبغى أن يحيط بعلمه السائل والمسـئول ، فإنـه وضـع كذلك أسسا للجواب ، فعقد له الفصل السادس ، ويعرفه بقـوله : " اعلــم أن الجواب هـــو المطابق للسؤال من غير زيادة ولا نقصـــان " ([1]) ، ويقدم فى الفصل السابع أدلة المجيب على أنه من ملازمات الجـدل ، وهو الاستدلال ، فهو طلب الدليل ، وهو عبارة عن معلوم ، يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعْلَم فى مستقر العادة اضطرارا ([2]) .

وتنقسم **أدلة الإعراب** عنده على ثلاثة أقسام :

الأول : النقل .

الثانى : القياس .

الثالث : استصحاب الحال([3]) .

ثم يقـدم فى الفصــل العاشــر من الكتاب الاعتراض على الاستدلال باستصــحاب الحال ، بأن يذكر دليلا يدل على زوال استصحاب الحال ، ومثّل لذلـك باستدلال الكوفى على زواله إذا تمسك البصرى به فى بناء فعل الأمر ، فيـبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، والمضارع أشبه بالاسم ، وزال عنه استصحاب حال البناء ، وصار معربا بالشبه ، فكذلك الأمر ، والجواب أن

---

[1] – انظر : الإغراب ٤٤

[2] – انظر : الإغراب ٤٥

[3] – استصحاب الحال هو : إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه فى الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك فى فعل الأمر : إنما كان مبنيًّا ؛ لأن الأصل فى الأفعال البناء ، وأن ما يعرب منها لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على وجود الشبه ، فكان باقيا على الأصل فى البناء . انظر : الإغراب ٤٦

يـــبين أن مـــا توهم دليلا لم يوجد ، فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا ([1]).

ويـــبقى فى الإغراب فصلان ، فى ترتيب الأسئلة ، وفى ترجيح الأدلة ، مـــن حيـــث النقل والقياس؛ للوصول إلى الرأى الأقوى والحجة التى تصل إلى إثبات الصواب .

وهذه الأدلة الثلاثة من أدلته فى الإنصاف ، فكثيرا ما كان يذكر النقل والقياس فى حجج البصرة والكوفة ، أما استصحاب الحال فقد جاء ذكره ، وإن كـــان أقـــل مـــن سابقيه ، نحو مسألة كم بين التركيب والإفراد ، فقد ذهب البصـــريون إلى أنهـــا مفردة ؛ لأن الأصل هو الإفراد ، والتركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة ([2]).

***

[1] – انظر : الإغراب ٦٣-٦٤

[2] – انظر : الإنصاف ٢٥٧-٢٥٨

# الفصل الثالث

## أصول النحو

أصـول الـنحو أدلته التى تفرَّعت منها فروعه وفصوله ، فكما وَضَع الإمـام الشـافعى ([1]) أصول الفقه فى إملائه العظيم " الرسالة " التى يظهر فيها عـلم أصول الفقه ، وهو ينشأ من داخل البيئة الإسلامية نشأة تلقائية ، وظهور مصطلحات العلم وموضوعاته ومشاكله دون أدنى أثر خارجى ، وارتباط العلم باللغـة العربية ورفض المنطق اليونانى ([2]) ، فإنه ينشأ علم أصول النحو على يد أبى الـبركات بن الأنبارى نشأة طبيعية للفكر اللغوى العربى ، الذى وصل إلى درجـة من النضج والحكمة ، تؤهله لكى يستنبط الأحكام النحوية من نصوص اللغة ، ويقيس عليها وفق نظام العلم ، وتلك العلاقة العلمية بين الإمام الشافعى (ت ٢٠٤ هـ ) وابن الأنبارى ( ت ٥٧٧هـ ) واضحة المعالم ، فابن الأنبارى – كمـا سـبق – تتلمذ للشيخ الرزاز أستاذ الفقه الشافعى بالمدرسة النظامية ، ولازمـه حـتى " برع وحصل طرفا صالحا من الخلاف " ([3]) وحينما تخرَّج فى المدرسة النظامية صار معيدا بها([4])؛ لفقه الشافعى على ما يظهر ([5]) ، فأخذ أبو الـبركات يناظر بين علم الفقه والعربية ، فيأخذ أقسام أصول الفقه ، ويطبقها على علم العربية ، ويضع أقسام أدلته بلغة سهلة وفكر قريب إلى الأذهان، حتى يصل إلى مستمعيه ومريديه ؛ وليصل إلى الفائدة التى يرجوها من وراء وضع هذا

---

[1] – الإمام الشافعى ، هو أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى ، ولد بغزة بفلسطين ، وهو المشهور ، وتوفى سنة ( ٢٠٤ هـ ) . انظر : الأئمة الأربعة ١٢٠

[2] – انظر : دراسات فى الفلسفة الإسلامية ، للدكتور حسن حنفى ٦٦

[3] – انظر : البغية ٢/ ٨٦

[4] – انظر : البغية ٢/ ٨٦

[5] – انظر : مقدمة الإغراب ٧

العـــلم ، وهـــى :"التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاعِ على الدليل " ([١]) .

وتنقسم الأدلة عنده على ثلاثة أقسام ([٢]) : النقل والقياس واستصحاب الحـــال ، أمـــا الأول ، وهـــو النقل فهو الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ([٣]) ، ويقسمه على قسمين ([٤]) : تواتر وآحاد ، فالتواتر يشمل لغة القرآن ، وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وشـــرطه ([٥]) أن يـــبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكـــذب ، أما نقل الآحاد ، فهو ما تفرَّد بنقله بعض أهل اللغة ، ولم يوجد فيه شـــرط التواتر ، وشرطه ([٦]) أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان أو امرأة حرًّا كان أو عبدًا ، وطبيعى أن يربط بين نقل الحديث ونقل اللغة ، مما يدل على أنه أخـــذ قـــوام علمه من أصول الفقه والحديث الشريف؛ لذا يقول فى شرط نقل اللغـــة : " اشـــترط فى نقلها ما ما اشترط فى نقله ، وإن لم تكن فى الفضيلة من شكله ، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله " ([٧]) .

ويعـــوّل أبو البركات بن الأنبارى على قواعد أصول الفقه والحديث فى حديثه عن نقل الأهواء ، فيذكر أن نقل الأهواء مقبول فى اللغة وغيرها ، إلا أن

---

[١] – انظر : لمع الأدلة ٨٠

[٢] – انظر : لمع الأدلة ٨٠

[٣] – انظر : لمع الأدلة ٨٠

[٤] – انظر : لمع الأدلة ٨٣

[٥] – انظر : لمع الأدلة ٨٤

[٦] – انظر : لمع الأدلة ٨٥

[٧] – انظر : لمع الأدلة ٨٥

يكـــو ن ممـــن يتدين بالكذب كالخطابية ([1]) من الرافضة ([2]) ، ويستدل بإجماع الأمـــة على قبول صحيح البخارى ومسلم ، وقد رَوَيا فيهما عن قتادة ، وكان قَدَرِيًّـــا ، وعـــن عمران بن خطان ، وكان خارجيًّا ، وعن عبد الرزاق ، وكان رافضيًّا، وفى العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع .

وينقسم القياس اللغوى عنده على أربعة أقسام : أصل ، وفرع ، وعلة، وحكـــم ، ويمثل على رفع ما لم يُسمّ فاعلُه ، ، فهو اسم أُسنِد الفعل إليه مقدّمًا علـــيه ، فوجـــب أن يكـــون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفـــرع هو ما لم يسم فاعله ، والعلة الجامعة هى الإسناد ، والحكم هو الرفع ، والأصـــل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل ، وإنما أجرى على الفرع الـــذى هـــو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد ، وعلى هذا النحو تركيـــب كـــل قياس من أقيسة النحو ([3]) ، وأركان القياس اللغوى نفسها هى أركان القياس الفقهى .

وأبـــو الـــبركات بن الأنبارى من أنصار القياس ، ويرى أن إنكاره فى النحو لا يتحقق ؛لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل فى حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ([4]) .

---

[1] – الخطابية أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى ، الذى زعم أن أئمة الشيعة أنبياء ، وبالغ حتى زعمهم آلهة . انظر : الملل والنحل للشهرستانى ٣٨٠ وانظر : هامش لمع الأدلة ٨٧

[2] – انظر : لمع الأدلة ٨٧

[3] – انظر : لمع الأدلة ٩٣

[4] – انظر : لمع الأدلة ٩٥

ومن المعروف فى تاريخ أصول الفقه أن هناك من دعا إلى هدم القياس ، وهو ابن حزم الأندلسى (ت ٤٥٦ هـــ ) فى كتابه " ملخص إبطال القياس والرأى والاستحسان والتقليد " يبطل فيه الأصل الرابع من أصول الشرع ، " النبذ فى أصول الفقه الظاهرى " يلخص فيه " الأحكام "

ويقسم القياس على ثلاثة أقسام[١] :الأول : قياس العلة ، وهو معمول به بالإجماع ، وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل ، والثانى : قياس الشبه ، وهو معمول به عند أكثر العلماء ، وهو حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل [٢] نحو أن يدل على إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه ، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان معربا كالاسم [٣] ، والثالث قياس الطرد ، وهو معمول به عند كثير من العلماء ، وهو الذى يوجد معه الحكم ، وتفقد المناسبة فى العلة [٤] .

ويعرض لتعارض النقلين ، فيرى الأخذ بأرجحهما من حيث الإسناد والمتن ، أما الإسناد فأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم وأحفظ ، ومثّل لذلك باستدلال الكوفيين على النصب بـ " كما" إذا كانت بمعنى " كيما " بقول الشاعر :

اسْمَعْ حديثا كما يومًا تحدِّثَه          عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا [٥]

فيرى أن الرواية " كما يومًا تحدثُه " بالرفع ، ولم يرو أحد النصب غير المفضل بن سلمة ، ومن رواه بالرفع أعلم منه وأحفظ وأكثر .

---

ويهدف إلى هدم القياس ، وأبو البركات يقترب من عصر ابن حزم ، فكأنه يجيبه فى كتابه هذا.
انظر : دراسات فى الفلسفة الإسلامية ، للدكتور حسن حنفى ٦٧

[١] – انظر : لمع الأدلة ١٠٥

[٢] – انظر : لمع الأدلة ١٠٧

[٣] – انظر : لمع الأدلة ١٠٧–١٠٨ والإنصاف ٤٣٤

[٤] – انظر : لمع الأدلة ١١٠

[٥] – لعدى بن زيد فى الديوان ١٥٨ والإنصاف ٤٧١

والترجيح فى المتن بأن يوافق أحدهما القياس، نحو استدلال الكوفيين على إعمال " أنْ " مع الحذف من غير بدل فى قول طرفة :

ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأن أشهدَ اللّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدى([1])

فيرى أن الرواية " أحضرُ " بالرفع ، وهى على وفق القياس .

وجديـــر بالذكر أن أشير إلى مسألة مهمة فى الأدلة عنده ، وهى تعارض القـــياس بالقياس ، فيرى الأخذ بأرجحهما ، بموافقة أحدهما لدليل آخر من جهة النقل أو طريق قياس .

***

[1] – من الطويل ، فى الكتاب ٣/ ٩٩ والمقتضب ٢/ ٨٥ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥ والإنصاف ٤٤٨

# الفصل الرابع

# جهوده في إعراب القرآن

١- مناقشته للوجوه الإعرابية .

٢- الجملة القرآنية .

٣- الوقف والوصل وأثره فى الدلالة الإعراب.

٤- الخلاف الفقهي لاختلاف القراءات والإعراب .

٥- الخلافات النحوية فى البيان .

٦- مناقشة القراءات القرآنية .

٧- مناقشته لأصل الاشتقاق .

٨- موقفه من القراءات الشاذة .

**١- مناقشته للوجوه الإعرابية :**

تـــرجع أهمـــية " البيان في غريب إعراب القرآن" إلى أنه آخر كتب أبي الـــبركات بن الأنبارى المطولة تأليفا([1])، وقد وضع فيه خلاصة فكره النحوي، كما كثرت فيه الإحالة إلى كتبه الأخرى كالأسرار والإنصاف على ما سيوضح هـــذا البحث، وهو كتاب خالص في إعراب القرآن ، وكان منهجه انتقاء بعض الكـــلمات التي فيها وجوه إعرابية في الغالب، ثم يقوم بتحليل وجهها النحوي ؛ لـــذا يقـــول في خطـــبة الكتاب :"فقد لخصت في هذا المختصر غريب إعراب القـــرآن، عـــلى غاية من البيان ؛توخيا للتفهم"([2])، ولا يطيل الحديث في تحليل الكلمة ومناقشتها في إطار البلاغة والتفسير ، بل كان عازفا عن هذا وذاك ، إلا في القليل من أمره ، حينما يضطر إليه، ويكون من تمام أدلته العقلية والنقلية .

ومن الظواهر الواضحة في هذا الكتاب اهتمامه الكبير بالوجوه الإعرابية على اختلاف القراءات ، فيضعنا إزاء جملة لا بأس بها من الأعاريب واحتمالات الصيغة الاشتقاقية ، ويقف معللا لها ، ملخصا ، بحيث لا يبعث إلى القارئ الملل، عـــلى نحو ما نجد في إعرابه لقوله تعالى : ( فلا رفثَ ولا فُسوقَ ولا جدالَ فى الحـــجِّ) ([3]) فـــيعرض لاخـــتلافات القراءات ، فمنهم من قرأها كلها بالفتح ، ومنهم من قرأ : ( لا رفثٌ ولا فسوق)بالرفع ، وقرأ : ( لا جدالَ ) بالفتح ، فأمـــا مـــن قرأها بالفتح ، فجعل النكرة مبنية مع " لا " ، و"لا" مع النكرة فيها كـــلها فى موضع مبتدأ ، و(في الحج) الخبر عنها كلها ، ومن قرأ ( لا رفثٌ ولا فســـوقٌ ) بالـــرفع ، و(لا جـــدالَ) بالفتح ، لم يبن النكرة مع ( لا رفثٌ ولا

---

[1] – انظر : مقدمة البيان ١/ ١٩

[2] – انظر: البيان ١/ ٢٩

[3] – سورة البقرة ٢/ ١٨٠

فسوقٌ) لإمكان العطف ، ورفعها بالابتداء ، والخبر مقدر ، وبنى ( لا جدال ) على الفتح؛ لأنه أراد أن يفرق بين الرفث والفسوق والجدال؛ لأن المراد بقولــه ( لا رفث ولا فسوق ) : لا ترفثوا ولا تفسقوا ، والمراد بقوله ( ولا جدال فى الحــج): لا شــك فى وقت الحج ، وعلى هذا يكون قوله ( فى الحج) خبرا عن قولــه ( لا جــدال ) فقط ، دون ما قبله ؛ لاختلافهما ؛ إذ لا يجوز الجمع بين خبرين فى خبر واحد[١].

وفى أحــيان أخرى يرجح بين الأوجه الإعرابية ، فيضعف بعضها ، نحو إعــرابه لقولــه تعالى : (كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدَكم الموتُ إن ترك خيرا الوصيةَ)[٢] فأعرب " الوصية "من وجهين :

الأول : أن يكون مرفوعا بــ"كُتِبَ" ؛ لأنه مفعول ما لم يُسَمّ فاعله .

الــثانى : أن يكون مرفوعا بالابتداء على إضمار الفاء ، والتقدير : إذا حضر أحدكــم الموت إن ترك خيرا ، فالوصية للوالدين ، والفاء جواب الشرط ، وقد حذفــت ، ويــرى [٣] أن الوجه الثانى ضــعيف ؛ لأن حــذف الفاء موضعه الشعر [٤] ، كقول الشاعر :

من يفعل الحسناتِ اللهُ يَشكُرُها        والشرُّ بالشرِّ عند اللهِ مِثْلانِ[٥]

أى : فالله يشكرها ، وأما فى اختيار الكلام فهو قبيح جدًّا[١] .

---

[١] – انظر : البيان ١/ ١٤٧

[٢] – سورة البقرة ٢/ ١٨٠

[٣] – انظر : البيان ١/ ١٤١

[٤] – انظر في بيان ذلك : شرح التسهيل ٤/ ٧٦ والمفصل ٣٢١ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٩

[٥] – من البسيط ، وقد اختلف في نسبته ، فهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في الخزانة٩/ ٤٩ والمقتضب ٢/ ٧٢ ولحسان بن ثابت في أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٤ ؛ ٢/ ٩ ؛ ١٤٤ والكتاب (بولاق) ١/ ٤٣٥

ويصـــرف ذهـــن القارئ عن عدم توهم وجوه إعرابية غير صحيحة ، معلـــلا ذلـــك ، كما هو الحال في إعرابه لقوله تعالى : ( لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) ([2]) ، ففي رفـــع لفـــظ " الرحمن " وجهـــان ، الأول على البدل من " هـــو "، والـــثاني على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هو الرحمن، ثم يذكر بعدإيـــراد هذين الوجهين :"ولا يجوز أن يكون وصفا لقوله( هو ) ؛ لأن ( هو ) اسم مضمر ، والمضمر لا يوصف، ولا يوصف به "([3]) .

وإذا كـــثرت القـــراءات في الكـــلمة الواحـــدة ، تكـــثر الوجـــوه الإعرابية،خاصـــة إذا كـــان المعـــرِبُ يمـــتلك عقلية تمتاز بالقدرة على التحليل والحـــوار، نـــرى ذلـــك في إعرابه لقوله تعالى : ( مالكِ يوم الدين )([4]) ففي "مـــالك" خمس قراءات ([5]) ، وهي : مالك، وملِك، ومَلْك ، ومليك ، وملاك، ويذهب الأنباري ([6]) إلى أن فيها في العربية أحدا وثلاثين وجها ، يقال : مالكِ ، بالجـــر عـــلى البدل ، والرفع على تقدير مبتدأ ، والنصب على المدح ، وعلى النداء ، وعلى الحال ، وعلى البدل على قراءة من قرأ : ( ربَّ العالمين) بالنصب ، فهـــذه ستة أوجه ، وفي ( مَلِك ) مثلها ، وفي ( مليكِ ) مثلها ، وفي ( مَلْك ) مثـــلها ، وفي ( مـــلاك) مثلها ، فهذه خمس قراءات ، في كل قراءة ستة أوجه ،

---

[1] – انظر : البيان ١/ ١٤١

[2] – سورة البقرة ٢/ ١٦٣

[3] – البيان ١/ ١٣١

[4] – سورة الفاتحة ١/ ٤

[5] – البيان ١/ ٣٥ والتبيان ١/ ٥-٦

[6] – البيان ١/ ٣٥- ٣٦

وخمسة في ستة ثلاثون ، والأحد والثلاثون قراءة أبي حَيْوة : ( مَلَكَ يومَ الدين ) على أنه فعل([1]) .

## ٢- الجملة القرآنية:

وجـدت الجملـة القرآنـية عـلى وجه العموم عناية أبي البركات بن الأنـبارى، فإذا به ينتقل من القراءات إلى توضيح التركيب وبيانه ، على نحو ما نجـده فى إعرابه لقوله تعالى : (ولا يُقْبَلُ منها شفاعة )([2]) فيعرض للقراءات فى "يُقْبَل" ، فمن قرأها بالتاء فلأن الشفاعة مؤنثة ، ومن قرأها بالياء ؛ فلأن تأنيثها غـير حقـيقى ؛ ولأنه فصل بين"يقبل" و"شفاعة" ، وإذا وجد الفصل بين الفعل والفـاعل قـوى الـتذكير، ويحتج بما حُكِيَ عن العرب : حضر القاضى اليومَ امرأة([3]) ، وإذا كان ذلك فيما تأنيثه حقيقى ، فلأن يكون فيما تأنيثه غير حقيقى أولى وأحرى ([4]) .

***

## ٣- الوقف والوصل وأثره فى الدلالة والإعراب:

يؤثر الوقف والوصل فى الإعراب والدلالة ، فقد رُوِىَ عن الأخفش([5]) أنه كان يقف وقفة لطيفة على قوله ( كاد ) ثم يبتدئ ويقرأ ( أخفيها ) وذلك فى قوله تعالى: ( إن الساعة آتية أكاد أخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى)([6]) ، ويـرى أبو البركات بن الأنبارى أنه وَقَف ليبين لنا أن اللام من قوله ( لتجزى )

---

[1] – انظر : التبيان ١/ ٦

[2] – سورة البقرة ٢/ ٤٨ وانظر : السبعة في القراءات ١٥٥

[3] – انظر : أسرار العربية ٧٠ والجامي على الكافية٢/ ٣١٥

[4] – البيان ١/ ٨١

[5] – انظر : البيان ٢/ ١٣٩

[6] – سورة طه ٢٠/١٥

تـــتعلق بـــ(أخفيها ) لا بـــ (آتية )([1]) ، على نحو إعرابه لقوله تعالى: ( وهو الله فى الســـموات وفى الأرض )([2]) ، فـــيُروى عن الكسائى ([3]) أنـــه كان يقف عـــلى قوله ( فى السموات) ويبتدئ بقوله ( وفى الأرض يعلم) فكان يجعل ( فى السموات ) من صلة المعبود ، ويجعل ( وفى الأرض ) من صلة (يعلم).

***

### ٤- الخلاف الفقهي لاختلاف القراءات والإعراب:

ومن جملة ما ناقشه الخلاف الفقهي لاختلاف القراءات ، على نحو قوله تعالى : (حتىيَطْهُرْنَ) ([4]) فقد قُرِئ ( يَطَّهَّرْنَ )([5]) ، فعلى هاتين القراءتين يُبنى الخلاف بين الشافعي وأبى حنيفة في جواز وُطْء الحائض ، إذا انقطع دمها لأكثر الحيض قبل الغُسل ، فأجازه أبو حنيفة ، وأباه الشافعى ، ثم يقول محيلا : " وقد بينا ذلك مستوفى في كتابنا المرسوم بالتنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعى وأبى حنيفة رحمة الله عليهما"([6]) .

***

### ٥- الخلافات النحوية فى البيان :

أبو البركات بن الأنبارى من أئمة المتحدثين في الخلافات النحوية ، وهو المـــبدع لهذا العلم ، وهنا يورد قسطا كبيرا منها ، على نحو إعرابه لقوله تعالى :

---

[1] – البيان ٢/ ١٣٩-١٤٠

[2] – سورة الأنعام ٦/ ٣

[3] – انظر : البيان ١/ ٣١٣

[4] – سورة البقرة ٢/ ٢٢٢

[5] – انظر : التبيان ، للعكبري ١/ ٩٤ والبيان ١/ ١٥٤والسبعة في القراءات ١٨٢

[6] – البيان ١/ ١٥٤

(والســــارقُ السارقةُ فاقطعوا أيديهما )([1]) فقد اختلف علماء العربية فى خــبر " الســارق " ، فذهــب سيبويه([2]) إلى أنه مقدر ، وتقديره : وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة ، ثم عطف عليه، كما نقول : فيما أمرتك به فعل الخير فــبادر إليه ، وذهب الأخفش والمبرد والكوفيون([3]) إلى أنه ( واقطعوا أيديهما ) ودخلــت الفــاء فى الخــبر ؛ لأنه لم يُرِد سارقا بعينه ، وإنما أراد كل من سرق فــاقطعوا ، فيــترل السارق مترلة الذى سرق([4]) ، وهو يتضمن معنى الشرط والجزاء ، والمبتدأ إذا تضمن معنى الشرط والجزاء دخلت فى خبره الفاء ([5]) .

ونظــرا لمــا اشتمل عليه إعرابه من خلافات نحوية كثيرة فقد أحالها إلى كــتابه الإنصاف كما سبق،وكانت عبارته في الإحالة : " وقد بينا ذلك مستوفى فى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف"([6]).

***

## ٦- مناقشة القراءات القرآنية :

ومما تميز به إعرابه ذكره للقراءات القرآنية ، دون إشارة إلى أصحابها ، وكــان اهتمامه الكبير بتوجيهها والوصول بها إلى وجــه فى العربية ، نحو قوله تعــالى : (ولــيحكم أهــل الإنجيل بما أنزل الله فيه)([7]) فيذكر القراءات فى

---

[1] – سورة المائدة ٥/ ٣٨

[2] – انظر : البيان ١/ ٢٩٠ والتبيان ١/ ٢١٥

[3] – انظر : البيان ١/ ٢٩٠ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٦

[4] – ويرى العكبري أن الألف واللام في السارق بمترلة الذي ؛ إذ لا يراد به سارق بعينه . التبيان ١/ ٢١٥

[5] – انظر : البيان ١/ ٢٩٠

[6] – البيان ١/ ٨٥

[7] – سورة المائدة ٥/ ٤٧

(ليحكم)([1]) لقراءة من قرأ بكسر اللام وفتح الميم ؛ بأن اللام فى ( ليحكم ) لام " كى " ، والفعل بعدها منصوب بتقدير " أن " ، ولام " كى " هى اللام الجارة، وحرف الجر لا يعمل فى الفعل، وهى تتعلق بـ" قفينا " ، وتقديره : وقفينا على آثـارهم ليحكم أهل الإنجيل ، ويعلل لقراءة من كسر اللام وجزم ، بأنه جعل الـلام لام الأمر ، التى أصلها الكسر ، وجزم بها الفعل ، ويعلل لقراءة من قرأ بسـكون الـلام ، بأنه سكنها تشبيها بما ثانيه مكسور ، نحو " كتْف وكبْد " ، وجزم بها الفعل ؛ لأنها لام الأمر([2]) .

***

## ٧- مناقشته لأصل الاشتقاق :

ينقـب أبو البركات بن الأنبارى بحثا عن أصولٍ اشتقاقية للكلمات فى القـراءات ، فأخذ يفترض ويحتمل، ففى إعرابه لقوله تعالى : ( ويقتلون النبيين بغـير الحـق )([3]) فـ"النبيين" بالهمز وبدونه([4])، فمن قرأ بالهمز ، كما يرى ، جعله من النُّبَاء ([5]) وهو الخبر ؛لأنه يخبر عن الله تعالى ، والدليل عليه أنه قيل فى جمعه: نُبَآء ، بالهمز ، قال الشاعر:

يا خاتَمَ النُّبآءِ إنك مرسَلٌ ... بالحق كلُّ هدى السبيلِ هداكا([6])

---

[1] – البيان ١/ ١/ ٢٩٤ والتبيان ١/ ٢١٧ والسبعة في القراءات ٢٤٤ ومعاني القرآن للفراء١/ ٣١٢

[2] – انظر : التبيان ١/ ٢٩٤

[3] – سورة البقرة ٢/ ٦١

[4] – انظر : التبيان ١/ ٤٠ والبيان ١/ ٨٨ ومتن الشطبية ٥٥ والسبعة في القراءات١٥٧

[5] – والأصل عند العكبري الهمز . انظر : التبيان ١/ ٤٠

[6] – البيت للعباس بن مرداس في الكتاب٢/ ١٢٦ وبلا نسبة في البيان١/ ٨٧

وهـــو كــــــ "شريف وشرفاء وظريف وظرفاء"، ومن قرأه بغير الهمز، فيحـــتمل أن يكون مأخوذا من " النَّبَاوة " التى بمعنى الارتفاع([1]) ؛ لارتفاع أمر الـــنبى عليه السلام وعلوِّ شأنه ، ويحتمل أن يكون من النَّبأ ، وهو الخبز ، فأبدل مـــن همـــزته ياء ، وأدغم الياء فى الياء ، ويستدل ([2]) بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم حينما جاءه رجل، فقال : " يا نَبِئَ الله ، بالهمزة ، فقال عليه الصلاة والســـلام : " إنما أنا نبيُّ الله"،بغير همز؛ لأن الهمز لم يكن من لغتهم([3]) ؛ فلذلك ترك همزه .

***

## ٨- موقفه من القراءات الشاذة :

أمـــا عـــن القراءات الشاذة ، فكان يعدها كغيره من الفصيح الذى لا يقـــاس علـــيه ، وذلك لما عُرِف عنه من ورع وزهد وتقوى ،ومن هنا انطلق فى إعـــرابه لقوله تعالى : ( لا بيعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شفاعة ) ([4]) بعد أن ذكر أمر القراءات ، يقول:"ويجوز فيه فى العربية عدة أوجه ، والقراءة سنة متبعة"([5]).

ويذكر بعض القراءات الخارجة عن القياس مبينا تلك المخالفة ، ملتمسا الطريق نحو توجيه هذه القراءة ، على نحو ما نجد فى إعرابه لقوله تعالى : ( ولكلٍّ

---

[1] – انظر : القاموس المحيط ( نبي ) ٤/ ٣٩٣

[2] – البيان ١/ ٨٨ وانظر : القاموس المحيط(نبأ)١/ ٢٩ وفيه نص القصة هكذا : " وقال الأعرابي يا نبئ الله، بالهمز ، أي الخارج من مكة إلى المدينة ، أنكره عليه ، فقال : لا تنبر باسمي ، فإنما أنا نبي الله ، أي بغير همز".

[3] – انظر : التبيان ١/ ٨٨ وفصول في فقه العربية ٨٣

[4] – سورة البقرة ٢/ ٢٥٤

[5] – البيان ١/ ١٦٨

وجهـــةٌ هـــو موليها )(١) فالوجْهة جاءت خارجة عن القياس ؛ لأن القياس أن يقـــال فيها " جهة " كما يقالِ في " وعد" : عدة ، إلا أهم استعملوها استعمال الأسماء، ويوجه القراءة بقوله : "ويجوز أن تكون الوجهة اسما للمتوجَّه إليه ، فلا يكون شاذًا على خلاف القياس(٢).

وأحيانا يضعف وجه القراءة ؛ لمخالفتها القياس دون توجيه ، مع تحرِّي الدقـــة ، فيراعـــى الأسلوب اللائق واللفظ الطيب والحجة المقنعة ، ففى إعرابه لقوله تعالى : ( وقولوا للناس حسنا )(٣) يقول : " من قرأ ( حُسْنا ) بألف ممالة كان اسما مشتقا من الحسن مؤنثا بألف التأنيث ، وهذه قراءة ضعيفة فى القياس ؛ لأن (فُعْـــلى وأَفْعل ) لا يستعمل إلا مضافا أو معرفا بالألف واللام ، ولم يوجد واحد منهما"(٤).

وللجانب الجدلى فى مناقشة القراءات وتوجيهها دور فى تضعيف بعضها وترجـــيح الأخـــرى ، يتضـــح فى إعـــرابه لقوله تعالى : ( فإنما يقـــول له كن فيكون )(٥) فقرئ(٦) ( يكون ) بالرفع والنصب ، فمن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر، وحسب رؤيته أن النصب ضعيف؛ لأن ( كن ) ليس بأمر فى الحقـــيقة ؛ لأنه لا يخلو قوله ( كن ) ؛ إما أن يكون أمرا لموجود أو معدوم ، فـــإن كـــان موجودا ، فالموجـــود لا يؤمر بـــ" كن " ، وإن كان معدوما ،

---

١ – سورة البقرة ٢/ ١٤٨

٢ – البيان ١/ ١٢٧ – ١٢٨

٣ – سورة البقرة ٢/ ٨٣

٤ – البيان ١/ ١٢٧ – ١٢٨

٥ – سورة البقرة ٢/ ١١٧

٦ – انظر : التبيان ١/ ٦٠ والبيان ١/١١٩والسبعة في القراءات١٦٩

فـالمعدوم لا يخاطـب ، فثبـت أنه ليس بأمـر على الحقيقة ، وإنما معنى ( كن فـيكون ) أى يكوِّنـه فيكون ، فإنه لا فرق بين أن يقول: "إذا قضى أمرا فإنما يكوِّنـه فـيكون " ، وأن يقول : " كن فيكون " ؛ لهذا ذهب إلى تضعيف هذه القراءة ([1]) .

وإجمـاع اللغويين على مخالفة القراءة للقياس أدعى إلى إنكارها من أبي الـبركات بن الأنبارى ، نحو نصب " أولادهم " وجر " شركائهم " ([2]) فى قوله تعالى : ( وكذلك زيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم ) ([3]) فهو بالإجماع ضعيف جدا فى القياس ، وتقديره: زين قتلَ شركائهم أولادَهم ، فقدَّم وأخَّر ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ويذكر قائلا : " مثل هذا لا يكـون فى اختـيار الكـلام بالإجمـاع ، واختلفوا فى ضرورة الشعر، فأجازه الكوفيون، وأباه البصريون ، وهذه القراءة ضعيفة فى القياس بالإجماع"([4]) .

وتـلحـين صـاحب القـراءة كان له مناقشة فى البيان ، فيروى أبو البركات بن الأنبارى عن أبي عثمان المازنى قوله : " لحن أبو الشمال بعد أن كان فصيحا، فإنه قرأ : إنكم لذائقو العذابَ الأليمَ ، بالنصب "([5]) وذلك إشارة إلى قوله تعالى : ( إنكم لذائقو العذابِ الأليمِ)([6]).

---

[1] – انظر : البيان ١/ ١١١٩ – ١٢٠

[2] – انظر البيان ١/ ٣٤٢ والتبيان ١/ ٢٦٢ وهي قراءة ابن عامر . وانظر في تفصيل ذلك : الضرورة الشعرية ، لأبي سعيد السيرافي ١٨١ – ١٨٢

[3] – سورة الأنعام ٦/ ١٣٧

[4] – البيان ١/ ٣٤٢–٣٤٣

[5] – البيان ٢/ ٣٠٤ وفي التبيان ٢/ ٢٠٦ : " وقرئ شاذا بالنصب ، وهو سهو من قارئه " .

[6] – سورة الصافات ٣٧/ ٣٨

ونحو ذلك ما رُوِىَ عن أبى عمرو بن العلاء ([1]) من إدغام الراء فى اللام فى قولـه تعـالى : ( نغفر لكم خطاياكم ) ([2]) فيتهم أبو البركات بن الأنبارى الـراوى بالخطأ ، ويرجّح أنه ربما أخفى أبو عمرو الراء ، فخفى على الراوى ، فتوهمه إدغاما .

ويـبدو أن هـذه قضـية خالف أبو عمرو فيها الإجماع ، فقد نُقِل عن السـخاوى : وقد أدغم أبو عمرو الراء فى اللام فيما يزيد عن ثمانين موضعا فى القرآن ، وأبو عمرو حجة فيما ينقل ، وفيما يقرأ ، فيجب الرجـوع إليه فى ذلك " ([3]) .

وعـند سـيبويه والخلـيل إدغام الراء في اللام لحن ([4])، كما ذكر أبو البركات بن الأنبارى.

***

[1] – انظر : البيان ١/ ٨٣ وأسرار العربية ٢١٠ – ٢١١

[2] – سورة البقرة ٢/ ٥٨

[3] – الكناش ٢/ ١١٠١

[4] – انظر : الكتاب ٤/ ٤٤٨ وابن يعيش ١٠/ ١٤٣ والرضي على الشافية ٣/ ٢٨٠ والإيضاح ٢/٥٠٦

# الباب الثالث

**الفصل الأول** : موقفه من السماع والقياس .

**الفصل الثانى** : موقفه من نظرية العامل .

**الفصل الثالث** : العلة النحوية .

**الفصل الرابع** : بعض آرائه النحوية ، والمآخذ عليه .

# الفصل الأول

## موقفه من السماع والقياس

السماع أو النقل – كما عرفه ابن الأنباري[١] – هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حدِّ القلة إلى حد الكثرة ،فخرج عنه كلام المولدين ، وما شذ من كلام العرب ؛ وقسمه على قسمين[٢]: تواتر ، وآحاد ، فأما التواتر فذكر أنه يشمل لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب ، وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به .

والقياس – كما عرَّفه [٣]– حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان فى معناه ، وقيل كذلك فى تعريفه [٤] : هو حمل فرع على أصل بعلة ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، واشترط فى القياس أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، على ما سبق فى هذه الدراسة [٥] .

والأصل فى مبدأ الأخذ باللغة السماع ، وليس القياس ، فحينما يولد الطفل فى بيئة لغوية ، فإنه يكون لديه استعداد فطرى لتعلم اللغة ، فيتلقاها ،

---

١ – انظر : الإغراب فى جدل الإعراب ٤٥ ولمع الأدلة٨١

٢ – انظر : لمع الأدلة ٨٣

٣ –انظر : الإغراب فى جدل الإعراب ٤٥ وأسرار اللغة٨

٤ – انظر : لمع الأدلة٩٣

٥ – انظر هذه الدراسة ٩٣

ويـؤدى الكـلام بصورة آلية ، دون أن يكون له أى اختيار فى هذه النواحى ، حسبما سمع أبويه منذ الصغر ([1]) .

" ولأن القدمـاء قد ذهبوا إلى أن اللغة العربية تجرى فى دماء العرب ، فقـد أخذوا اللغة عن العرب ، حتى عن الأطفال والمجانين والنساء ، ولكنهم – والحـق يقال – شعروا بوجود مستويات مختلفة فى اللغة ، فتحدثوا عن الفصيح والأفصـح ، والأقل فصاحةً ، والردىء والمذموم والشاذ ، والحوشى والغريب والنادر ، وكانت المعايير التى استندوا إليها فى ذلك غامضةً ، فكثيرًا ما تقابلنا فى المعاجم عبارات مثل : وهى اللغة العليا ، بلا علّةٍ واضحةٍ لهذا الحكم "([2]) .

ولقـد سـخَّر الله للغتنا الجميلة بعض علماء العربية الذين أدركوا زلل اللسـان العربى فى فترة مبكرة ، فجمعوا نصوصها ، وسبروا أغوارها ، واعتدوا بما جمعوه .

وإذا كـان الكثير الشائع قد احتل منزلةً كبيرةً فى صدور هؤلاء إلى حدِّ القياس عليه ، فإن القليل النادر – وإن كان لا يقاس عليه عند البغداديين – لا يقـل دوره فى بـيان بعض ما أُشكِل ، وتفسير ما صعب ، كما رأينا فى دراسة الخـلاف النحوى فى هذه الدراسة([3])، وأعتقد أن معظم القليل النادر ينتمى إلى اللهجات العربية ، أكثر منه إلى اللغة الأدبية ، غير أن علماء اللغة لم يشيروا إلى

---

[1] – انظر : فصول فى فقه العربية٩٥–٩٧ ولمزيد من التفصيل انظر : مقدمة ابن خلدون٦٤٨ ومستقبل اللغة العربية١٣–١٤

[2] –انظر : فصول فى فقه العربية٩٦–٩٧

[3] – انظر الباب الثانى من هذا الكتاب ٤٤

أصحاب تلك اللهجات إلا قليلا ، ومما زاد الأمر خطورة الخلط من قبل اللغويين بين اللهجات واللغة المشتركة أو الفصحى([1]) .

ولعل وظيفة القياس فى التيسير على متحدث اللغة دفعت علماء اللغة إلى أن يعتدوا به ([2]) ، وخاصة فى العصور المتأخرة ، ويرى أبو البركات بن الأنبارى أن إنكار القياس هو إنكار النحو ، ويقول :"ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"([3]) ، ويُرى أن " مسألة واحدة من القياس أنبل من كتاب عند عيون الناس"([4]).

ويرى الدكتور محمد عيد ([5]) أن نحاة العصور المتأخرة بحثوا فى قواعد اللغة دون البحث فى موردها ، من أمثلة من نصوص اللغة المختلفة .

والحق يقال إن نحاة العربية ولغوييها بذلوا جهدًا كبيرًا فى النظر فى النصوص العربية وشواهدها ، على اختلافها ، من قرآن وشعر وأمثال وحديث، وأخذوا على عاتقهم مناقشتها وتقليبها على وجوهها الكثيرة ، ولا يمكن لذى لب أن يغفل هذا الجهد القويم ، فلا نكاد نقف على أحد هذه المؤلفات حتى نجده يمتلئ بالشواهد ، ولم يقف بهم المجال عند هذا الحد، بل أكثروا من ذكر القليل النادر ، وإن اختلفت وجهات النظر فيما يُحمَل عليه، أو يُجرى مُجراه .

وقد اقتضت طبيعة ذلك العلم وهذا الخلاف بين نحاة العربية ، بصريين وكوفيين ، إلى أن تختلف نظرتهم فى الشاهد اللغوى الواحد ، فبعضهم يراه

---

[1] - انظر : فصول فى فقه العربية ١٠٧

[2] - انظر : لمع الأدلة ٩٥ وأصول النحو٧٧

[3] -انظر : لمع الأدلة ٩٥

[4] - من أسرار اللغة ١٢ وانظر : أصول النحو٧٧

[5] - انظر : أصول النحو ٧٧

قياسًا، وبعضهم لا يراه كذلك ، والأمر كله موقوف على المبدأ الذى عوَّل عليه هؤلاء([1]).

وأبـــو البركات بن الأنبارى كغيره من البصريين ، يحتج بنصوص العربية الـــتى تواترت واشتهرت ، ويرفض منها ما شذ ، ولا يقيس عليه ، إلا أنه يعتبر مـــن النصوص بما يسير وفق القياس ، وهذه أمثلة أخذهما من الإنصاف ، توضح ذلك :

**تعارض القياس مع السماع :**

فى باب التنازع ([2]):

ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، نحو قول امرئ القيس :

فلو أنَّ ما أسْعَى لأدْنَى معيشة كفانى ولمْ أطْلُبْ قليلٌ منَ المالِ([3])

فـــأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثانى لقال : قليلا ، بالنصب ، وأما البصـــريون فاختاروا إعمال الثانى ، مستدلين بقوله تعالى : ( آتونى أُفْرِغْ عليهِ قطرًا ) ([4]) .

وبهـــذا تكـــثر شـــواهد المدرســـتين فى هذه المسألة ، يقول فى حجج الكوفـــيين:"أما النقل – عن العرب – فقد جاء ذلك عنهم كثيرا "([5]) ، ويقول

---

١ – انظر : المدارس النحوية ١٥٩

٢– انظر : الإنصاف ٧٩

٣– من الطويل ، فى الديوان ٣٩ والكتاب ٧٩/١

٤– سورة الكهف ١٨/ ٩٦

٥ – انظر : الإنصاف ٧٩

فى حجج البصريين :"أما النقل فقد جاء كثيرًا"([1]) ، وإذا كان الفريقان اتفقا فى النقل ، إلا أن القياس يلعب دوره فى نصرة البصرة ، فيقول فى بيت امرئ القيس : " إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ، فإنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين : أحدهما أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه : كفانى قليلٌ ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ، وذلك متناقض"([2]) .

الرواية الصحيحة :

لم يقنع أبو البركات بن الأنبارى بالرواية التى استدل بها الكوفيون ، بل كان يستشهد بالروايات التى توافرت له ، على أنها دليل لإبطال الرأى ، نحو جوابه ([3]) عن استدلال الكوفيين على اسمية أفعل فى التعجب ، بقول النابغة:

وَنَأْخُذُ بعدهُ بذناب عَيْشٍ أَجَبَّ الظهرَ ليس له سَنَامُ([4])

فقد رُوِىَ : أجبِّ الظهرِ ، بجرهما ، ورُوِىَ : أجبَّ الظهرُ ، برفع الظهر؛ لأنه فاعل ، والتقدير فيه كما يرى : أجبَّ الظهرُ منه ([5]) .

وفى الجواب عن كلمات الكوفيين فى المسألة (٤٣) فى احتجاجهم بقول الشاعر :

---

[1]- انظر : الإنصاف ٨١

٢- انظر : الإنصاف ٨٣

[3] - انظر : الإنصاف ١١٠-١١١

[4] - انظر : الديوان١٠٦ والكتاب١٩٦/١ وابن يعيش٨٣/٦ وشرح عمدة الحافظ٣٥٨ والخزانة(بولاق)٩٥/٤

[5] - انظر : الإنصاف ١١١ والخزانة(بولاق)٩٥/٤

كم بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العلى وشريفٍ بُخْلُهُ قد وضَعَهُ ([1])

يرى أنه يبطل من وجهين ([2]): الأول الرواية ، والثانى الشذوذ ، أما الرواية فذكر أن الصحيحة "مقرفٌ" بالرفع على الابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو "نال العلى" ، أما الشذوذ فهو أنه جاء ذلك فى الشعر ، وهو شاذ ، فلا يكون فيه حجة .

الشذوذ والقلة فى الاستعمال والبعد عن القياس :

وذلك نحو الجواب عن كلمات الكوفيين فى المسألة رقم (٤٥) وموضوعها "تعريف العدد المركب وتمييزه"([3]) فيما استدلوا به من لغة العرب ، يقول :"أما ما حكوه عن العرب، فلا حجة لهم فيه ؛لقلته فى الاستعمال ؛ وبعده عن القياس ، أما قلته فى الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذًا عن العرب ، فلا يعتد به ؛ لقلته وشذوذه "([4]).

وفى الجواب عن كلمات الكوفيين فى المسألة (٥١) وموضوعها "ترخيم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا" ([5]) وذلك باستدلالهم على جواز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا ، نحو "يا عُنُ" فى ""عُنُق"([6]) يقول من بين ردوده عليهم :"إن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس " ويقول

---

[1] – انظر : الكتاب٢/١٦٧ والخزانة(بولاق)٣/١١٩ وابن يعيش٤/١٣٢ والدرر١/٢١٢ وشرح الأشمونى ٢/٣٨٦

[2] – انظر : الإنصاف ٢٦٣-٢٦٤

[3] – انظر : الإنصاف ٢٦٦

[4] – انظر : ابن يعيش ٢/٢٠ والارتشاف٥/٢٢٣١ وأسرار العربية١٣٢ وشرح الأشمونى٢/ ١٧٨

[5] – انظر : الإنصاف ٣٠٠

[6] – انظر : الإنصاف ٣٠٠

أيضـــا فى الجواب نفسه: "وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس، فوجب ألاَّ يقاس عليها "([١]).

الضرورة الشعرية :

كـــثر فى الإنصـــاف ذكـــر الضرورة الشعرية ، فنجده مثلا يقول فى المســـألة (٤١) التى عقدها عن "سوى" ([٢]) رادًّا على الكوفيين فيما استدلوا به من قول الشاعر :

ولا ينطقُ المكروهَ مَنْ كان منهمُ    إذا جلسوا منا ولا مِنْ سوائنا ([٣])

يقول :"فإنما جاز ذلك ؛ لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفـــية فى ضـــرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف فى حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلـــك، واستعملوها اسما بمنزلة (غير) فى حال الضرورة ؛ لأنها فى معنى (غير) ، وليس شىء يضطرون إليه ، إلا ويحاولون له وجهًا"([٤]).

ونحـــو ذلك ما ذهب إليه فى المسألة (٥٠) والتى جعلها لترخيم المضاف بحذف المضاف إليه ([٥])، رادًّا على الكوفيين ، فقد ذكر أن ما استشهدوا به من الأبيات ، لا حجة فيه ؛ لأنه محمول على الضرورة الشعرية .

تأويل الشاهد :

وفى إبطـــال ما يُستَدل به يلجأ إلى تأويل الشاهد ، وخاصة فى النصوص القرآنـــية ، فلا يملك غير هذا ، نحو قوله تعالى :( ليس كمثله شىء )([١]) فقد

---

[١] – انظر : الإنصاف ٣٠٢

[٢] – انظر : الإنصاف ٢٥٢

[٣] – انظر : الكتاب ٣١/١ والمقتضب ٣٥٠/٤ والعينى ١٢٦/٣

[٤] – انظر : الإنصاف ٢٥٤

[٥] – انظر : الإنصاف ٢٩٥

ذهب بعض من النحاة إلى أن الكاف زائدة([2]) غير أنه لا يرى هذا ؛ لأن "مثله" هـا هنا بمعنى "هو" ، فكأنه قال : ليس [كـ] هو شيء ، والمثل يطلق فى كلام العرب ، ويراد ذات الشيء ، ويقول أحدهم : مثلى لا يفعل هذا ، أى : أنا لا أفعل هذا ([3]) .

رفض ما لم ينسب من الشواهد :

يهـتم أبو البركات بن الأنبارى بنسبة الشاهد ، ويرفض ما لم ينسب ، ففـى الجـواب عن كلمات الكوفيين فى المسألة (٤٤) ، وهى إضافة النيف إلى العشرة ([4]) فى استدلالهم بقول الشاعر ، على جواز إضافة النيف إلى العشرة نحو "خمسة عشر" :

كُلِّفَ من عنائه وشقوته بنتَ ثمانِى عَشْرةٍ من حِجَّتِه ([5])

فأبطله ؛ لأنه لا يُعْرَفُ قائله ، ولا يؤخذ به([6]) .

***

---

[1] – سورة الشورى ١١/٤٢

[2] –وذهب أبو البركات نفسه فى البيان فى غريب إعراب القرآن إلى أن الكاف فيها وجهان : أن تكون زائدة ، وتقديره: ليس مثله شيء ، ويكون المراد بالمثل الذات ، وهو ما ذكره هنا . البيان فى غريب إعراب القرآن٢/٣٤٥

[3] – انظر : الإنصاف ٢٥٩

[4] – انظر : الإنصاف ٢٦٦

[5] – انظر : الخزانة(بولاق)٣/١٠٥ والعينى٤/٤٨٨

[6] – انظر : الإنصاف ٢٦٧

# الفصل الثانى

## موقفه من نظرية العامل

تنبع فكرة العامل النحوى من قضية التأثير والتأثر ، وتآلف وحدات التركيب ، حتى يتكون ما يسمى بالجملة ، التى توظف بعض وحداتها للتأثير فى الآخر ، فيكون المؤثر عاملا ، والمتأثر معمولا ، وبذلك تشكلت نظرية العامل فى الدرس النحوى ، فيكاد يتفق علماء العربية ([1]) على حقيقة أمر العوامل النحوية، وأثرها فى النصب والرفع والجر والجزم ، خلا ابن مضاء ، الذى أراد أن يحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، فقد بنى فكرة كتابه"الرد على النحاة" على هدم أسطورة نظرية العامل ، التى هى أساس علم النحو ، مستدلا برأى ابن جنى من أن "العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشىء غيره"([2]) .

ويعلل ابن مضاء لعدم الأخذ بإجماع النحويين بقوله :"فإن قيل فقد أجمع النحويون على بكرة أبيهم بالعوامل ، وإن اختلفوا ، فبعضهم يقول : العامل فى كذا كذا ... قيل إجماع النحويين ليس بحجة على مَنْ خالفهم ، وقد قال كبير من حذاقهم ، ومقدَّم فى الصناعة من مقدَّميهم ، وهو أبو الفتح بن جنى فى خصائصه : اعلم أن إجماع أهل البلدين – يريد البصرة والكوفة – إنما يكون

---

[1] – أشار إلى هذا ابن مضاء . انظر : الرد على النحاة ٨٢ ودروس فى المذاهب النحوية ، للدكتور عبده الراجحى ٢٣١

[2] – انظر : الرد على النحاة ٧٧ وراجع رأى ابن جنّى فى : الخصائص ١٠٩/١ ودروس فى المذاهب النحوية ١١٠

حجة إذا أعطاك خصمك يده ألاَّ يخالف المنصوصَ والمقيسَ على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك ، فلا يكون إجماعهم حجة عليه"([1]) .

ويـتأثر ابن مضاء فى تعليله فى رد نظرية العامل بأقوال الفلاسفة ، فيرى أنـه لو كانت "إنَّ" هى التى تعمل النصب فى اسمها فى نحو "إنَّ زيدًا قائمٌ" لكان ذلـك محالا ؛ لأنك إذا قلت :"إنَّ زيدًا قائم" فإنك تنطق أولا "إنَّ" ، وما دمت قـد نطقـتها أولا ، فقد انتهت ومضت ، أى دخلت فى العدم ، فكيف يعمل المعدوم فى الموجود؟([2]) .

ولقـد بـالغ ابن مضاء كثيرا فى خلافه مع نحاة العربية فى رفضه لنظرية العـامل ، أدى بـه إلى أن يوقع بنفسه فى مكان تزل فيه الأقدام ، فإنه لا يكون قصـد المتكلم هو الداعى لعملية الإعراب ، وإلا لاختلف الإعراب من متكلم لآخـر ، حـتى يدخل الاضطراب إلى اللسان العربى ، فلا يجوز للمتحدث أن ينصـب الفـاعل ، ويـرفع المفعول ؛ لقصد منه ، وإن تحقق أن الرافع للفاعل والناصـب للمفعول ، قد صار عدما بمجرد الانتهاء من النطق به ، إلا أن معناه وارتـباطه مـا زال قائما ، وهذا يقال كذلك عن معنى التركيب وعن الكلمة الواحـدة ، فـلا يعقل أنه لا يتحصل من المعنى إلا ما هو منطوق ، ألا ترى أنه يقـال : قـم ، فيحصل معنى "أنت" ، وإن كان غير منطوق به فى الأصل، ولا يمكـن بحال أن يدعى شخص حينما ينطق بـ"استغفر" أن "است" حينما ينتهى من النطق بها لا تؤثر على " غفر " وإلا لصارت اللغة لغوًا ؛ ولهذا جاز أن يكون العـامل معـنويًا مثل عامل الابتداء، وإن كان لا ينطق به ، وكان فكر النحاة موجهـا إلى سـبب الأثر الإعرابى اللاحق للكلمة؛ ولذا يذهب المطرزى إلى أن

---

[1] – انظر : الرد على النحاة ٨٢

[2] – انظر : الرد على النحاة ٧٨ ودروس فى المذاهب النحوية٢٢٧

العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ، ويوافقه ابن الخباز حيث يرى أنه ما أحدث فى آخر الكلمة رفعًا أو نصبا أو جرًا أو جزمًا ، ويرى ابن الحاجب أنه يقوم به المعنى المقتضى للإعراب ([1]).

أما أبو البركات بن الأنبارى ([2]) فيذهب إلى أن عوامل النحو أمارات ، وقد تكون ظاهرة فى اللفظ ، وهى العوامل اللفظية ، وقد تكون عدمًا ، وهى العوامل المعنوية ؛ لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع ، إنما هى أمارات ودلالات ، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شىء ، كما تكون بوجود شىء ، ويمثل لذلك بقوله : " ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر ، فصبغت أحدهما ، وتركت صبغ الآخر ، فكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر"([3]).

ويكثر من ذكر هذه القضية فى كتبه ، على نحو كتابه الإنصاف ، الذى يعتمد على العامل فى أكثر من ربع عدد مسائله ([4]) ، ويروى أبو البركات بن الأنبارى خلاف الجرمى والفراء فى العامل فى المبتدأ ، يقول :" وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمى وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم " زيد منطلق " لم رفعوا زيدا ؟ فقال له الجرمى : بالابتداء ، قال له الفراء: ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل، قال له الفراء : فأظهره ،

---

[1] – انظر : قواعد المطارحة(ورقة)١٤

[2] – انظر : الإنصاف ٤٢

[3] – انظر : الإنصاف ٤٢

[4] – وهى المسائل التى تحمل أرقام ( ٥؛٦؛١٠؛١١؛١٢؛١٣؛٢٠؛٢١؛٢٣؛٢٥ ؛ ٢٨ ؛ ٣٠ ؛ ٣١ ؛ ٣٢ ؛ ٣٦ ؛ ٣٨ ؛ ٥٨ ؛ ٦٠ ؛ ٦٨ ؛ ٧٧ ؛ ٧٨ ؛ ٧٩ ؛ ٨٠؛ ٨١ ؛ ٨٢ ؛ ٨٤ ؛ ٨٥ ؛ ٨٦ ؛ ٨٧ ؛ ٩٨ ؛ ١٠٣ ؛ ١٢١ ) .

قال له الجرمى : هذا معنى لا يظهر ، قال له الفراء : فمثله إذا ، فقال الجرمى : لا يتمـــثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل ، فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم : " زيد ضربته " لم رفعتم زيدا ؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمى : الهاء اسم ، فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نـــبالى من هذا ، فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت " زيد منطلق " رافعا لصاحبه ، فقال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى " زيد منطلق " لأن كل اسم مـــنهما مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء فى " ضربته " ففى محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد عـــلى زيـــد ، قال الجرمى : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر ، قال الجـــرمى أظهره ، قال الفراء :لا يمكن إظهاره ، قال الجرمى : فمثله ، قال : لا يتمـــثل ، قال الجرمى : لقد وقعت فيما فررت منه ، فحكى أنه سُئل الفراء بعد ذلـــك ، فقيل له : كيف وجدت الجرمى ؟ فقال : وجدته آية ، وسئل الجرمى ، فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا " ([1]).

ويـــبدو مـــن هذه المناظرة مدى سيطرة فكرة العامل على نحاة البصرة والكوفة معا ، وإن اختلفوا فى التحقق من طبيعة العامل والاطمئنان إلى الاهتداء إليه.

ويُقَسَّم العاملُ على ثلاثة أقسام ([2]) :

الأول : عامل بحق الأصل ، مثل الأفعال والحروف المختصة ، كحروف الجر.

---

[1] – انظر: الإنصاف ٤٥ وانظر كذلك : نزهة الألباء١٤٥ وهامش إنباه الرواة ٨٣/٢ والمدارس النحوية١١٢–١١٣

[2] – انظر : قواعد المطارحة (ورقة)١٤–٢٤

الثاني : عامل بحق الشبه ، وهو فعل واسم وحرف ، فالفعل نحو "كان وأخواتها " والاسم نحو اسم الفاعل وبقية المشتقات العاملة ، والحروف نحو" إن وأخواتها " .

الثالث : عامل بحق النيابة ، نحو اسم الإشارة فى قولنا :"هذا زيدٌ منطلقًا " ، ومن ذلك أسماء الأفعال والمصدر النائب عن فعله .

وقد اختلفت مدارك النحاة فى ذلك ، بين ما هو أصلى فى العمل ، وما هو فرعى ، أو عامل بحق الشبه والنيابة ، فصارت للبصرة أصول نحوية ، كما اعتقدت الكوفة فى أصول نحوية لها ، ونما عن هذا شيء من الخلاف بين المدرستين ، وقد أوضح أبو البركات بن الأنبارى جزءا منه ، نحو ما يلقانا فى المسألة الأولى ([1]) وهى " الأصل فى اشتقاق الاسم " فالأصل عند الكوفة "وسم" والأصل عند البصرة "سمو" ، ومن ذلك مسألة "دخول اللام فى خبر لكن " ([2]) فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام فى خبر " لكن " كما يجوز فى خبر " إنَّ" ، واستدلوا على ذلك قياسا على "كم " ، فـ" كم " على أصلهم " ما " زيدت عليها الكاف ، ثم كثر الكلام بها ، فحذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما زيدت اللام على " ما " ثم لما كثر الكلام بها ، سكنت ميمها ، فقالوا : لم فعلت كذا ؟ ويجيبهم أبو البركات بقوله : " وأما قولهم إن كم مالك أصلها ما ، زيدت عليها الكاف ، قلنا : لا نسلم ، بل هذا شيء تدعونه على أصلكم "([3]) .

وتأخذ نظرية العامل عند أبى البركات أكثر من اتجاه ، حتى يكاد حديثه لا يخلو من هيمنة العامل على حججه ، وهذا تفصيل القول :

---

[1] – انظر : الإنصاف ٤

[2] – انظر : الإنصاف ١٧١

[3] – انظر الإنصاف ١٧٦

### العامل الضعيف والعامل القوى :

الحديث عن العامل القوى والعامل الضعيف ليس من خصائص الدرس النحوى عند أبي البركات بن الأنبارى وحده ، ولكنه يمثل جانبا مهمًا ، ومحورا بارزاعــند غيره من النحاة، وعليه تُبْنى قضايا كثيرة فى مؤلفات أبى البركات بن الأنــبارى ، وهنا يعتمد الأصول النحوية لمدرستى البصرة أوالكوفة ، فالفعل له أصــالة فى العمل ، والاسم لا يعمل إلا عن طريق المشابهة ، أما الحرف فهو يقل عــن الفعل ، نحو رده على الكوفيين فى مسألة "العامل فى المفعول النصب "([1])، فقــد زعمــوا أنه لو كان الفعل هو العامل فى المفعول لكان يجب أن يليه ، ولا يفصــل بينه وبينه ، ويرى أنه هناك إجماع على أنا نقول :"إنَّ عندنا عمرًا" وفى القــرآن:( إنَّ فى ذلك لآيةً)([2]) ، فنصب الاسم بــ "إنَّ " ، وإن لم تَلِه، وإذا لم يلــزم ذلك فى الحرف ، وهوأضعف من الفعل ؛ لأنه فرع عليه فى العمل ، فَلأن لا يلــزم ذلك فى الفعل ، وهو أقوى ، كان ذلك من طريق الأولى ، ثم يرى أن الفعــل قد وَلِىَ المفعول؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حروف المعانى ، صار يعمل عملــين ، فهــذا بذاته رافع للفاعل ، وناصب للمفعول ؛ لزيادته على حروف المعــانى ، فتقديره تقدير ما عمل ، وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بيــنه وبــين معموله فاصل ، بان أنه قد وليه العامل ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده.

***

### أثر القرب :

القــرب من الأمور التى تؤثر فى العمل ، نحو قضية التنازع ، وإن كانت الكوفة ترى أن إعمال الفعلين معا ، إلا أن إعمال الأول أولى ، فالبصرة تذهب

---

[1] – انظر : الإنصاف ٧٢

[2] – سورة الشعراء ٨/٢٦

إلى إعمال الثانى ([1]) ؛ وذلك لقربه إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، ويستدل أبو البركات بن الأنبارى بقولهم :"جُحْرُ ضبٍّ خربٍ "([2]) ، فأجروا "خرب" على "ضبّ" ، وهو فى الحقيقة صفة للجحر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب .

***

**نائب العامل :**

كثر ذكر نائب العامل فى الإنصاف ، وطبيعى أن تختلف الآراء فى سبب العمل الذى ظهر فى المعمول ، فهل ينسب للعامل المقدر أم للنائب عنه ؟ .

ومن هذا القبيل المسائل التالية :

عامل النصب فى الفعل المضارع بعد واو المعية ([3]) .

عامل النصب فى الفعل المضارع بعد فاء السببية ([4]) .

عامل النصب فى الفعل المضارع بعد لام التعليل ([5]) .

عامل النصب فى الفعل المضارع بعد " حتى" ([6]) .

عامل النصب فى الفعل المضارع بعد لام الجحود ([7]) .

تتفق أصول البصرة النحوية فى تقدير العامل ، ونسبة العمل إليه ، وهو " أنْ " ، بحجة أن النائب عنه ليس مختصًا ، فلا يجوز أن يعمل ، فالواو والفاء فى الأصل حروف عطف ، غير مختصة ، و"حتى" واللام من عوامل الأسماء ،

---

[1] – انظر : الإنصاف ٧٩

[2] – انظر : الإنصاف ٨٣ والاقتراح٤٢

[3] – انظر : الإنصاف ٤٤٢

[4] – انظر : الإنصاف ٤٤٥

[5] – انظر . الإنصاف ٤٦١

[6] – انظر : الإنصاف ٤٧٧

[7] – انظر الإنصاف ٤٧١

وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال ، غير أن الكوفة تنسب العمل لهذه الحروف الظاهرة فى اللفظ ([١]) .

وفى مســـائل أخرى أدى حذف العامل إلى خلاف بين المدرستين ، هل يبقى عمله أم لا ؟ ومن ذلك :

حذف " أن " من غير بدل ([٢]) .

حذف حرف القسم ([٣]) .

حذف " رب " ([٤]) .

***

## العامل بالوساطة:

من قضايا العامل العامل بالوساطة التى تؤدى إلى تقوية وتأكيد العمل ، وأعنى أن العامل قد يعجز بنفسه عن تحقيق العمل فى معموله بذاته ، فيحتاج إلى ما يترك أثر التقوية فى معموله ، وجاء هذا فى أكثر من موضع فى الإنصاف ،ومن ذلك :

العامل فى المبتدأ والخبر :

يـــرى الكوفـــيون أن المبـــتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يـــترافعان، وتـــرى البصـــرة أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، ويتفق أبو البركات بن الأنـــبارى مع البصرة غير أنه يضيف قائلا :" والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابـــتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألاَّ يقع

---

[١] – انظر فى الأدلة التى ساقها أبو البركات : الإنصاف ٤٧٤

[٢] – انظر : الإنصاف ٤٤٨

[٣] – انظر : الإنصاف ٣٣٤

[٤] – انظر : الإنصاف ٣١٩

إلا بعـــده ، فالابـــتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تســـخن المـــاء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهمـــا؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، الابتداء وحده هـــو العامل فى الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء ألاّ تعمل"[1] .

## عامل النصب فى المفعول معه [2]:

النصـــب على الخلاف عند الكوفيين ، وبالفعل الذى قبله بتوسط الواو عند البصرة ، وإن كان الفعل فى الأصل غير متعدّ ، إلا أنه قوى بالواو ، فتعدى إلى الاســـم ، كمـــا عدّى بالهمزة وبالتضعيف وبحرف الجر ، فالواو فى الأصل حـــرف عطف ، وهو لا يعمل ، وفيه معنى العطف والجمع ، فلما وضع موضع "مـــع" خلعت عنه دلالة العطف ، وأخلص للجمع ، فنصب المفعول معه بالفعل المتقدم بتقوية الواو .

## عامل الجزم فى جواب الشرط(٣) :

يتفق أبو البركات بن الأنبارى مع رأى البصرة ، غير أنه يرى أن العامل فى جواب الشرط حرف الشرط بوساطة فعل الشرط عند وجود فعل الشرط لا به .

***

## العوامل المتنـاظرة :

المـــراد بالعوامل المتناظرة العوامل التى تتشابه معا ، فيقاس أحدها على الآخر ، سواء فى العمل أو عدمه ، ومن ذلك ما ذكره الفراء فى مسألة العامل فى

---

[1] – انظر : الإنصاف ٤٢-٤٣

[2] – انظر : الإنصاف ٢٠٦

[3] – انظر : الإنصاف ٤٨٣

المستثنى النصب([1]) ، فقد رأى أن " إلا" مركبة من "إنّ" و"لا "ثم خففت "إنّ" ، وأدغمت فى "لا " فنصبوا بها فى الإيجاب ، اعتبارا بــ"إنّ" ، وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بــ"لا" ، ويبطل ذلك أبو البركات ، فيرى أنه يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقــوف عليه إلا بوحى أو تنزيل ، وأما تشبيه الفراء لها بلولا ، فحجة عليه ؛ لأن "لــو" لما ركبت مع " لا " ، بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالــة الإفراد ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر ، ثم يرى أبو البركات أن كل حــرفين رُكِّبا ، يبطل حكم كل واحد منهما عما كان فى حال الإفراد ، وشبيه بهذا الأدوية المركبة من أشياء مختلفة ، فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان علــيه فى حالــة الإفراد ، والفراء لا يقول فى " إلا " كذلك ، بل يزعم أن كل واحــد مــن الحــرفين بــاق على أصله وعمله بعد التركيب ، كما كان قبل التركيب.

## تقديم معمول العامل عليه :

قد يؤدى تقديم المعمول على عامله إلى إبطال عمله أو ضعفه ، نحو تقديم المفعــول بالجزاء على حرف الشرط ([2]) ، فجوَّز الكوفيون ذلك نحو " زيدًا إنْ تضــربْ أضربْ " ، واختلفوا فى جواز نصبه بالشرط ، فأجازه الكسائى ، ولم يجــزه الفــراء ، وذهــب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ، ولا بالجزاء؛ لأنهم يرون أن الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، فكذلك الشرط .

***

[1] – انظر : الإنصاف ٤١٨

[2] – انظر : الإنصاف ٢٢٥

# الفصل الثالث

## العلة النحوية

قــدم علينا سيبويه بكتابه ، وكانت المهمة الأولى التى تُرجى منه الإجابة عــن سؤال : ماذا قالت العرب ؟ فهو يهتم بداية بالرواية ، فكثرت شواهده ، واهتمامه كان منصبا على اللغة المشتركة ، دون اللهجات العربية ، فهو صاحب مذهــب ملــتزم صارم ، ورثه عن أساتذته ، ثم تتابع النحاة ، وهيّأ لهم الاطلاع على كتاب سيبويه ، وعلى بعض النصوص العربية التى لم يطلع عليها فى الغالب؛ نظرا لمذهبه ، أو لم يلق لها بالا ، وهذا فى ظنى ما أحدث فرصة الاتساع فى النظر إلى الروايات العربية ، من بين مؤول لهذه النصوص ، أو ناظر إليها على أنها من الشــاذ الــذى لا يقاس عليه ، نحو " نعم ، وبئس "[1] فهما فعلان عند سيبويه والبصرة ، اسمان عند الكوفة ، وهذا وذاك بشهادة النصوص العربية ، فسيبويه الــتزم بنصوص معينة ، وصاحب مذهب صارم ، يفرض عليه ذلك ، والكوفة صاحبة مذهب وصفى فى التعامل مع المرويات .

ومــع تطــور العقل النحوى نجد حالة عقلية جدلية ، لا بد منها فى أى عــلم، تتــناول النصوص المختلفة ، وخاصة بعد الاتساع فى الثقافات الأخرى، والاطــلاع عــلى العلوم العقلية ، كالمنطق والفلسفة وعلم الكلام وغير ذلك ، فارتــبط الــنحو بمنطق جدلى ، لا تهيمن عليه النصوص فقط كما عند سيبويه ، ولكــن تكتــنفه القدرة على تأويل تلك النصوص ، وهذا ما أسهله ، واختلف التســاؤل عــلى غير ما عهدناه عند سيبويه ؛ ليظهر سؤال آخر : لماذا تكلمت العرب على هذا النحو ؟ .

---

[1]- انظر : الإنصاف٨٦ وراجع : المقتضب ٣٦٣/١ وشرح الكافية ، لابن مالك١١٠٢ والإيضاح١٠٢/٢ ومعانى القرآن ، للفراء٢٦٨/١ وابن يعيش١٢٧/٧

وهـــذا الاتجاه الجديد كان يذهب إلى البحث فى الحكمة وراء الظواهر الإعرابـــية وإبـــرازها ، هـــذا بجانب الاتجاه الذى كان يرى أنه لا يجب الإبعاد والتوســـع فى تعليل الظواهر اللغوية المختلفة وتصنيفها وتبويبها والإشارة إلى ما شذ عن قاعدة الاستعمال ([١]) .

ويـــرى ابن جنى ([٢]) أن علل النحو أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علـــل الفقـــه ، وتنقسم على جزأين : واحد لا بدَّ منه ؛ لأن النفس لا تطيق فى معناه غيره ، وهذا لاحق بعلل الفقهاء .

ويـــرى الدكـــتور محمد عيد ([٣]) أن الاستدلال بهذه العلل ينتج برهانا صادقا إذا اعتمد على مقدمات يقينية مؤدية للعلم ، أما إذا اعتمد على مقدمات ظنية ، فإنه لما يسمى بالأغاليط أو السفسطة .

وجدير بالذكر أن هناك محاولتين سبقتا ابن الأنبارى فى التأليف فى العلة النحوية :

الأولى : لابـــن كيـــســـان (ت٢٩٩هـــ ) وذلك فى كـتـابه " علل الـــنحو " ([٤]) ، وهو لم يصل إلينا ، ولا نعرف شيئا عنه ، وربما يكون له شأن فى هـــذا العـــلم ، خاصة أن صاحبه ألف فى الخـــلاف بين المذهـــبين البصـــرى

---

[١] – انظر : مقدمة أسرار العربية١١–١٢

[٢] – انظر : الخصائص ٤٨/١؛١٤٤؛١٦٣ وعنه فى أصول النحو ن للدكتور محمد عيد١٣٣–١٣٤

[٣]– انظر : أصول النحو١٣١

[٤] – انظر : البغية ١٩/١

والكـــوفى ([1])، ومـــن شأن هذه المؤلفات أن تُعنى بالجانب الجدلى الذى يبالغ فى إظهار العلة النحوية .

والثانـــية : للزجاجى (ت٣٣٧هـــ ) وهذا متمثل فى الإيضاح فى علل النحو، وإن كان هناك قصور فى تطبيق العلة عنده .

وتـــأخذ العلة النحوية عند أبى البركات زوايا أخرى تطبيقا وتنظيرا ، لم يكن للزجاجى أن يقف عليها ، ومن هنا سأعالج هذا الأمر فى جانبين :

الأول : العلة النحوية بين الزجاجى وابن الأنبارى ، كتطور تاريخى .

الثانى : العلة النحوية عند أبى البركات بن الأنبارى .

**العلة النحوية بين الزجاجى([2]) وأبى البركات بن الأنبارى :**

العلاقـــة بين العالمين الزجاجى وأبى البركات بن الأنبارى كبيرة ، وتأخذ أكثر من اتجاه ، وإن كانا غير متعاصرين، ومن ينعم النظر فى كتاب الإيضاح فى علل النحو للأول لا يجده يفترق كثيرا عن كتب الثانى ، على مستوى السمات الأسـلوبية والأهـداف ، وكلاهمـا يمتلك عقلا جدليا يمتاز بالحجة الفلسفية والمنطقية .

وقد أشرت من قبل إلى أن أبا البركات بن الأنبارى قد ألَّف فى علوم لم يسبق إليها فى العربية ، وهى علم الخلاف المتمثل فى الإنصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وعلم أصول النحو، المتمثل فى كتاب " لمع الأدلة " ،

---

[1] – انظر : البغية١/١٩

[2] – الزجاجى هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، منسوب إلى أستاذه الزجاج لملازمته إياه ، ومن مؤلفـــاته : كتاب الجمـــل والأمالى والإيضاح وشرح مقدمة أدب الكاتب ، وتوفى سنة(٣٣٧هـــ) . انظر إنباه الرواة ٢/ ١٦٠ والبغية٢٩٧ والمقدمة التى صنعاه الدكتور مازن المبارك فى تحقيق كتاب الإيضاح فى علل النحو

وعلم الجدل النحوى المتمثل فى كتاب " الإغراب فى جدل الإعراب " ، كذلك راد الــزجاجى علل النحو فى كتابه " الإيضاح فى علل النحو " ، فقد قصد به إيضـــاح العلـــل الـــنحوية وإظهار بعض أسرارها ؛ لأن المؤلفين قبله قد أهملوا التألـــيف فى هذا المجال ، فلم يوجد كتاب مفصل مستقل للعلل ، فكان العامل الأول فى تألـــيف هـــذا الكتاب الحديث عن العلل ، وإن اشتمل على أغراض أخـــرى([1]) ، ولـــيس من شك أننا قد نصادف بعضا من كتبنا النحوية ، وفيها عـــلاج للعلة النحوية ، غير أن الزجاجى أفردها فى موضوع بعينه ، وخصها فى مؤلف مستقل .

وإذا كنت قد أشرت إلى الرباط بين فكر ابن الأنبارى والفكر الفلسفى مـــن هذه الدراسة ، فكتاب الإيضاح كذلك يبيِّن هذه العلاقة بين النحو وغيره من العلوم كالفقه والكلام والمنطق والفلسفة ([2]) .

وتتقارب السمات الأسلوبية للعالمين ، فكلاهما عقد اهتمامه إلى تقريب الـــنحو إلى أذهان الطلاب ، حتى لا يتعسَّر فهمه وتغلظ مسائله ، وفى هذا يقول الـــزجاجى :"والاحتجاجات على ثلاثة أضرب ، منها ما كان مسطرا فى كتب البصـــريين والكوفيين بألفاظ مُسْتَغْلَقة صعبة ، فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين فى هذا الكتاب ، فهذَّبتها ، وسهَّلتُ مراتبها ، والوقوف عليها "([3]) .

---

[1] – انظر : مقدمة الإيضاح١٤–١٥

[2] – انظر : مقدمة الإيضاح١٧

[3] – انظر : الإيضاح فى علل النحو ٧٨

ويتفق الزجاجى مع ابن الأنبارى فى إيراد ثلاث مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين ، وهى :

١- الفعل والمصدر ، وأيهما مأخوذ من الآخر [1] .

٢- المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة التى هى الأسماء والأفعال والحروف [2] .

٣- القول فى الألف والياء والواو والتثنية والجمع ، أهى إعراب أم حروف إعراب [3] .

وليس ببعيد أن تكون هذه المسائل الثلاث إيحاء لابن الأنبارى ليضع كتاب الإنصاف ، فهناك من المشابهة بين العلمين ما يدعونا إلى هذا الظن ، مع اختلاف يسير فى المنهج وطريقة العرض ، غير أنه يضاف عنصر التنظيم والدقة والموسوعية فى التناول عند ابن الأنبارى.

والناظر إلى علل الزجاجى النحوية يكتشف أنه قصد إلى بيان العلة النحوية كعلم نظرى [4] ، ولم تمتد يده إلى حيز العلم التطبيقى ، فقسمها على ثلاثة أقسام [5] :

الأول : العلة التعليمية .

الثانى : العلة القياسية .

الثالث : العلة الجدلية النظرية .

---

[1] – انظر : الإيضاح فى علل النحو ٥٦

[2] – انظر : الإيضاح فى علل النحو ٧٧

[3] – انظر : الإيضاح فى علل النحو ١٣٠

[4] – انظر : مقدمة الإيضاح١٨-١٩

[5] – انظر : الإيضاح فى علل النحو ٦٤

وهــذا يكون السبق للزجاجى فى وضع أقسام علل النحو ، غير أنها لم تَلْقَ عناية كبيرة ، فوضعها فى الباب الخامس من كتابه ([1]) ، وموضوع الكتاب يقتضى أن تكون فى الباب الأول، ثم تأتى الأبواب الأخرى تطبيقا وتفصيلا لها ، وهــذا ما يأخذه محقق الكتاب الدكتور مازن المبارك ([2]) ؛ إذ كان ينبغى له أن يذكر رأيه فى قسمٍ ، ولو أن هذا الباب جاء بعقب المقدمة ، ثم اتبع تقسيم أبوابه بحسب العلة ، لكان الكتاب على ثلاثة أبواب : باب العلل التعليمية ، وباب العلل القياسية ، وباب العلل الجدلية ، وخلال هذه الأبواب تأتى علل النحو جميعا، وبذلك يكون قد جمع بين العلم النظرى والعلم التطبيقى ، ويكون قد عرَّف بما هو علة ضرورية للدارسين المتطلعين إلى إتقان كلام العرب ، وما هو علة للقياس على كلام العرب ، وما هو بعد ذلك سفسطة نظرية يتمرس بها المتخصصون من محبى النظر والجدل ، فلا يختلط علينا الأمر ، ولا يتعثر بنا الطريق .

وفى رأيى أن فكرة تطبيق العلل النظرية التىدعا إليها الزجاجى لم تتحقق بكل مستوياتها إلا فى كتاب الإنصاف ، ومما يؤكد ذلك طبيعة الموضوع ومنهج التأليف ، فدفاع كل فريق من نحاة البصرة والكوفة عن أصوله النحوية ، يقتضى إبراز العلل والإلمام بأصول النحو ، فأورد أبو البركات بن الأنبارى العلة النحوية التى يراها كل فريق ؛ لتؤصِّل أصوله وفكره النحوى ، فنستطيع أن ننظر إلى العلة عنده على أنها إتمام لهذه الأوراق القليلة التى أبدعها الزجاجى ، وقسَّم فيها العلل على أقسامها الثلاث ، ولننظر فى الإنصاف حتى تتاح لنا الفرصة:

---

[1] – انظر : فهرس الإيضاح فى علل النحو ١٥٤

[2] – انظر : مقدمة الإيضاح١٨-١٩

**أولا : العلل التعليمية فى الإنصاف :**

العلـــل التعليمـــية " هى التى يُتوصَّل بها إلى تعلم كلام العرب ؛ لأنا لم نســـمع نحن ، ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا ، فقسنا عليه نظيره"([1]) .

فالهدف من العلل التعليمية مجرد المعرفة بقواعد وأصول النحو ، ويقف عـــند هذا الحد ، وعليه النحو المدرسى ، فهو قواعد تبعد عن الجدل ، ويهدف أبـــو الـــبركات بـــن الأنبارى فى الإنصاف إلى بيان جوانب الحق والصواب فى اختلاف النحويين ، وألقى به إلى طلابه المشتغلين عليه بعلم العربية ، فهو كتاب تعلـــيمى فى المقـــام الأول ، على ما يتضح من مقدمة الكتاب ، فجاءت مسائله توضـــح مذهب كل فريق ووجهة نظره ، وهذا غاية المتعلم للنحو ، فمن خلال قـــراءة مقدمة المسألة الخلافية ، يجد الطالب بغيته ، ويقف على رأى المدرستين ومن وافقهما من النحويين ، نحو المسألة الأولى ، يقول :"ذهب الكوفيون إلى أن الاســـم مشـــتق من الوسم ، وهو العلامة ، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من الســـمو ، وهو العلو "([2]) ، وفى أثناء عرضه للمسألة يذكر شيئا من هذا النوع من العلل ، نحو حديثه عن أقسام الكلم الثلاث ، وهى الاسم والفعل والحرف ، فلها ثلاث مراتب ، فمنها ما يُخبر به ويُخبر عنه ، وهو الاسم ، نحو " اللهُ ربُّنا " و" محمـــدٌ نبيُّـــنا " فأخبرنا بالاسم وعنه ، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الفعـــل، نحـــو " ذهب زيدٌ ، وانطلق عمرٌو " فأخبرنا بالفعل ، ولو أخبرنا عنه ، فقلـــنا :"ذهبَ ذهبَ ، وانطلقَ كتبَ " لم يكن كلاما ، ومنها مالا يخبر به ، ولا

---

[1] – انظر : الإيضاح فى علل النحو ٦٤

[2] – انظر : الإنصاف ٤

يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو "من ولن ولم وبل"[١] وما أشبه ذلك ، فهذه العلل تقف عند حد معرفة القاعدة ، والهدف منها تعلّم لغة العرب ، ثم ننسج على منوال هذه الأمثلة أمثلة أخرى ، تعبر عن اللغة الحياتية .

### ثانيا : العلل القياسية فى الإنصاف :

وقد أكثر أبو البركات بن الأنبارى من ذكر هذا النوع من العلل ، وخاصة فى المسائل الخلافية التى تناقش قضية العامل النحوى ، فكان مدار الخلاف حول كونه عاملا بنفسه أم لا ، فيحتج كل فريق بالقياس على آخر يضارعه ، نحو " الرافع لخبر إن " (٢) فالرافع له " إن " عند البصرة ، وهو غير مرفوع بها عند الكوفة ، وتحتج الكوفة على ذلك بأن الأصل فى هذه الأحرف ألاّ تنصب الاسم ، وإنما نصبته ؛ لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل ، فهى فرع عليه ، وإذا كانت فرعا عليه ، فهى أضعف منه؛ لأن الفرع أبدًا يكون أضعف من الأصل ، فينبغى ألاّ يعمل فى الخبر ، ولا تختلف البصرة مع الكوفة فى المشابهة بين " إنّ" والفعل ، وترى أن المشابهة قوِيت بالفعل؛ لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، من خمسة أوجه :

الأول : أنها على وزن الفعل .

الثانى : أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح .

الثالث : أنها تقتضى الاسم ، كما أن الفعل يقتضى الاسم .

الرابع : أنها تدخلها نون الوقاية ، كما تدخل على الفعل .

---

١ – انظر : الإنصاف ٥–٦

٢ – انظر : الإنصاف ١٥٣

الخامس : فيها معنى الفعل ، فإنَّ وأنّ بمعنى : حقّقْت ، وكأنّ : شبهت، ولكنّ : استدركت ، ولعلّ : ترجيت ، وليتَ : تمنَّيت ، فالقياس كان بالنظر إلى مشابهة " إن وأخواتها " الفعل ، فقيست عليه ، وعملت عمله .

## ثالثا : العلل الجدلية النظرية :

وهــذه العلــل أمــرها لا يقل شهرة عن العلل السابقة ، وخاصة عند ازدهــار الحالة العقلية والإفادة بمعطيات علوم الفلسفة والكلام ([1]) ، وما يمثلها تلــك المــناظرة التى ذكرها ابن الأنبارى بين الفراء والجرمى ، حول العامل فى المفعول به .

ومثال الآخر : فى المسألة السابقة "الرافع لخبر إن " فكلا الفريقين متفق على مشابهة هذه الحروف للأفعال ، غير أن الكوفة ترى أنها ضعيفة عن الأفعال، فتنحط عنها ، فلا ترفع الخبر ، والبصرة ترى أن مشابهتها لفظا ومعنى قوى هذه المشابهة ، مما أدى إلى تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ؛ ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ([2]) .

## العلل النحوية عند ابن الأنبارى :

وتأتى العلة النحوية عند أبى البركات لتبين الجانب العقلى فى النحو عند الــنظر فى الأســباب المنطقية للقضايا النحوية ، وقد امتلك مهارة فائقة فى بيان أغراضــها وترتيبها ، ويرى محقق أسرار العربية ([3]) أنه ذهب بعيدا عن التعليل،

---

[1] – يتضح فى القسم الخاص بالجدل عند ابن الأنبارى فى هذه الدراسة مدى سيطرته عليه وأنه وضع أصوله ، هذا ما جعل الإنصاف يضم أصول هذا الفن ، ولكن بطريقة علمية منظمة . هذه الدراسة ١٤١

[2] – انظر : الإنصاف ١٥٣

[3] – انظر : مقدمة أسرار العربية ١٤–١٥

حتى ليُخَيَّل أن المؤلف قابض على السر الكامن وراء أى ظاهرة إعرابية أو وضعية لغوية ، وتعليلاته مثل غيره من النحاة على درجات متفاوتة من القوة والقبول ، فمنها ما نقبله لقوة المنطق وجودة الاستدلال وقرب المأخذ ، وهناك صنف من التعليلات ، هو أشبه بالتخييل والرجم فى الغيب .

ولم يكن أبو البركات بن الأنبارى يطيل فى هذا القسم الثانى الذى هو أشبه بالتخييل والرجم بالغيب ، كما ذكر محقق أسرار العربية آنفا ، فهو كان ثائرا على أولئك الذين يجادلون جدلا عقيما ، على نحو ما نجد فى علة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ([1]) ، فهلا عكسوا وكان الفرق واضحا ؟ فعلل لذلك من وجوه خمسة ، ويذهب فى الوجه الخامس إلى أن هذا السؤال لا يلزم ؛ لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق ، وقد حصل وبان أن هذا السؤال لا يلزم ؛ لأنا لو عكسنا على ما أورده السائل ، فنصبنا الفاعل ، ورفعنا المفعول ، لقال الآخر : فهلا عكستم ؟ فيؤدى ذلك إلى أن ينقلب السؤال ، والسؤال متى انقلب كان مردودا .

وكثيرة هى أغراض العلل عنده ، وتتناثر فى كتبه ، وقد جمعتها جميعا غير أنى ألخص بعضها خشية الإطالة فى هذه النقاط :

١ – العلة فى تبويب النحو :

يتحدث أبو البركات بن الأنبارى عن تقديم أبواب النحو وتأخير أبواب أخرى ، ويعلل لذلك ، بنحو ما ذهب إليه فى علة تقديم الاسم على الفعل ، والفعل على الحرف ، يجيب ([2]) بأنه إنما قُدِّم الاسم على الفعل ؛ لأنه الأصل ، ويستغنى بنفسه عن الفعل ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وأُخِّر الفعل عن الاسم ؛ لأنه فرع

---

[1] – انظر : أسرار العربية ٦١

[2] – انظر : أسرار العربية ٣١

علـــيه ، لا يســـتغنى عنه ، فلما كان الاسم هو الأصل ، ويستغنى عن الفعل ، والفعل فرع عليه ، ويفتقر إليه ، كان الاسم مقدما عليه ، وإنما قدم الفعل على الحـــرف ؛ لأن الفعل يفيد مع الاسم نحو : قام زيدٌ ، وأُخِّر الحرف عن الفعل ؛ لأنه لا يفيد مع اسم واحد .

٢- علة الإعراب والبناء :

يذهـــب ([1]) إلى أن الأسماء تتضمن معانى مختلفة ، نحو الفاعلية والمفعولية والإضـــافة ، فلـــو لم تعـــرب لالتبست هذه المعانى بعضها ببعض ، وأما الأفعال والحـــروف ، فإنهـــا تـــدل على ما وضعت له بصيغتها ، فعدم الإعراب لا يخل بمعانـــيها ، ولا يورث لبسًا فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يريد زيادة لغير فائدة .

٣- العلة للثقل والتخفيف :

وأمـــر العلة للثقل والتخفيف مشهور فى النحو العربى ، نحو ما يظهر فى إعـــرابه لقوله تعالى :( إِنَّا أَعطَيْنَاكَ الكَوْثَر ) ([2]) فيذكر أن الأصل فى "إنا" : إنـــنا، إلا أنه حذفت إحدى النونات استثقالا ؛ لاجتماع الأمثال ، واختلفوا فى المحذوفة منها ، فذهب الأكثرون إلى أن المحذوفة هى الوسطى ، ومنهم من ذهب إلى أنها الأولى ، ومنهم من ذهب إلى أنها الأخرى ([3]) .

---

[1] – انظر : أسرار العربية٣٤-٣٥

[2] – سورة الكوثر ١/١٠٨

[3] – انظر : البيان فى إعراب القرآن ٥٤٠/٢

ومـــن هذا ما يظهر فى إعرابه لقوله تعالى :( كُلُوا مما فى الأرضِ حلالاً طيِّـــبًا ) ([1]) فذكـــر أن " كلوا " أصله : أأكلوا ، فاجتمع همزتان ، همزة أصـــلية، وهمـــزة اجتلبت لئلا يبتدأ بالساكن ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فحذفوا إحداهما ([2]) .

٤- العلة للتنبيه على الأصل :

فى إعـــــرابه لقـــوله تعالى : ( وإذ قال إبراهيمُ ربِّ أرنى كيف تحيى الموتـــى ) ([3]) فقـــرئ (أرنى) بإســـكان الراء والاختلاس ، فالثانى وهو من قرأ بالاخـــتلاس أراد بـــين الحـــركة والسكون ؛ ليجمع بين التخفيف والتنبيه على الأصل ([4]) .

٥- العلة للتقدير :

فى علـــة بناء اسم " لا " على الفتح نحو " لا رجلَ فى الدار " ؛ وذلك لأن الـــتقدير : لا مـــن رجل فى الدار ؛ لأنه جواب قائل قال : هل من رجل فى الـــدار ؛ فـــلما حذفت من اللفظ ، وركبت مع " لا " تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبنى ([5]) .

---

[1] - سورة البقرة ١٦٨/٢

[2] - انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ١٣٥/١

[3] - سورة البقرة ٢٦٠/٢

[4] - انظر : البيان فى إعراب غريب القرآن ١٧٢/١

[5] - انظر : أسرار العربية ١٣٦

٦- العلة للمد :

فعلامة المندوب زيادة " وا " أو " يا " فى أوله ، وألف وهاء فى آخره ؛ وعلة ذلك كما يرى مد الصوت بها ؛ ليكون المندوب بين صوتين مديدين ([١]) .

٧- العلة للشبه :

فى علة بناء المنادى المفرد المعرفة ؛ وذلك لوجهين :

أحدهما : أنه أشبه كاف الخطاب .

ثانيهما : أنه أشبه الأصوات ؛ لأنه غاية ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنية ، فكذلك ما أشبهها ([٢]) .

٨- العلة للحمل على الضدّ :

فى بناء " كم " يرى أبو البركات أن " كم " الخبرية نقيضة " رب " ؛ لأن الأولى للتكثير ، والثانية للتقليل ، وهم يحملون الشىء على ضده ، كما يحملون على نظيره ، فبنيت " كم " حملا على " ربَّ " ([٣]) .

٩- العلة للتوسع :

يعلل لحذف " مع " فى المفعول معه وإقامة الواو مقامها ، وذلك للتوسع فى الكلام والاختصار والتخفيف ([٤]) .

---

[١] - انظر : أسرار العربية ١٣٥

[٢] - انظر : أسرار العربية ١٢٦

[٣] - انظر : أسرار العربية ١٢١

[٤] - انظر : أسرار العربية ١٠٩

**١٠- علة العمل للاختصاص :**

يبين علة عمل الحروف الناصبة ([1]) للفعل المضارع " أنْ ولن وإذن وكي " والحروف الجازمة([2]) " لم ولمّا ولام الأمر ولا في النهي " وهذا للاختصاص .

**١١- العلة للكثرة في الاستعمال :**

في علة حذف فعل القسم يرى أنه إنما حذف لكثرة الاستعمال ([3]) .

**١٢- العلة للأصل والفرع :**

يتساءل أبو البركات بن الأنباري عن الأصل في حركات البناء ، فيذكر خلاف النحويين في ذلك ، فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل، وأن حركات البناء فرع عليها ؛ لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء ، وهي الأصل ، فكانت أصلا ، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف ، وهي الفرع ، فكانت فرعا([4]) .

**١٣- العلة للنقص :**

في تفسيره لمصطلح الاسم المنقوص ، يرى أنه أطلق عليه ذلك لنقصانه الرفع والجر ([5]) .

---

[1] - انظر : أسرار العربية ١٧٠

[2] - انظر : أسرار العربية ١٧٢

[3] - انظر : أسرار العربية ١٤٨

[4] - انظر : أسرار العربية ٣٢-٣٣

[5] - انظر : أسرار العربية ٤٠

١٤- العلة للإتباع :

فى إعـــرابه لقـولـــه تعالى :( فَلأُمِّه الثُلُث ) ([1]) فقرئ بكسر الهمزة ، ويعلل لذلك بالإتباع ، كقولهم : مِنِتِن ، فى " مُنْتِن " و"المِغيرة " فى " المُغيرة"([2]).

١٥- العلة للفصاحة :

فى مناقشـــته للحديث :" كاد الفقرُ أنْ يكونَ كفرًا " يرى أنه لو صحّ فزيادةُ " أنْ " من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد([3]) .

١٦- العلة للتوهم :

فى مناقشته لقول الأحوص :

مشائيمُ ليسُوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرابُها ([4])

فجر" ناعب" توهمًا أنه قال " ليسوا بمصلحين " فعطف عليه بالجر ، وإن كان منصوبا.

١٧- العطف للضعف :

فى تســاؤله عـــن إلــزامهم التصغير طريقة واحدة ، ولم تختلف أبنيته كاخـــتلاف أبنية التكسير ، يجيب بأن التصغير أضعف من التكسير ؛ لأننا حينما

---

[1] - سورة النساء ١١/٤

[2] - انظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٤٤/١

[3] - انظر : الإنصاف ٤٥٣

[4] - انظر : الإنصاف ١٦٢ ؛ ٤٥٢

نقول :"رُجَيل " فهذا وصف له بالصغر ، من غير أن تضم إليه غيره ، وإذا قلنا " رجال" فقد ضممنا إليه غيره ، وصيرنا الواحد جمعًا ([1]) .

* * *

مما سبق يتضح أن أغراض العلة عند ابن الأنبارى كثيرة ، ولا أدَّعى أنه كان ذا سبق فى بيانها ، ولكنها وجدت واضحة عنده ، وكان إسهامه فى التطبيق للعلة النظرية لدى الزجاجى جليًّا من خلال مؤلفاته .

[1] – انظر : أسرار العربية ١٨٤

# الفصل الرابع
# بعض آرائه والمآخذ عليه

## أولا :بعض آرائه النحوية :

لأبى البركات بن الأنبارى آراء قيمة ، موزعة فى ثنايا كتبه ، ولعل تناوله لموضوعات متخصصة نوعا ما أدى إلى ظهور شخصيته العلمية ، التى لا يقاسمه فيها أحد من السابقين كثيرا ، فقد سبق فى هذه الدراسة أنه ابتعد عن الشروح النحوية والمطولات ، تلك التى تترسم طرق القدماء ، وهذه بعض من آرائه النحوية :

### رافع المبتدأ والخبر :

يذكر أبو البركات(١) قضية الخلاف هذه ضمن مسائل الكتاب ، ويبين مذهب الفريقين ؛ حيث ذهب الكوفة إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذهبت البصرة إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، واختلفوا فى رافع الخبر ، فمنهم من ذهب إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، ومنهم من ذهب إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، ومنهم من ذهب إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالخبر .

---

١ – انظر : الإنصاف ٤٠

ويرى أبو البركات(١) أن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنـــه لا يـــنفك عنه ، ورتبته ألاّ يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل فى الخبر بواسطة المبتدأ .

**الميم فى اللهم :**

ذهب الكوفيون إلى أن أصل ( اللهم ) : يا ألله أمنا بخير ، فحُذِف بعضُ الكلام لكثرة الاستعمال، فيذكر فى الوجه الثالث من الرد عليهم: لو الأمر كما زعموا لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدى عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنـــه يجوز أن يقال " اللهم الْعَنْه ، اللهم أخزِه ، اللهم أهلكه " وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : ( وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطرْ علينا حجارةً من السماء أو ائتنا بعذابٍ أليمٍ )(٢) ولو كان الأمر كما زعموا لكـــان التقدير : أمنا بخير ، إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة مـــن الســـماء أو ائتـــنا بعـــذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم .

ويقول فى بيان رأيه فى ذلك : "وهذا الوجه عندى ضعيف ، والصحيح مـــن وجـــه الاحـــتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطية إلى جواب فى قوله: ( إن كان هذا هو الحق من عندك ) وكانت تسد مسد الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب فى قوله: (فأمطر علينا) دل أنها ليست مـــن الفعل ، ويحتمل عندى وجها رابعا : أنه لو كان الأصل : يا ألله أمنا بخير،

---

[١] – انظر : الإنصاف ٤٢-٤٣

[٢] – سورة الأنفال ٨/ ٣٢

لكان ينبغى أن يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجز أن يقال إلا اللهم ارحمنا ، ولم يجز وارحمنا دل على فساد ما ادعوه " ([1]).

**إضمار رب بعد بل والواو والفاء :**

فى جواب البصريين على الكوفيين من إضمار رب بعد هذه الأحرف ، يرى أبو البركات أنها ليست نائبة عن رب ، ولا عوضا عنها ، بدليل جواز ظهورها معها ، فيقال : ورب بلد ، وفرب بلد ، وبل رب بلد ، ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ([2]).

**عامل الجزم فى جواب الشرط :**

فى اختلاف البصريين والكوفيين فى هذا العامل ، هل هو الحرف أم الجوار ؟ يذهب أبو البركات بن الأنبارى إلى أن العامل هو الحرف كما ذهب البصريون ، غير أنه يضيف قائلا : " والتحقيق فيه عندى أن يقال : إنَّ ( إنْ ) هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ، لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا ، إنْ هو العامل فى جواب الشرط ، لا أنه عامل معه .

***

كما أن جوابه على الكوفيين فى كل مسألة حينما لا يوافقها فيها ، وهذا كان فى الغالب ، يعد إضافة جديدة لآرائه النحوية ، فلم يكتف بجمع ردود

---

[1] – انظر : الإنصاف ٢٩٢

[2] – انظر : الإنصاف ٣٢٣

البصـــريين على الكوفيين ، بل أخذ فى إيراد الحجج والبراهين ، وإن كان يؤخذ عليه أنه لم يشر إلى مصادره هذه على ما سيأتى .

***

# ثانيا : بعض المآخذ على أبى البركات :

من ملازمات العقل البشرى أنه لا يهتدى إلى كامل الصواب ، لكنه قد يدرك شيئا وتغيب عنه أشياء ، وأبو البركات بن الأنبارى شأنه شأن غيره ، فقد كانت له بعض الهفوات ، التى لا تقلل من قيمته النحوية ، ولا من أثره فى تاريخ النحو العربى ، وأوجز هذه المآخذ عليه فى هذه النقاط :

١- **موقفه من الكوفة والبصرة** : وهذا من المآخذ القوية عليه ، فقد ذهب بعض من العلماء إلى أنه لم يكن متبعا للمنهج الذى رسمه فى بداية كتابه ، بأن ينصف المذهبين ، فيؤخذ[١] عليه أنه أيد مدرسة البصرة فى معظم مسائل الكتاب ، ولم يؤيد الكوفيين إلا فى سبع مسائل فقط .

وأعتقد أن له عذره فى ذلك فإن أصول البصرة كانت تمثل له العمق الفكرى ، فاستحوذت عليه ، هذا مما دعاه إلى أن ينصب فكره هذا فى مواجهة آراء الكوفة ، ولكن يكفيه أنه أورد حجج الكوفيين إيرادا حسنا.

٢- **الجدل والسفسطة** : ارتبطت تعليلاته أحيانا بالجانب الجدلى ، ولجأ إلى السفسطة ، فى أمور كان ينبغى له الوقوف فيها على واقع لغوى ، ، شأنه شأن كثير من النحاة ، وكأنه كان مطالبا فى كل مسائل النحو بأن يجيء بالأسباب المنطقية التى من أجلها تكلمت العرب على هذا النحو ، ولم يكتف بالسؤال ماذا تكلمت العرب ؟ فيتبع المنهج الوصفى فى النظر للغة ، ولكنه لجأ إلى التساؤل : لماذا تكلمت العرب ؟ .

---

[١] - انظر : نشأة النحو ١١١

ونحــو هذا ما جاء فى أسرار العربية : " إن قال : لم عملت ( إنْ ) الجزم فى الفعل المضارع ؟ قيل إنما عملت لاختصاصها ، وعملت لما بينا من أنها تقتضى جملــتين ؛ الشــرط والجزاء ؛ فلطول ما تقتضيه ، اختير لها الجزم ؛ لأنه حذف وتخفيف "[1] .

ويمكــن أن ننظر إلى ما رآه أبو البركات ولا نرى اطراد القاعدة فى نحو " إذا ، ولو " وهما مختصان، وكلاهما يقتضى جملتين الشرط والجزاء ، دون عمل لأحدهما فى الفعل المضارع .

٣- **انتصاره لإحدى المدرستين** : من المآخذ عليه أنه كان ينتصر لإحدى المدرستين ، ولم يكن ينظر فى موضع ما إلى أنه يمكن ألاَّ يخالف المدرستين الصــواب ، ثم يوضح لنا بعض الجوانب الغائبة عن فكر المدرسة الأخرى، فقد يؤدى غموض الموضوع فى ذاته إلى أن يدرك صاحب الرأى ما يقع عليه نظره ، ويهمل الصواب فى مجموع الآراء ، كما قال أفلاطون :" إن الحق لم يصبه الناس فى كــل وجوهــه ، ولا أخطئوه فى كل وجوهه ، بل أصاب كل إنسان جهة "[2].

٤- **إهماله اللهجات العربية** :

سبق لى أن ذكرت أن مسائل الخلاف من أسبابها الخلاف بين المدرستين فى مــبدأ السماع والقياس، والخلاف بين اللهجات العربية له دوره البارز هنا فى تعمــيق الخلاف النحوى ، فــالاختلاف بين اللهجات العربية متعدد النواحى ، مخــتلف الجهــات ، فبعضه يتعلق بالحروف ، وبعضه يتعلق بالحركات ، وبعضه

---

[1] – انظر : أسرار العربية ١٧٣

[2] – انظر : المذاهب الأربعة ٨

يتعلق بالهيكل النطقى ، وبعضه يتعلق بالخصائص التركيبية بالتردد بين الإعراب والبناء ، وبعضه يتعلق بالزيادة والنقصان (١) .

لم يكـن الخـلاف بين اللهجات يروى عن طريق شاذ فقط ، لكنه قد يكثر ، فتكثر الظاهرة اللغوية خاصة أنه يرتبط بمصيرين مهمين :

الأول : القـراءات القرآنـية عن أئمة القراء الكبار الذين نقلت إلينا قراءاهم من طريق لا يتسرب إليه شك .

الثانى : ما نقله الرواة الثقاة فى كتب اللغة والنحو والأدب والتاريخ من آثار تلك اللهجات وصفاها وخصائصها(٢) .

ومن مظاهر هذا الخلاف فى القرآن إعمال " ما " عمل " ليس " ، فتدل الـروايات على أن "ما" تعمل عمل " ليس " ، وهذه لهجة الحجازيين ، ونزل بها القـرآن الكريم فى قوله تعالى : ( ما هذا بشرا ) (٣) ، أما بنو تميم فلا يعملونها عمل "ليس " ويرفعون الجزأين .

ومثال آخرلذلك" لعل"حرف جرفىلهجةعقيل، نحو قول كعب الغنوى :

فَقُلْتُ ادْعُ أخْرَىوَارْفَعِ الصَّوْتَ داعِيًا    لَعَـلَّ أبىِالمِغْـوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(٤)

---

١ – انظر : معالم اللهجات العربية ٧٦ ودراسات لغوية للدكتور أمين فاخر ٤٠ والتطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ١١– ١٣

٢ – انظر : معالم اللهجات العربية ٧٥

٣ – سورة يوسف ١٢/ ٣١

٤ – من الطويل ، وهو فى العينى ٣/ ٢٤٧ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧

فهـــذه الظاهـــرة لا ترتبط ارتباطا وثيقا باللغة المشتركة ، ولكنها تتعلق بإحدى اللهجات العربية .

**٥-١اعتماده على الأصول النحوية للبصرة :**

ومما يؤخذ على أبي البركات أنه أحيانا حاجَّ الكوفيين بأصول البصريين، وكـــان يتحتم عليه أن يجادلهم بأصولهم النحوية ؛ حتى يكون أكثر إقناعا، ومن ذلـــك احـــتجاجه لرأى البصرة فى علة رفع المضارع ، يقول : "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين " ويذكـــر الوجـــه الأول بـــأن قيامه مقام الاسم عامل معنوى ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع([1])، فكذلك ما أشبهه .

ومعلـــوم لدينا أن ارتفاع المبتدأ هنا يمثل مسألة خلافية فى الأصل([2]) ، فلا يجوز الاحتجاج بهذا .

٦- **التعميم** : ومـمـــا وقـــع فيه أبو البركات التعميم ، فكان يلجأ إلى ذكر : ذهـــب الكوفيون إلى كذا ، وذهب البصريون إلى كذا ، غير أنه قد يكون ذلك الرأى لبعض النحاة ، فلا يمثل رأيا لمدرسة ، ومن ذلك ما ذهب إليه الكوفيون فى إعـــراب الأسماء الستة ، فقد ذكر أنهم قالوا بأنها معربة من مكانين، والرأى الكـــوفى ينســـب هـــا هـــنا إلى الفـــراء والكسائى ، كما نص على ذلك ابن الحاجب([3]).

---

[1] – انظر : الإنصاف٤٣٧

[2] – انظر : المطالع السعيدة ١/ ١٧٦ وشرح الأشمونى ١/ ١٤٩

[3] – انظر : الإيضاح ١/ ١١٧

ومن ذلك ما ذهب إليه فى المسألة " العطف بلكن بعد الإيجاب "([1]) فقد ذكــر رأى المدرستين ، وهو ما يوحى بإجماع نحويى كلا المدرستين على ما ذهبوا إليه ، غير أن يونس([2]) ، يخرج عن البصرة ، ويرى بعدم جواز كونها عاطفة .

**٧- إهماله لمدارس نحوية كانت موجودة فى التاريخ النحوى:**

لم تكــن مدرســتا الكوفة والبصرة اللتين ظهرتا فى تاريخ النحو العربى فقــط، بــل ظهرت مدرسة أخرى لها شهرتها ومكانتها فى النحو العربى ، وهى مدرســة بغــداد النحوية ، غير أنه لم يُلق لها بالا ، وإن كان قد استشهد بآراء نحاتهــا، مــثل أبى على الفارسى وابن السراج ، وقد نسبهم إلى نحاة البصرة ، وأشار إلى ذلك بصريح اللفظ([3]) .

٨- **نسبة الآراء النحوية** : يعيب أستاذنا المرحوم الدكتور محمود الطــناحى([4]) على أبى البركات أنه لم يكن ينسب آراءه النحوية التى قد أخذها من أساتذته مثل ابن الشجرى ، ونسبها هو إلى نفسه ، وظهرت – كما يرى – فى ردوده على الكوفيين ، فهى لا تعدو أن تكون لابن الشجرى .

٩- **مناقضته لنفسه** : من جملة ما يؤاخذ عليه أبو البركات مناقضته لنفســه أحــيانا ، فكان مثلا من دعوى رفضه لجملة آراء الكوفة استشهادهم بأبيات مجهولة لا يعرف قائلها ، كما هو فى جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا ، فقد استشهد الكوفيون بقول الشاعر :

---

[1] – انظر : الإنصاف ٣٨٨

[2] – انظر : شرح التصريح ٢/ ١٤٩

[3] – انظر : الإنصاف ٤٠٤-٤٠٥

[4] – انظر : مقدمة أمالى ابن الشجرى .

قد صرت البكرة يوما أجمعا ([1])

يقول : " هــذا البيت مجهول ، لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج بــه " ([2]) ، ويذكــر الشــيخ عبد القادر البغدادى([3]) أن بعض البصريين لهذا السبب ذهب إلى أنه مصنوع .

ولــو أنــنا لاحظــنا شواهد نحاة البصرة لوجدنا أن منها ما هو مجهول النسبة، غير أنه يحتج به .

**١٠ – المبالغة فى الحديث عن الخلاف** : ومما يؤخذ عليه فى هذا الشــأن المســألة الخلافية التى موضوعها جواز العطف على الضمير المخفوض ، فذكــر أن الكوفة تجوز ذلك ، غير أن العكبرى يقص علينا أن الكوفة إنما تجوزه على ضعف ([4]) .

ومــن ذلــك محاولة أبى البركات التوفيق بين رأى الرمانى والكوفيين فى مسألة تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ، فقد نص على أن الكوفيين ذهبوا إلى أنه يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ ، ووافقهم الرمانى من البصريين ، أما البصريون فذهــبوا إلى أنه لا يتضمن ضميرا ، ولم يوضح أبو البركات الخلاف بين الرمانى والكوفيين ، فالرأى المنسوب للرمانى أنه إذا أول الاسم الجامد بالمشتق صلح أن يعود منه ضمير ، نحو " زيد أخوك " فهو مؤول بــ " قريبك " وهو مشتق ، أما

---

[1] – لم يعزه أحد إلى قائل معين ، وهو فى الخزانة ١/ ١٨١ والمفصل ١١٣ وشرح التسهيل ٣/ ١٩٧ وشرح الأشمونى ٢/ ٨٤ وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٤ والإنصاف ٣٦٣

[2] – انظر : الإنصاف ٣٦٥

[3] – انظر : الخزانة ( بولاق ) ١/ ١٧

[4] –انظر : التبيان ١/ ١٦٥

الرماني الذي وافق الكسائي ، فذهب إلى أنه سواء كان مؤولا بالمشتق ، أم لا ، فيعود ضمير المبتدأ عليه ([1]) .

**١١- الوهم في بعض المواضع :**

في احتجاج الكوفين ([2]) بقوله تعالى: ( فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها) ([3])، نص على أن قراءة الأعمش ( خالدون ) بالرفع ، وينسب ابن خالويه ([4]) إلى الأعمش أنه قرأها بالمثنى ( خالدان ) ، وهذا وهم منه .

ويأخذ الشيخ خالد الأزهري([5]) على أبي البركات وهمه بأن ( نعم وبئس ) تمثل مسألة خلافية بين البصرة والكوفة ، من حيث الفعلية والاسمية ، فذكر أن ابن عصفور في تصانيفه الأخيرة رأى أنه لم يختلف البصريون والكوفيون في أنهما فعلان ، وإنما الخلاف بينهما فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أن " نعم الرجل " جملة فعلية ، وكذلك " بئس الرجل " ، وذهب الكسائي إلى أن " نعم الرجل ، وبئس الرجل " اسمان محكيان ، بمنزلة " تأبط شرًّا " ، فـ"نعم الرجل " عنده اسم للممدوح ، و"بئس الرجل " اسم للمذموم ، وهما في الأصل جملتان ، نقلتا عن أصلهما ، وسمي بهما ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في " نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو " : رجل نعم الرجل زيد ، ورجل بئس الرجل عمرو ، فحذف الموصوف الذي هو رجل ،

---

١ – انظر : شرح التصريح ١/ ١٦٠

٢– انظر : الإنصاف ٢١٨

٣ – سورة الحشر ٥٩ / ١٧

٤ – انظر : شواذ ابن خالويه ١٥٥

٥ – انظر : شرح التصريح ٢/ ٩٤

وأقيمـــت الصفة التى هى الجملة من " نعم وبئس " وفاعلهما مقامه ، فحكم لها بحكمـــه ، فـــ " نعم الرجل ، وبئس الرجل " عندهما رافعان لزيد وعمرو ، كما لو قلنا ممدوح زيد ، ومذموم عمرو .

لم يكن أبو البركات بن الأنبارى دقيقا فى عرضه للمسألة ( ١٢ ) والتى موضـــوعها ناصـــب الاسم المشغول عنه، ففى بداية المسألة حدد رأى الكوفة والبصرة ، ونص على إجماع الكوفيين على ما ذهبوا إليه من إعمال الفعل الواقع عـــلى الهاء فى الاسم المنصوب ، غير أن الشيخ خالد الأزهرى ([١])يذهب إلى أن رأى الكوفة ينسب فقط للكسائى .

هـــناك مسائل لم يتفرد بها الكوفيون فى خلافهم مع البصرة ، غير أن أبا البركات كان يذكرها على أنها من الخلافات النحوية بين المدرستين ، وهذا توهم منه أيضا ، وهذه الآراء حسبما ذكرها هو ، فى الجدول الآتى :

| م | المسألة الخلافية | الكوفة ـــ ونحاة بصريون وافقوها | البصرة ـــ ونحاة كوفيون وافقوها | آراء متفرقة |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ١ | إعراب الأسماء الستة | ـ | ـ | الأخفش ـــ على ابن عيسى الربعى ـــ المازنى |
| ٢ | إعراب المثنى والجمع | قطرب ـــ زعم قوم أنه مذهب سيبويه | ـ | الأخفش ـــ المبرد ـــ المازنى ـــ الجرمى ـــ الزجاج. |
| ٣ | جمع العلم المؤنث بالتاء جمع مذكر سالم | ابن كيسان | ـ | ـ |

[١] ـ انظر : شرح التصريح ١/ ٢٩٧

| ٤ | رافع المبتدأ والخبر | – | اختلاف بين رافع الخبر بين نحاة البصرة | – |
|---|---|---|---|---|
| ٥ | رافع الاسم الواقع بين الظرف والجار والمجرور | الأخفش فى أحد قوليه– المبرد | – | – |
| ٦ | تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ | على بن عيسى الرمانى | – | – |
| ٧ | عامل النصب فى المفعول | خلاف بين نحاة الكوفة– هشام ابن معاوية– خلف الأحمر | – | – |
| ٨ | نعم وبئس | – | الكسائى | – |
| ٩ | فعل التعجب | – | الكسائى | – |
| ١٠ | تقديم خبر مازال | ابن كيسان | الفراء | – |
| ١١ | تقديم خبر ليس | المبرد– زعم بعضم أنه مذهب سيبويه | – | – |
| ١٢ | تقديم معمول خبر ما النافية عليها | – | ثعلب | – |
| ١٣ | تقديم معمول الفعل المقصور عليه | – | ثعلب | – |
| ١٤ | العطف على موضع إن قبل تمام الخبر | اختلاف بين الكوفيين (الكسائى– الفراء) | – | – |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٥ | تقديم معمول اسم الفعل عليه | – | الفراء | – |
| ١٦ | عامل النصب فى الظرف الواقع خبرا | اختلاف الكوفيين (ثعلب) | اختلاف البصريين | – |
| ١٧ | عامل النصب فى المفعول معه | – | اختلاف البصريين (الزجاج– الأخفش) | – |
| ١٨ | وقوع الماضى حالا | الأخفش | – | – |
| ١٩ | العامل فى المستثنى | اختلاف الكوفيين (الفراء– الكسائى). المبرد – الزجاج | – | – |
| ٢٠ | تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام | الزجاج | – | – |
| ٢١ | حاشى | اختلاف الكوفيين | – | المبرد |
| ٢٢ | المنادى العلم | اختلاف الكوفيين (الفراء) | – | – |
| ٢٣ | ترخيم الاسم الثلاثى | اختلاف الكوفيين | الكسائى | – |
| ٢٤ | إلقاء علامة الندبة على الصفة | يونس — ابن كيسان | – | – |
| ٢٥ | واو رب | المبرد | – | – |
| ٢٦ | إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ | اختلاف الكوفيين (الفراء) | – | – |
| ٢٧ | زيادة واو العطف | الأخفش– المبرد– ابن برهان | – | – |

| ٢٨ | منع صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر | الأخفش– الفارسى– ابن برهان | – | – |
|---|---|---|---|---|
| ٢٩ | رفع المضارع | اختلاف الكوفيين (الكسائى) | – | – |
| ٣٠ | نصب المضارع بعد واو المعية | – | – | الجرمى |
| ٣١ | نصب المضارع بعد فاء السببية | – | – | الجرمى– بعض الكوفيين |
| ٣٢ | إظهار أن بعد لكى وحتى | اختلاف الكوفيين | – | – |
| ٣٣ | مجىء كما بمعنى كيما | المبرد | – | – |
| ٣٤ | حتى | اختلاف الكوفيين (الكسائى) | – | – |
| ٣٥ | عامل الجزم فى جواب الشرط | – | اختلاف البصريين | المازنى |
| ٣٦ | عامل الرفع فى الاسم المرفوع بعد إن الشرطية | – | – | الأخفش |
| ٣٧ | تقديم اسم مرفوع أو منصوب فى جملة جواب الشرط . | اختلاف الكوفيين (الفراء– الكسائى) | – | – |
| ٣٨ | تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط | اختلاف الكوفيين (الكسائى– الفراء) | – | – |
| ٣٩ | دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة | يونس | – | – |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤٠ | الحروف التى وضع عليها ذا والذى | – | اختلاف البصريين (الأخفش) | – |
| ٤١ | لولاى ولولاك وموضع الضمائر | الأخفش | – | المبرد |
| ٤٢ | الضمير فى إياكَ | اختلاف الكوفيين ابن كيسان | – | الخليل– المبرد– الزجاج |
| ٤٣ | ضمير الفصل | اختلاف الكوفيين | – | – |
| ٤٤ | مراتب المعارف | – | اختلاف البصريين (سيبويه– ابن السراج– أبو سعيد السيرافى | – |
| ٤٥ | أى الموصولة معربة دائما أو مبنية أحيانا | – | – | الخليل |
| ٤٦ | الزيادة فى الرباعى والخماسى من الأسماء | اختلاف الكوفيين (الكسائى– الفراء) | – | – |
| ٤٧ | وزن خطايا | الخليل | – | – |

| ٤٨ | وزن إنسان | – | بعض الكوفيين | – |
|---|---|---|---|---|
| ٤٩ | وزن أشياء | الأخفش | – | – |
| ٥٠ | تقديم التميز إذا كان العامل فعلا متصرفا | اختلاف الكوفيين. المازنى – المبرد | أكثر البصريين | – |

### ١٢- القصور فى ذكر بعض الآراء النحوية :

هناك مسائل أخرى ، لم يسجل أبو البركات آراء النحويين فيها ، خاصة إذا كان هؤلاء يؤيدون الكوفة ، ففى مسألة جواز العطف على الضمير المخفوض ، لم يشر إلا إلى الخلاف بين الفريقين ، والحق أن مؤيدى الكوفة من البصرة كثيرون ، وهم ما يذكر الأشمونى: يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك([١]) .

### ١٣- الخطأ فى نسبة الشاهد :

ومما يؤاخذ عليه أبو البركات كذلك أنه –فى الإنصاف –لم يكن دقيقا فى نسبة بعض الشواهد إلى قائليها ، وذلك نحو :

فَلَمْ أرَ مِثْلَها خُبَاسَةَ وَاجِدٍ     وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ

فنسبه إلى عامر بن الطفيل ، والصحيح أنه لعامر بن جؤين أو لامرئ القيس أو عمرو بن جؤين أو بعض الطائيين ([٢]) .

[١] – انظر : شرح الأشمونى ٢/ ١١٧ وانظر : ابن عقيل ١٣٦ وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٢ والدرر ٢/ ١٩٢

[٢] – انظر : الإنصاف ٤٤٩

# قائمة المراجع

١- الأئمة الأربعة ، للدكتور أحمد الشرباصى- القاهرة ( بدون تاريخ ) .

٢- أبنية الفعل فى اللغات السامية ، للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة كلية اللغة العربية بالرياض - العدد الرابع ( ١٩٧٤ ) ص ٥٥- ٦٨

٣- أبو زكريا الفراء ومذاهبه فى النحو واللغة ، للدكتور أحمد مكى الأنصارى - القاهرة - ١٩٦٤ م .

٤- أبو على الفارسى ، للدكتور عبد الفتاح شلبى - القاهرة ١٣٨٨ هـ .

٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ( منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات ) للبنا - حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .

٦- الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث- القاهرة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥ م .

٧- أخبار النحويين البصريين ، لأبى سعيد السيرافى - تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى -القاهرة ١٩٥٥ م .

٨- أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينورى - القاهرة ١٣٢٨هـ .

٩- الإرشادات الجلية فى القراءات السبع من طريق الشاطبية ، لمحمد سالم محسن - الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية - طبعة مدرسية ١٣٩٦ هـ = ١٩٧٦ م .

١٠- ارتشاف الضرب ، لأبى حيان - تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد - الخانجى - القاهرة ١٩٩٨م.

١١- أسر ر العربية لابن الأنبارى - تحقيق محمد حسين - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٧م .

١٢- الأشباه والنظائر فى النحو ، للسيوطى - طبع بمطبعة دار المعارف الثقافية حيدر آباد الدكن بالهند ١٣١٧هـ .

١٣- الأصول ، لابن السراج - تحقيق عبد الحسين الفتلى - مؤسسة الرسالة - سوريا ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م .

١٤- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ، للدكتور محمد عيد - عالم الكتاب - القاهرة ١٩٧٣م.

١٥- الأضداد ، لأبى حاتم السجستانى ( ضمن ثلاثة كتب فى الأضداد ) نشر هفنر - بيروت ١٩١٣ م .

١٦- إعراب القراءات السبع وعللها ، لابن خالويه - تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الخانجي - القاهرة ١٤١٣هـ = ١٩٩٢ م .

١٧- الأعلام ، للزركلي - بيروت - لبنان ١٩٨٠ م .

١٨- الأغاني ، لأبي فرج الأصفهاني - تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء- بيروت - ١٩٨٣م.

١٩- الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني - بيروت ١٩٧١م.

٢٠- الأفعال ، لأبي عثمان المعافري السرقسطي - تحقيق الدكتور حسين محمد شرف والدكتور محمد مهدي علام - القاهرة ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥م .

٢١- الأفعال ، لابن القطاع -حيدر آباد الدكن الهند - ١٣٦٠ هـ .

٢٢- الاقتراح في علم أصول النحو ، للسيوطي - حيدر آباد بالهند ١٣٥٩ هـ .

٢٣- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، لابن السيد البطليوسي - تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد - القسم الأول - الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨١م.

٢٤- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش - تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش - الرياض ١٤٠٣هـ.

٢٥- الأمالي ، لابن الشجري - تحقيق الدكتور محمود الطناحي -الخانجي - القاهرة ١٩٩٢م.

٢٦- الأمالي ، للقالي - بيروت ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠ م .

٢٧- إملاء ما من به الرحمن ، للعكبري - بهامش الفتوحات الإلهية - القاهرة ( بدون تاريخ).

٢٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لابن القفطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٠ = ١٩٧٧م .

٢٩- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري - تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد - الخانجي - القاهرة ٢٠٠٢م .

٣٠- الأنموذج في النحو ، للزمخشري - تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف- القاهرة ١٩٩٠م .

٣١- أوضح المسالك لألفية ابن مالك ، لابن هشام - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت ( بدون تاريخ ) .

٣٢- إيضاح شواهد الإيضاح القيسي - دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني - دار المغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧ م .

٣٣- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجي - تحقيق مازن المبارك - القاهرة ١٩٥٩ م .

٣٤- البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، للدكتور أحمد مختار عمر - القاهرة ١٩٨٨ م .

٣٥- البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى - القاهرة ١٣٢٨ هـ .

٣٦- البداية والنهاية ، لابن كثير - دار الفكر العربى ( بدون تاريخ ) .

٣٧- البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٣- ١٩٥٨م .

٣٨ - البسيط فى شرح الجمل ، لابن أبى الربيع - دراسة وتحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتى - دار الغرب الإسلامى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٦ م .

٣٩- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين النحاة ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٤م = ١٩٦٥ م .

٤٠- البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - دار الكتب ١٩٧٠م .

٤١- البيان والتبيين ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٤٨- ١٩٦٠ م .

٤٢- البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى - تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٤٣- تاريخ آداب اللغة العربية ، لجورجى زيدان - دار الهلال بالقاهرة .

٤٤- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان - نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب وآخرون - دار المعارف - القاهرة .

٤٥- تاريخ المذاهب الإسلامية فى السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية ، للإمام محمد أبو زهرة - دار الفكر العربى - القاهرة ( بدون تاريخ ) .

٤٦- التبصرة والتذكرة ، لابن إسحاق الصيمرى - تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين - دار الفكر - دمشق ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .

٤٧- التبيين ، للعكبرى - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين - بيروت- لبنان ( بدون تاريخ ) .

٤٨- تذكرة النحاة ، لأبى حيان - تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن - بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

٤٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك - حققه محمد كامل بركات - دار الكتاب العربى ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧ م .

٥٠- التصريف الملوكى ، لابن جنى – صححه محمد سعيد بن مصطفى – دار المعارف الطباعية ( بدون تاريخ ) .

٥١- التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ، للدكتور رمضان عبد التواب – ط ٢ الخانجى – القاهرة ١٤١٥هـ = ١٩٩٥ م .

٥٢- التطور النحوى للغة العربية ، لبرجشتراسر – أخرجه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٢ م .

٥٣- تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد ، لابن هشام – تحقيق الدكتور عباس مصطفى –دار الكتاب العربى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

٥٤- تلقيب القوافى ، لابن كيسان ( ضمن جرزة الحاطب وتحفة الطالب ) – نشر رايت– لندن ١٨٥٩ م .

٥٥- التوطئة لأبى على الشلوبينى – دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع ١٤٠٢هـ = ١٩٨١م .

٥٦- تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهرى – تحقيق عبد السلام هارون وآخرين – القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٦٧ م .

٥٧- ثلاثة كتب فى الحروف ، للخليل وابن السكيت والرازى – حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب –الخانجى – القاهرة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .

٥٨- الجمل فى النحو ، لأبى إسحاق الزجاج – تحقيق الدكتور على توفيق – القاهرة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م .

٥٩- جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكرى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش -القاهرة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م .

٦٠- جمهرة الأنساب ، لابن حزم – تحقيق عبد السلام هارون – دار المعارف – القاهرة ١٣٨٢ هـ = ١٩٦٢م .

٦١- جمهرة اللغة ، لمحمد بن دريد – تحقيق كرنكو – حيدر آباد بالهند ١٣٤٤–١٣٥١هـ .

٦٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى – تحقيق طه محسن – مؤسسة الرسالة دار الكتب – جامعة الموصل ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م .

٦٣- حاشية يس على التصريح ، مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح .

٦٤- الحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه – تحقيق عبد العال سالم مكرم – بيروت ١٩٧١م.

٦٥- الحروف ، للرازى – ضمن ثلاثة كتب فى الحروف – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٢ م .

٦٦- الحروف ، للخليل بن أحمد - تحقيق الدكتور رمضان عب التواب - ١٩٦٩م.

٦٧- حماسة أبي تمام ، بشرح التبريزى - نشر فرايتاج - بون ١٨٢٨ م .

٦٨- الحماسة البصرية ، لصدر الدين البصرى - تحقيق مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ م .

٦٩- الحماسة الشجرية ، لابن الشجرى - تحقيق عبد المعين الملوحى وأسماء الحمصى- دمشق ١٩٧٠م.

٧٠- الحيوان ، للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٥ م.

٧١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القاهر البغدادى - بولاق١٢٩٩م.

٧٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القاهر البغدادى - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ م .

٧٣- الخصائص ، لابن جنى - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦م .

٧٤- دراسات فى اللغة ، للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٦١ م .

٧٥- دراسات مقارنة بين العربية والعبرية ، للدكتورة سلوى ناظم - دار الثقافة العربية بالقاهرة ( بدون تاريخ ) .

٧٦- درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى - مطبعة الجوائب بأستانبول ١٢٩٩هـ.

٧٧- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلنى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٨هـ .

٧٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطى - القاهرة ١٣٢٨هـ.

٧٩- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق محمود محمد شاكر - القاهرة ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م .

٨٠- دلالة الأفاظ ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٥٨ م .

٨١- ديوان حسان بن ثابت - تحقيق الدكتور سيد حنفى -دار المعارف - القاهرة١٩٧٧م.

٨٢- ديوان عدى بن زيد - جمعه وشرحه حسن محمد نور الدين - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٩٠م.

٨٣- ديوان النابغة الذبيانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٧م.

٨٤- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى - تحقيق أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م .

٨٥- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - دار المعارف- القاهرة ١٩٨٢م.

٨٦- الركام اللغوى للظواهر المندثرة فى اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب-المجلة العربية السنة الرابعة العدد الأول- الرياض ١٩٧٧م.

٨٧- السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - دار المعارف ١٤٠٠هـ.

٨٨- سر صناعة الإعراب ، لابن جنى -دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوى- دار الفكر - بيروت ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

٨٩- شرح أبيات سيبويه ، للسيرافى - دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ١٩٧٩م.

٩٠- شرح اختيارات المفضل ، للتبريزى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٧م.

٩١- شرح أشعار الهذليين ، صنعة السكرى ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج - دار العروبة - القاهرة ( بدون تاريخ).

٩٢- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس - - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة(بدون تاريخ).

٩٣- شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى ،لابن برى - تحقيق عيد مصطفى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٥م.

٩٤- شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت(بدون تاريخ).

٩٥- شرح ابن عقيل على الألفية - القاهرة (بلا تاريخ).

٩٦- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنبارى - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٦٤م .

٩٧- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ومعه كتاب "سبليل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى " تأليف محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ( بدون تاريخ ) .

٩٨- شرح الكافية للرضى - القاهرة ١٣٠٦هـ .

٩٩- شرح المفصل ، لابن يعيش - عالم الكتاب - بيروت ( بلا تاريخ).

١٠٠- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة - تحقيق أحمد شاكر - القاهرة ١٩٦٦م .

١٠١- شواذ ابن خالويه - مكتبة المتنبى بالقاهرة ( بلا تاريخ ) .

١٠٢- شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك النحوى - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - القاهرة ١٩٧٥م .

١٠٣- الصحاح ، للجوهرى ( تاج اللغة وصحاح العربية ) - تحقيق أحمد عبد الغفور -القاهرة ١٩٥٦م .

١٠٤- صحيح البخارى - دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ( بلا تاريخ ) .

١٠٥- صحيح مسلم ، للإمام مسلم - بيروت ( بدون تاريخ ) .

١٠٤- شرح أبيات سيبويه ، للمرزبانى - تحقيق محمد على - راجعه طه عبد الرؤوف - دار الفكر١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤م .

١٠٥- شذرات الذهب ، لابن العماد - تحقيق لجنة إحياء التراث العربى - بيروت .

١٠٦- شرح اختيارات المفضل الضبى ، للتبريزى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - دمشق ١٩٧١-١٩٧٢م .

١٠٧- شرح أدب الكاتب ، للجواليقى - نشر مصطفى صادق الرافعى - القاهرة ١٣٥٠هـ .

١٠٨- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - مطبعى عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ( بلا تاريخ ) .

١٠٩- شرح الأعلم الشنتمرى لأبيات سيبويه - هامش كتاب سيبويه طبعة بولاق .

١١٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - القاهرة ( بلا تاريخ).

١١١- شرح التسهيل ، لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد الرحمن سيد والدكتور محمد بدوى المختون - هجر للطباعة ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .

١١٢- شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى - المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٠هـ .

١١٣- شرح الجامى على الكافية ( الفوائد الضيائية على الكافية ) لعبد الرحمن الجامى - القاهرة ١٢٩٣هـ .

١١٤- شرح حماسة أبى تمام ، للمرزوقى - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٣٨٧هـ = ١٩٦٣م .

١١٥- شرح الشافية ، للاستراباذى - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - لبنان ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥ م .

١١٦- شرح شواهد المغنى ، للسيوطى - بتصحيح الشنقيطى - القاهرة ١٣٢٢ هـ .

١١٧- ضرائر الشعر ، لابن عصفور - تحقيق الدكتور السيد إبراهيم محمد - بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢ م .

١١٨- ضرائر الشعر ( ما يجوز للشاعر فى الضرورة ) للقزاز - تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى - القاهرة .

١١٩- طبقات الشافعية الكبرى ، لابن السبكى - القاهرة ( بلا تاريخ).

١٢٠- طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام - تحقيق محمود محمد شاكر القاهرة ١٩٥٢م.

١٢١- الطبقات الكبرى ، لابن سعد - دار التحرير للطبع والنشر بالقاهرة ( بلا تاريخ ).

١٢٢- العباب الزاخر واللباب الفاخر ، للصاغاني - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٧٧م .

١٢٣- العقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨-١٩٥٣م.

١٢٤- فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

١٢٥- فهارس كتاب سيبويه ، صنع محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٩٧٥ م .

١٢٦- الفهرست ، لابن النديم - القاهرة ( بلا تاريخ ) .

١٢٧- فى اللهجات العُربية ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٦٥ م .

١٢٨- القاموس المحيط ، للفيروز آبادى - القاهرة ١٩١٣ م .

١٢٩- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، لعبد الفتاح القاضى - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ( بلا تاريخ ) .

١٣٠- قطـــر الندى وبل الصدى ، لابن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ( بلا تاريخ ) .

١٣١- قواعد المطارحة ، لابن إياز - مصورة معهد المخطوطات الرعبية تحت رقم ١٢٥نحو .

١٣٢- الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد - وقف على طبعه وشرح ألفاظه الشيخ إبراهيم الدلجمونى الأزهرى - المطبعة الأزهرية بمصر(بلا تاريخ ) .

١٣٣- الكتاب ، لسيبويه :

بولاق ١٩٢٠ م .

تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٨٨م .

١٣٤- كتاب الشعر ( شرح الأبيات المشكلة الإعراب ) للفارسى-تحقيق وشرح الدكتور محمود محمد الطناحى - الخانجى بالقاهرة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م .

١٣٥- الكشاف عن حقائق وغوامض التتريل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، للزمخشرى - رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد - بيروت ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

١٣٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكى بن أبى طالب - تحقيق محيى الدين رمضان - مجمع اللغة العربية بدمشق١٣٩٤هـ=١٩٧٤م.

١٣٧- كشف الظنون ، لحاجى خليفة - إستانبول ١٩٤١-١٩٤٣م.

١٣٨- الكناش فى النحو والصرف ، لأبى الفداء بن شاهنشاه - دراسة وتحقيق جودة مبروك محمد - رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة - فرع بنى سويف عام ١٩٩٦م .

١٣٩- لحن العامة والتطور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٧م .

١٤٠- اللغات السامية للمستشرق الألمانى نولدكه - ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٣م .

١٤١- اللمع فى العربية ، لابن جنى - تحقيق حامد المؤمن - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

١٤٢- اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس - دار الفكر العربى - القاهرة ( بلا تاريخ ).

١٤٣- ما تلحن فيه العامة ، للكسائى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢م .

١٤٤- مجمع الأمثال ، للميدانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت ( بدون تاريخ ) .

١٤٥- مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط ، للجاربردى - عالم الكتاب - بيروت ( بدون تاريخ ) .

١٤٦- محاضرات الأدباء ، للراغب الأصفهانى - بيروت ١٩٦١م .

١٤٧- المحتسب فى تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى - تحقيق على الجندى وآخرين - القاهرة ١٣٨٦هـ .

١٤٨- مختار الصحاح ، للرازى - القاهرة ١٣١٩هـ = ١٩٥٠م .

١٤٩- المخصص فى اللغة ، لابن سيده - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١هـ.

١٥٠- المدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف - القاهرة ١٩٩٢م.

١٥١- المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن ، لعبد العال سالم على - رسالة ماجستير فى كلية دار العلوم عام ١٩٦٨م.

١٥٢- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدى المخزومى - القاهرة ١٩٥٨م .

١٥٣- المذكر والمؤنث ، للفراء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٥م .

١٥٤ - مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥م .

١٥٥- المرتجل ، لابن الخشاب - دراسة وتحقيق على حيدر - دمشق ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م .

١٥٦- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وأحمد جاد المولى وعلى محمد البجاوى - بيروت (بلا تاريخ). .

١٥٧- المطالع السعيدة ( شرح السيوطى على ألفيته فى النحو والصرف والخط ) للسيوطى - تحقيق وشرح الدكتور طاهر سليمان حمودة - الدار الجامعية للطباعة والنشر بالأسكندرية ١٤٠١ هـ=١٩٨١م.

١٥٨- معانى القرآن ، للأخفش - دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأحد محمد أمين - عالم الكتب ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م .

١٥٩- معانى القرآن ، للفراء - تحقيق محمد على النجار - القاهرة ( بدون تاريخ ) .

١٦٠- معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج - تحقيق الدكتور عبد الجليل عدوة شلبى - عالم الكتب ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

١٦١- معجم الأدباء ، لياقوت الحموى - نشر أحمد فريد رفاعى - القاهرة ١٩٣٦م .

١٦٢- معجم البلدان، لياقوت الحموى - دار صادر - بيروت ( بدون تاريخ ) .

١٦٣- معجم الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة ١٣٧٩هـ = ١٩٩٠م.

١٦٤- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة - بيروت ( بلا تاريخ ) .

١٦٥- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - القاهرة ( بدون تاريخ ) .

١٦٦- مفتاح الإعراب ، للشيخ المحلى - تحقيق الدكتور محمد عامر - القاهرة ١٩٨٥م .

١٦٧- المفصل فى علم العربية ، للزمخشرى - القاهرة ١٣٢٣ هـ .

١٦٨- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية ، للعينى - مطبوع بهامش خزانة الأدب بولاق -

١٦٩- المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - سلسلة كتب التراث ١٩٩٢م .

١٧٠- المقتضب ، للمبرد - تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٩٢= ١٩٧٢م .

١٧١- الممتع فى التصريف ، لابن عصفور - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة - بيروت ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م .

١٧٢- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - القاهرة ١٩٦٦م .

١٧٣- المنصف ، لابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م .

١٧٤- الموفى فى النحو الكوفى ، للكنغراوى- نشر محمد بهجة البيطار- دمشق ( بدون تاريخ ) .

١٧٥- النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى - طبعة مصورة عن دار الكتب - وزارة الثقافة بالقاهرة ( بدون تاريخ ) .

١٧٦- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧م.

١٧٧- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد طنطاوى - دار المنار ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

١٧٨- النشر فى القراءات العشر ، لابن جزرى- نشر على محمد الضباع- مطبعة مصطفى محمد - المكتبة التجارية الكبرى ( بدون تاريخ ) .

١٧٩- همع الهوامع ، للسيوطى - تحقيق الدكتور عبد العال سالم - طبعة دار البحوث العلمية - الكويت ( بدون تاريخ ) .

١٨٠- وفيات الأعيان ، لابن خلكان - تحقيق الدكتور إحسان عباس - دار صادر - بيروت ( بدون تاريخ ) .

***

# فهرست الموضوعات

| رقم الإيداع | ١٥٤٥ /٢٠٠٣ |
|---|---|
| الترقيم الدولى | 977-241- 462-7 |